Distr.: General 17 August 2020

Arabic Original: English



# رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشــرف بأن أرفق طيه نســخة من الإحاطات التي قدمها الأمين العام، معالي الســيد أنطونيو غوتيريش؛ ومعالى السيد بان كي - مون والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي، جامعة نيويورك؛ وكذلك البيانات التي أدلت بها معالى السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مرسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا؛ ودولة السيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام؛ ومعالى السيد أورماس رينسالو، وزير خارجية إستونيا؛ ومعالى السيدة ناليدي باندور ، وزبرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفربقيا؛ ومعالى السيد نيلز آنِن، وزبر الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية؛ وممثلو الاتحاد الروسي وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا والنيجر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن "بناء السلام والحفاظ عليه: الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام"، المعقودة يوم الأربعاء 12 آب/أغسطس 2020.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو هذه، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية أُرفقت نسخ منها أيضا: أذربيجان، أستراليا، أيرلندا، إسبانيا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، الاتحاد الأوروبي، البرازبل، البرتغال، بولندا، بنغلاديش، تايلند، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سوبسرا، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، قطر، قيرغيزستان، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، ليختنشتاين، لجنة بناء السلام، مالطة، المغرب، المكسيك، نيجيريا، الهند، هولندا، اليابان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبربل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات المرفقة طيه بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقیع*) دیان تریانسیاه **دجانی** رئيس مجلس الأمن







### بيان الأمين العام للأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الإندونيسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الجائحات وتحديات الحفاظ على السلام.

إن مفهوم الحفاظ على السلام يتعلق أساسا بالسلام الإيجابي، مقارنة بمجرد إنهاء الحروب. بعبارة أخرى، إنه فكرة أن يرافق المجتمع الدولي بلدا حتى يتجاوز بكثير مجرد إلقاء الأسلحة، حتى المرحلة التي يشعر فيها الناس بأنهم يتمتعون بالحماية والتمثيل – حيث تسير الثقة والنسيج الاجتماعي في الاتجاه الصحيح، وليس في الاتجاه الخاطئ. ولكن من الواضح أن التحديات غير المسبوقة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (COVID-19) تهدد بدفع الأمور في الاتجاه الخاطئ.

وكما أبرزت في الإحاطات السابقة إلى مجلس الأمن، فإن جائحة كوفيد-19 قد دمرت المجتمعات المحلية والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، مما أثر على أشد الناس فقرا وضعفا. فالجائحة لا تهدد مكاسب التنمية وبناء السلام التي تحققت بشق الأنفس فحسب، بل إنها تهدد أيضاً بتفاقم النزاعات القائمة أو إثارة نزاعات جديدة. وتزداد التساؤلات حول فعالية النظم الصحية والخدمات الاجتماعية، والثقة في مؤسسات ونظم الحكم. كل هذا يعني أن التزامنا بالحفاظ على السلام بات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

إن تحديات هذه الجائحة تبرز، أكثر من أي وقت مضى، حتمية وضع استجابات متسقة ومتعددة الأبعاد والركائز تعكس المنطق المتكامل لأهداف التنمية المستدامة. نحن نعلم أن النهج الوقائية المتسقة والمراعية لظروف النزاعات التي تساعد على معالجة الأزمات الصحية والإنسانية ستساعد على تحقيق السلام المستدام. لكن وبينما نستكشف الآفاق، فإننى أرى ثلاثة مخاطر رئيسية.

الأول هو تردي ثقة الناس. إذ يمكن للجائحات أن تقوض الثقة في الحكومات والمؤسسات العامة. ويمكن أن يؤدي تصور أن السلطات تسيء معالجة الأزمة، وأنها لا تتسم بالشفافية أو تحابي الحلفاء السياسيين، إلى خيبة أمل الناس في الحكومة ومؤسساتها.

والثاني هو زعزعة استقرار النظام الاقتصادي العالمي. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء آثار أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي المتزايدة، التي تتفاقم جراء أزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل. وبدون إجراءات متضافرة، يمكن أن تتزايد أوجه عدم المساواة والفقر العالمي واحتمالات عدم الاستقرار والعنف لسنوات قادمة.

والثالث هو إضعاف النسيج الاجتماعي – الذي يتمثل، على سبيل المثال، في تضييق الحيز المدني وسد السبل أمام العمليات الديمقراطية والتعبير المشروع عن المظالم. لقد شهدنا العديد من الاحتجاجات السلمية، وفي عدد من البلدان، كان كوفيد-19 ذريعة لشن حملات قمع صارمة وتصاعد في قمع الدولة. وقد أرجأ ما لا يقل عن 23 بلدا إجراء انتخابات أو استفتاءات وطنية، وأرجأ نحو مثلي هذا العدد التصويت على المستوى دون الوطني.

وعلى الرغم من التحديات، فإن الجائحة تتيح أيضا فرصا للسلام. وقد أثار النداء من أجل وقف الإطلاق النار على الصعد العالمي في وقت سابق من هذا العام ردودا إيجابية من الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول في جميع أنحاء العالم. واتخذ عدد من أطراف النزاع خطوات لتخفيف التصعيد ووقف

20-10786 **2/126** 

القتال. ولكن، للأسف، لم تدفع الجائحة في كثير من الحالات الأطراف إلى تعليق الأعمال القتالية أو الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار.

إن اتخاذ القرار 2532 (2020) في الشهر الماضي، الذي طالب بوقف عام وفوري للأعمال الفتالية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن هناك حاجة إلى المزيد لترجمة ما تحقق من مكاسب مبكرة إلى عمل ملموس على أرض الواقع.

كما أن المجلس يضطلع بدور هام في حشد نفوذه من أجل الاستثمار في المنع. وهذا يعني عدة أشياء في السياق الحالي.

أولا، يجب أن تكون استجاباتنا لهذه الجائحة مراعية لظروف النزاع، بدءا بتحليل متعدد الأبعاد يتناول كيفية تأثير الجائحة على المخاطر الكامنة التي تتسبب في نشوب النزاع.

ثانيا، إن الإدماج أمر حاسم الأهمية في تصميم الاستجابات الإنسانية والإنمائية للجوائح. ويساعد الحوار، ولا سيما مع المجتمعات المحلية والفئات المهمشة، على إعادة بناء الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويجب أن نجد، على وجه الخصوص، سبلا للتعاون بصورة أقوى بكثير مع الجماعات النسائية، التي تؤدي دورا محوريا في ضمان السلام على مستوى المجتمع المحلي. كما أنها مجددات لبناء الثقة، التي غالباً ما تنعدم في المجتمعات الهشة والمتصدعة، وبدونها لا تترسخ رسائل الصحة العامة والتغيير السلوكي لإبطاء الجائحة. والشباب أساسي أيضا لحلول بناء السلام.

ثالثا، يتطلب الحفاظ على السلام نهجا متكاملا ومتسقا من خلال التعاون القوي بين الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام. فعلى سبيل المثال، يتعين علينا من أجل الحفاظ على السلام أن نكفل التصدى على نحو كامل للتحديات الإنسانية بطريقة شاملة. ولبنان مثال على ذلك.

كما أننا بحاجة إلى بناء شراكات أقوى من أي وقت مضيى مع الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدنى.

ويجب أن نؤكد على أهمية ضمان أن تدمج المؤسسات المالية الدولية – البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما – الحفاظ على السلام كأولوية وكعنصر أساسي في استراتيجيات التعافي من كوفيد– 19 واعادة البناء بشكل أفضل.

إن تعاون المجلس المستمر مع لجنة بناء السلام أمر بالغ الأهمية. ويمكن لجهودهما التكميلية أن تساعد في حشد استجابة تعاونية لأثر الجائحة على بناء السلام، بالاستفادة من الدروس المستخلصة من الأزمات الصحية السابقة، مثل تفشى مرض فيروس إيبولا.

ويسلط تقريري الذي سيصدر في الشهر المقبل - وهو إسهام رئيسي في استعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة - الضوء على التقدم الكبير المحرز في تعزيز التركيز النظمي على المنع وعلى نهج متعدد الأبعاد تجاه السلام، في إطار مواءمة أوثق مع ركائز التنمية وحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الإنسانية.

رابعا، نحن بحاجة إلى أن نكون مرنين وأن نصم نهجنا إزاء احتياجات بناء السلام في سياق الجائحة. وقد قام صندوق بناء السلام بسرعة بتعديل عمله على أرض الواقع وحدد مجالات جديدة للدعم

استجابة لـ COVID-19، سعياً إلى إيجاد سبل لتعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية، ومكافحة خطاب الكراهية، والحد من الوصم، وتعزيز الإدماج.

وللأسف، فإن الطلب على دعم الصندوق لا يزال يفوق ما يعرضه. ونأمل أن نقر هذا العام مشاريع بقيمة 210 ملايين دولار، ولكن ذلك لا يزال أقل بكثير من الزيادة الكبيرة التي دعوت إليها هنا في المجلس وفي أماكن أخرى.

ومع التصاعد الحاد في العنف ضد النساء والفتيات، أعادت مبادرة تسليط الضوء توجيه نحو 20 مليون دولار للاستجابة لمرض فيروس كورونا، معظمها في أوضاع هشة أو متأثرة بالنزاع أو إنسانية. ولكن هذا ليس سوى قدر قليل مما هو مطلوب للتصدي لما اصطلح على تسميته بجائحة الظل. إن العنف الجنساني شكل متفش من أشكال العنف وعدم الأمن الذي يقوض أفضل جهودنا لبناء سلام مستدام.

ويتلج صدري استعداد بعض البلدان للتفكير في كيفية تحقيق التمويل الكافي والقابل للتنبؤ لبناء السلام، الذي هو أفضل دفاع ضد النزاعات وبناء مستقبل أكثر مساواة واستدامة للجميع. وسيقدم تقريري في أيلول/سبتمبر اقتراحات لهذا الغرض.

إن مرض فيروس كورونا مأساة إنسانية، ولكن يمكننا التخفيف من الآثار الناجمة عنه بالخيارات التي ننتقيها. إن الاستجابات المتعددة الأبعاد والمنسقة والمراعية لظروف النزاعات والنهج الشاملة للمجتمع بأسره قد باتت ذات أهمية حاسمة، أكثر من أي وقت مضى. وهي أساسية لضمان أن تسير مبادرات بناء السلام والحفاظ عليه جنباً إلى جنب مع التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، التي ترتكز على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب.

يتطلع العالم إلى جميع القادة، بما في ذلك مجلس الأمن، لمعالجة هذه الأزمة الملحمية بطرق تسهم إسهاماً ملموساً ومفيداً وإيجابياً في حياة الناس. إن مسؤوليتنا أن نلبي ذلك.

20-10786 **4/126** 

### بيان معالي السيد بان كي - مون

يشرفني أن أُدلي بهذه الملاحظات في هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن "الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام".

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لسعادة السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مرسودي، وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا، على دعوتي للمشاركة في جلسة الإحاطة الهامة هذه. كما أعرب عن امتناني الخاص لمقدمي الإحاطات اليوم، الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومديرة مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك سارة كليف.

لقد أثارت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) اضطرابات عالمية غير مسبوقة على مدى الأشهر الستة الماضية. ويشمل ذلك وقوع أكثر من 735 000 حالة وفاة وحدوث اضطراب اجتماعي - اقتصادي مزلزل. ومن المدهش حقاً أن العالم، في مواجهة هذه الجائحة، قد وضع بلايين الناس قيد تدابير الإغلاق، وأغلق الحدود الدولية، وأوقف التجارة والهجرة، وأغلق مؤقتاً مجموعة متنوعة من الصناعات - ولكنه لم ينجح في وقف النزاعات المسلحة.

وأرحب باتخاذ القرار 2532 (2020) بالإجماع، الذي دعا إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية لمدة 90 يوماً في جميع أنحاء العالم. لقد أيدت بقوة أنا وزملائي في مجلس الحكماء هذه المبادرة التي اتخذها الأمين العام غوتيريش. غير أن شهورا قيمة قد أُهدرتُ في المناقشات حول تفاصيل النص. وقد أضعف ذلك الرسالة التي يتعين على مجلس الأمن أن يوجهها إلى جميع الأطراف المتحاربة: لقد حان وقت مواجهة عدونا المشترك.

وقد أدى تأخر المجلس في اتخاذ قرار إلى تفاقم الأوضاع الأمنية العالمية المتقلبة الراهنة في خضم المكافحة العالمية ضد مرض فيروس كورونا. كان تأثير مرض فيروس كورونا على الأوضاع المتأثرة بالنزاع أسوأ بكثير مما كان يعتقد في البداية. وهذا لا ينطبق على التداعيات الصحية والإنسانية المباشرة فحسب، بل أيضاً على مجالات التماسك الاجتماعي والحوكمة وسيادة القانون. فقد انحلّت عُرى التضامن العالمي، بينما تتعرض تعددية الأطراف للخطر. وهذا يُعرض للخطر الجهود الدولية الجارية للحفاظ على السلام، بل قد يتسبب في عكس مسار المكاسب التي تحققت حتى الآن في مجالي السلام والأمن بشق الأنفس.

في الوقت نفسه، وفيما تضع هذه الجائحة الدول تحت ضغط هائل، يرى البعض في ذلك فرصاً لتصعيد الهجمات – من تصاعد العنف من جانب جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات المسلحة في نيجيريا، إلى تزايد عنف الغوغاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى عمليات القتل التي تقوم بها العصابات في المكسيك. تستخدم بعض الجماعات الرعاية الصحية نفسها سلاحاً، ومعاناة المدنيين أداة لها. لقد رأينا المستشفيات تُقصف مراراً وتكراراً في السنوات الأخيرة في سورية واليمن، ورأينا في هذين البلدين وفي غيرهما استخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب.

وللأسف، فما زلنا في المراحل المبكرة من هذه الجائحة. وستكون الآثار الاقتصادية طويلة الأمد وشديدة في أن معاً، إلى جانب الآثار الصحية المباشرة، مع آثار متلاحقة على العديد من الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ونرى بالفعل، على سبيل المثال، الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان تتضاعف بسبب

الآثار الاقتصادية لمرض فيروس كورونا على السياحة والتجارة، في حين باتت ميزانية العراق هزيلة بسبب انهيار أسعار النفط. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التعازي للأسر ولشعب لبنان على الخسائر المأساوية في الأرواح والدمار الرهيب الذي أحدثه الانفجار الأخير للمواد الكيميائية.

لقد حذر برنامج الأغذية العالمي من تزايد خطر حدوث المجاعات في مناطق النزاع. فعلى سببيل المثال، هناك تقديرات مقلقة في منطقة الساحل تشير إلى أن أكثر من 50 مليون شخص آخرين سيواجهون أزمة غذائية بسبب اقتران النزاع مع مرض فيروس كورونا. إن الأثر الإنساني مروع ببساطة. ولكن البعض سيجد سبلاً للاستفادة: فالمجموعات المسلحة يمكنها أن تجند بسهولة أكبر عندما يكون الشباب في حاجة ماسة إلى أي مصدر لكسب العيش.

ومع غياب أكثر من 1.5 بليون طفل عن المدارس خلال عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم، حذرت منظمة إنقاذ الطفولة من أن 10 ملايين طفل قد لا يعودون أبداً إلى المدرسة. إن مأساة الفرص الضائعة هذه ستزيد من نطاق السخط والتطرف في المجتمعات الهشة.

ومع وضع هذه الحقائق الصارخة في الاعتبار، فإن مناقشة اليوم هي فرصة مناسبة لاستكشاف مختلف الأفكار حول كيفية الاستجابة بشكل ديناميكي للأزمة الحالية وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى الحفاظ على السلام في فترة ما بعد مرض فيروس كورونا.

اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة في عام 2016 قرارين مشتركين تاريخيين بشأن بناء السلام (القرار 2282 (2016)) وقرار الجمعية العامة (262/70)، وهما قراران يعتبران، إلى جانب أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بمثابة مخطط الأمم المتحدة لمساعدة البلدان المتضررة من النزاعات من خلال جهود بناء السلام. تتركز الرسائل الرئيسية لهذين القرارين البارزين في أهمية إعطاء الأولوية للمنع، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ووضع استراتيجيات توجيهية طويلة الأجل. وقد أتاح ذلك فرصة لزيادة تركيز الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات بحيث تعالج الأسباب النُظمية لها، بدلاً من مجرد معالجة أعراضها، معالجة كلية. وأعتقد أن هذه الدروس المستفادة يمكن أن تنطبق أيضاً على استجابتنا الحالية لمرض كورونا.

وينبغي أن تتماشى استجابات الأمم المتحدة للجائحة الحالية مع حساسيات النزاع، ما يمكننا من معالجة أنماط التهميش المنهجي والأسباب الجذرية الأخرى للنزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لبناء السلام في الوقت الراهن تعزيز القدرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية والسكان المحليين.

وأنثي على الأمين العام أنطونيو غوتيريش لقيادته في مواصلة زخم الحفاظ على السلام، حتى خلال انتشار الجائحة. كما أؤيد بقوة خطته الرامية إلى التأكيد على المسؤولية العالمية عن إعادة البناء بشكل أفضل عن طريق تعزيز النظم الصحية، والقضاء على الفقر المدقع، والحد من أوجه عدم المساواة، والاستثمار في المجتمعات القادرة على التكيف.

وينبغي أن تحفزنا تجربة هذه الأزمة أيضاً على تغيير أولوياتنا وفهمنا للتهديدات والقيم التي تهمنا حقاً. ويتعين علينا أن نعالج أوجه عدم المساواة في مجتمعاتنا والثغرات الموجودة في الحماية الاجتماعية. ونرى أن هذا الفيروس قد ازدهر بشكل غير متناسب في المجتمعات المهمشة، مثل المهاجرين الذين لا يحصلون على الرعاية الصحية اللائقة أو أولئك الذين يعملون في وظائف منخفضة الأجر – سواء في

20-10786 **6/126** 

بلدان الجنوب أو في أغنى بلدان العالم. وفي هذا الصــد، يجب أن تذكرنا هذه التجربة بأن المجتمعات الشاملة للجميع والعادلة والسلمية – على النحو المتوخى في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة – هي أفضل طربقة لتوفير خدمات الصحة العامة.

وتُظهر هذه الجائحة الفائدة الحقيقية للحفاظ على السلام وتُثبت فوائد تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي وجهود السلام. وقد تؤدي أزمة كوفيد-19 إلى الحد من عمليات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. غير أن ذلك يتيح أيضا فرصة لتشجيع الشروع في مزيد من المناقشات والأنشطة بشأن التهديدات الناشئة مثل الجوائح وعدم المساواة وتغير المناخ في عملية بناء السلام. وفي هذا الصدد، فإنني على ثقة بأن استعراض عام 2020 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام سيقيم الإنجازات التي تحققت منذ عام 2015 ويقترح سبلا للحيلولة دون أن تؤدي الأزمة الصحية العالمية الحالية إلى تبديد مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس.

وأظهرت الجائحة أيضا أن الأمم المتحدة يجب أن تعمل بفعالية أكبر مع مختلف الشركاء، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولجنة بناء السلام في وضع جيد يمكنها من المساعدة في تحقيق التآزر بين هذه الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين من خلال الاستفادة الكاملة من قدرتها المتميزة على عقد الاجتماعات. وبناء على ما قامت به من عمل لدعم بلدان غرب أفريقيا أثناء تغشي الإيبولا في عام 2014، عندما كنت أمينا عاما، ينبغي تشجيع اللجنة على أداء دورها على نحو أفضل في بعض المجالات الرئيسية.

وتشمل هذه التدابير زيادة الوعي بالحالات القطرية المحددة وتقديم دعم متكامل والسماح للجهات الفاعلة في الأمم المتحدة بإتاحة حيز سياسي وتحديد مرتكزات بناء السلام مع فهم متعمق لسياقات وأولويات العمل في بلدان محددة.

وأرحب بعمل لجنة بناء السلام للنهوض بالنساء والشباب في عملية بناء السلام، والذي يثبت كيف أن اتباع نهج أكثر شمولا وشاملا للمجتمع بأكمله يسفر في نهاية المطاف عن نتائج أفضل. ومن المهم أيضا المضي قدما في زيادة التركيز على دور المنظمات الإقليمية في توفير محفل فعال لمنع نشوب النزاعات المحتملة واكتشافها في وقت مبكر والتصدي لها.

وهناك أيضاً فرص لجعل بناء السلام أكثر شمولاً باستخدام التكنولوجيات الرقمية للجمع بين طائفة أوسع بكثير من الناس – الشباب والنساء وسكان المناطق النائية أو المجتمعات المهمشة الذين قد لا يتمكنون من السفر إلى مؤتمرات السلام التقليدية. ولكن لن يُكتب النجاح لذلك إلا إذا تمكنا من معالجة الفجوة الرقمية على وجه السرعة، وهو أمر أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضي نتيجة لتدابير الإغلاق الناجمة عن الجائحة.

وحتى خلال أزمة كوفيد-19، ينبغي مواصلة البناء على مُثُل الحفاظ على السلام والروح الأساسية للقرارين التوأم – التي تمكِّن المجتمعات المحلية والنساء والشباب من القيام بدور حاسم.

وفي الواقع، أعتقد أن ثمة فرصــة لا تتكرر أمام الأمم المتحدة ودولها الأعضـاء لاسـتخدام هذا المفهوم للمساعدة في إعادة البناء على نحو أفضل وزيادة حفز المزيد من الشمول وتوجيه البشرية وكوكبنا نحو مسـتقبل أكثر ســلاما واسـتدامة. ويجب على الأمم المتحدة أن تزيد من جهودها للاسـتفادة من هذه الجائحة وجعلها بوابة إلى عالم أكثر إشراقا.

### بيان مديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، سارة كليف

إنه لشرف لي أن أشارك في هذه الجلسة.

لن آخذ وقتا في تناول الآثار المأساوية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من حيث المعاناة الإنسانية أو الآثار المباشرة في البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، والتي أعرف أن جميع الأعضاء على دراية بها تماما. وبدلا من ذلك، سأركز على سؤالين رئيسيين: ما هو التأثير المحتمل للآثار الطويلة الأجل للجائحة على النزاعات؟ وما هي الفرص التي قد تكون متاحة لبناء السلام؟ وسأتناول خمس نقاط سربعة تحت كل سؤال.

فيما يتعلق بالآثار، أعتقد أنه يتعين علينا أن نقر بأن الجائحة كشفت عن الهشاشة في جميع البلدان وفي نظمنا الصحية ونسيجنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وفيما يلي بعض المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على خطر النزاع:

المتغير الأول هو الصدمة الاقتصادية التي لا تزال متنامية وتزايد عدم المساواة. وهذه الصدمة هي الأعمق منذ الحرب العالمية الثانية والأوسع نطاقا منذ عام 1870. والتوقعات لعام 2020 آخذة في التدهور باستمرار، وأعتقد أننا نعرف الآن أننا لن نسجل انكماشا على الصعيد العالمي بنسبة 2 في المائة، بل بنسبة 5-6 في المائة. ومن قبيل المصادفة، فإن مستوى الخمس نقاط مئوية هو المستوى الذي شهدنا عنده في سياق الأبحاث زيادات كبيرة، بنسبة 50 في المائة تقريبا، في مخاطر النزاع. كما أن هذا التأثير يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين مختلف الفئات، وهو عامل نعلم أيضا أنه يزيد من مخاطر النزاع.

ثانيا، هناك مشاكل عملية في الاضطلاع بعمليات السلام والانتخابات. إن الاجتماعات الحضورية هامة لبناء الثقة: فالمفاوضات بين الأطراف الأفغانية، على سبيل المثال، واجهت صعوبات بسبب الظروف المترتبة على كوفيد-19. والانتخابات المتنازع عليها هي من أسباب النزاع، وتزيد هذه الجائحة من احتمالات نشوب النزاعات بسبب الصعوبات في الوصول والرصد. ويمثل تأجيل الانتخابات في بعض الأحيان الإجراء المسؤول الوحيد الذي يجب اتخاذه، ولكن هذا سيعني زيادة الضغوط لإجراء انتخابات في أواخر عام 2020 أو في عام 2021، حيث من المرجح الآن أن نشهد زيادة بواقع الضعف في عدد البلدان التي ستجري انتخابات عما كان مقرراً في الأصل. وفي بعض البلدان، يُنظر إلى الجائحة أيضاً باعتبارها ذريعة لتأجيل الانتخابات وتقليص الحيز المدنى واعتماد نهج استبدادية على نحو متزايد.

ثالثا، فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، نواجه بالفعل أزمة جوع عالمية؛ ولكن ذلك يرجع في الوقت الحاضر إلى أن الناس ليس لديهم دخل لشراء الطعام، وليس لأنهم لا يستطيعون الحصول على الطعام. غير أننا نشهد ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية على الصعيد المحلي في مناطق النزاع في العديد من البلدان، مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسورية واليمن. وتاريخيا، تمثل أسعار المواد الغذائية الخطر المميز الذي يجب مراقبته للتنبؤ بمستويات النزاع.

رابعا، فيما يتعلق باتجاهات التحويلات والتجارة والهجرة، يتوقع البنك الدولي انخفاض التحويلات المالية بمقدار 110 بلايين دولار في هذا العام، أي ما يعادل أكثر من ثلثي الميزانية العالمية للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن بين البلدان العشرة الأكثر اعتمادا على تدفقات التحويلات المالية، هناك ثمانية بلدان

20-10786 **8/126** 

تمر بمرحلة ما بعد النزاع أو هي بلدان متضررة من النزاع وهناك ثلاثة بلدان لا تزال مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن - جنوب السودان والصومال وهايتي. كما أن قضايا التجارة والهجرة في سياق ما بعد كوفيد-19 تنطوي أيضا على احتمال نشوب نزاعات بين البلدان.

خامسا، أنتقل إلى مسألة عدم المساواة في الحصول على سلع الصحة العامة. فقد أدت الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية في شراء معدات الحماية الشخصية ومجموعات الاختبار والأدوية والمعدات بالفعل إلى توسيع الفجوة في القدرة على كبح جماح كوفيد-19، كما أضرت بالثقة. ومن المنتظر أن تتسع هذه الفجوة أكثر عندما يتم اكتشاف لقاحات. وتتمثل المتغيرات الحالية بشأن تطوير اللقاحات في انخراط البلدان المتقدمة في مزايدات مع بعضها بعضا في طلبات مسبقة، مما لا يترك سوى قدرات محدودة للعالم النامي.

وقد تزداد جميع هذه العوامل الرئيسية الخمسة المؤدية لنشوب النزاعات خلال الشهور المقبلة. والكثير منها عالمي، وقد شهدنا بالفعل تصاعد التوترات في البلدان الغنية. ولكنها أضرت بشكل غير متناسب بالبلدان المتضررة بالفعل من النزاعات.

أود أن أتحول إلى الفرص الإيجابية لبناء السلام.

تتعلق النقطة الأولى التي سأتناولها بالثقة والعمل المتعدد الأطراف. إننا نشهد في استطلاعات الرأي في جميع المناطق طلبا لم يسبق له مثيل على القيام بمزيد من العمل الجماعي الدولي. والواقع أن الناس قد ذُكِّروا بصورة وحشية بعلة وجود الحكومات والتعاون الدولي – أي أن هناك بعض أشكال الأزمات التي لا يمكن لأي فرد أو بلد حلها بمفرده من دون الحكومات والتعاون الدولي. غير أن فقاعات الثقة تستمر عادة لأقل من عام إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لإدامتها؛ إذن، فإن هذه فرصة ولكنها محدودة زمنياً

وتتعلق نقطتي الثانية بالدعوة إلى وقف إطلاق النار التي أصدرها الأمين العام وأيدها القرار 2532 (2020). لا تزال هناك فرصة لتعزيز التنفيذ لأن كوفيد-19 لا يزال أبعد ما يكون عن أن يصبح تحت السيطرة في العديد من البلدان والاحتياجات الإنسانية آخذة في الازدياد. ويمكن للمجلس أن يعمل على نحو أوثق مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية، من أجل نشر هذه الدعوة على نطاق أوسع. ويمكن للمجلس أيضا أن يشجع الأمين العام على تقديم تقارير عن فرص وقف إطلاق النار وتنفيذه، تمشيا مع القرار 2532 (2020).

ثالثاً، هناك فرصة لاستخدام منظور الحفاظ على السلام منذ المراحل المبكرة في جهود الاستجابة لكوفيد-19. فقد أصبحت الأزمة الصحية الأولية أزمة اقتصادية الآن. ومن دون اتخاذ إجراءات متأنية، فإنها يمكن أن تصبح أزمة سياسية وأمنية. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد من خلال ربط استجاباتها عبر المجالات الإنسانية والإنمائية والخاصة ببناء السلام، ومن خلال بناء القدرات المحلية، والثقة بين الدولة والمواطنين، والتصدي الشامل للجائحة على مستوى المجتمع بأسره. ومن خلال تبني نُهُج مراعية للنزاعات تدعم السيادة، يمكن للأمم المتحدة أيضا أن تساعد الحكومات على التصدي للمخاطر قبل أن تتصاعد مثلا، من خلال رصد أسعار الأغذية على المستوى دون الوطني، والاستثمار الجاد للسماح بسير الانتخابات بأمان، والحد من أوجه عدم المساواة أو الفساد في الاستجابة لكوفيد-19. كما أن الوقاية التي تقودها الدول هي أيضا مجال واعد لزيادة المواءمة مع المؤسسات المالية الدولية.

رابعا، فيما يتعلق بالاستثمار في الصحة الشاملة والمساواة في الحصول على اللقاحات، اسمحوا لي أن أقول إن هذا شاغل دولي وليس مجرد شاغل محلي، لأن الوباء علمنا أن لا أحد آمن حتى يصبح الجميع في أمان. ونحن بحاجة على الصحيعيد المحلي إلى تبني الرسالة التي مفادها أنه حتى أولئك الثوريون المعروفون جيدا في صحيفة فاينانشل تايمز يكتبون الآن أن مواجهة الجائحة تتطلب دفع الثمن من خلال فرض ضرائب أعلى على أولئك الذين جنوا حصة أكبر من المكاسب مؤخرا. وعلى الصعيد الدولي، تحتاج البلدان المتقدمة النمو إلى مواصلة تقديم المعونة وزيادتها – حيث لا تزال المعونة تمثل قطرة في بحر مقارنة بخرم التحفيز المحلية – وكفالة إتاحة تكنولوجيا اللقاحات والعلاج على الصعيد العالمي.

لماذا نثير بعض هذه القضايا الاجتماعية والاقتصادية في مجلس الأمن؟ هذه هي نقطتي الخامسة والأخيرة: فقد تصبح هذه المشاكل تهديدات دولية للسلم والأمن إذا لم تعالج. والطريقة التي يمكن بها معالجتها، وإبرازها، هي إثارتها كقضايا سياسية وأمنية، فضلا عن كونها قضايا إنمائية. وكثيرا ما يشير المجلس إلى مسائل مثل الجائحات بوصفها مسائل غير تقليدية: وقد أبديت بالطبع مقاومة مبررة تماما لإدراج التنمية في عداد المسائل الأمنية. ولكن هذه المسائل ليست غير تقليدية في الواقع. وإذا سأل المرء الوكالات العسكرية في العالم، فسيجد أن معظمها قد خطط على مدى سنوات لتأثير الجائحات والكوارث الطبيعية الشديدة وما إلى ذلك، باعتبارها مخاطر أمنية محتملة. وتحليل المخاطر لا يعني بالطبع أن يحاول المجلس توجيه الأنشطة الصحية أو الاقتصادية. ولكن هذا مثال على تهديد خطير للصحة العامة، وصدمة القصادية يمكن وصفهما كخطرين يهددان بناء السلام. فليرفع مجلس الأمن صوته عاليا، ليس لإضفاء الصبغة الأمنية على المسألة، ولكن بالتحديد كي لا تتحول إلى كارثة على السلم والأمن الدوليين.

20-10786 **10/126** 

### بيان وزير خارجية إندونيسيا، ريتنو ليستاري بريانساري مرسودي

إن لهذه الجائحة آثارا عميقة على السلم والأمن الدوليين. فقد زادت من هشاشة البلدان المتضررة من النزاعات، وبعضها على وشك التردي مرة أخرى إلى حالة متأزمة.

وقد يؤدي العديد من دوافع النزاعات التي لم تحل بعد إلى زيادة حدة التوترات، من أوجه عدم المساواة إلى ضعف الحوكمة، ومن الفقر المتفشي إلى الهياكل الأساسية الصحية الضعيفة، ومن انهيار الاقتصادات إلى نقص الغذاء. وقد يتسبب هذا الاضطراب غير المسبوق في عكس وتيرة جهود بناء السلام التي بذلت طيلة سنوات.

وفي الوقت نفسه، تعقد الجائحة عمل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وجهود الوساطة في الميدان. وقد تخرج عمليات السلام عن مسارها. ومنذ شهر شباط/فبراير، قرر 69 بلدا على الأقل تأجيل انتخاباته، وبعضها جزء حاسم من عملية سلام. وبشكل عام، ازدادت صعوبة المهام المتعلقة ببناء السلام واستدامته.

واسمحوا لي، من هذا المنطلق، أن أبرز ثلاث نقاط هامة.

أولا، يجب أن يكون الحفاظ على السلام جزءا من استجابتنا الشاملة لهذه الجائحة. ومن الضروري جدا أن نواصــــل دعم جهود البلدان في حالات النزاع، من أجل اتباع نهج كلي لمعالجة أوجه الترابط بين الأزمة الصحية وآثارها، التي تتراوح بين الآثار الاجتماعية – الاقتصادية وتلك المتصلة بالسلام والأمن.

وينبغي أن يركز دعمنا على تعزيز القدرات المؤسسسية والموارد في البلدان المتضررة من النزاعات. كما ينبغي أن يعالج عدم المساواة في الحصول على منافع الصحة العامة وعلاجات فيروس كورونا (كوفيد-19) في البلدان المتضررة من النزاعات. ولن تؤدي المنافسة على الحصول على لقاح كوفيد-19، عندما يُتاح، إلا إلى زيادة تخلف هذه البلدان عن الركب.

وعلاوة على ذلك، يتطلب النهوض ببرنامج السلام المستدام مشاركة شاملة من جانب أصحاب المصلحة المحليين. فلديهم فهم أفضل لمخاطر النزاع التي يجب التصدي لها.

ومن المهم أيضا وجود بيئة تمكينية دولية مواتية للحفاظ على السلام خلال هذه الجائحة، بما في ذلك في منطقتي، جنوب شرق آسيا. ولهذا السبب، أصدر وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بيانا مشتركا في 8 آب/أغسطس أكدوا فيه أهمية المبادئ التي ترسخت في منطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرق آسيا، لصون السلام والاستقرار في المنطقة في ظل الديناميات الجغرافية السياسية الحالية.

ثانيا، إن استدامة السلام تتطلب التآزر بين أعمال جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة. ولم يعد بوسع منظومة الأمم المتحدة أن تعمل على أساس النهج الانعزالي. ويجب أن تستجيب بطريقة متسقة، مستفيدة من نقاط القوة في مختلف هيئاتها. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تدمج نهجا مراعيا للنزاعات في استجابتها للجائحة.

ويجب أن يقوم مجلس الأمن بدوره لكفالة التنفيذ الكامل للقرار 2532 (2020). ومن شان وقف الأعمال العدائية بشكل عام وتنفيذ هدنة إنسانية أن يتيحا إيصال المعونة في الوقت المناسب وتوفير علاجات كوفيد-19 للمدنيين الذين يقعون في براثن النزاعات.

ولدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بوصفها تعمل مباشرة في الميدان، القدرة على رصد مخاطر النزاعات التي قد تتفاقم بسبب الجائحة، والعمل كجزء من نظام للإنذار المبكر.

وفي الوقت نفسه، تملك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها القدرات التقنية اللازمة للتصدي لدوافع محددة للنزاعات خلال الجائحة. وتضطلع لجنة بناء السلام، بوصفها الهيئة الرائدة في الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على السلام، بدور حيوي في تنسيق الاستجابات عبر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاعات الخاصة. ويجب أن تستفيد لجنة بناء السلام من دورها الاستشاري لوضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمعالجة الآثار الطويلة الأجل التي تترتب على كوفيد-19. إن جهودنا الرامية إلى الحفاظ على السلام خلال جائحة كوفيد-19 تشكل إسهاما قيما في استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

ثالثا، يتطلب الحفاظ على السلام الاستخدام الذكي للموارد. وقد وثق آخر تقرير للأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (\$\$\S\/2020\/773\) انخفاضا في حصة ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لبناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات. وتواجه غالبية تلك البلدان الآن خيارا صعبا بين الإنفاق على الهياكل الأساسية الصحية أو الإنفاق على بناء السلام. ولذلك فمن المهم أن نحسن إلى أقصى حد ممكن استخدام الموارد المحدودة المتاحة.

والشراكة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بالغة الأهمية. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى مواصلة التفكير خارج الإطار التقليدي لاستكشاف سبل التمويل المبتكر لبناء السلام، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، ومشاركة المحسنين والقطاعات الخاصة.

وقد تؤدي الجائحة إلى تفاقم بعض ديناميات النزاع، ولكنني شخص متفائل، حيث علمنا التاريخ أن الأزمة قد تخلق أيضا فرصة لتحقيق السلام. فلنستخدم ذلك الزخم من أجل الحفاظ على السلام بشكل أفضل.

20-10786 **12/126** 

# بيان نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام، فام بينه مينه

إنه لمن دواعي سروري أن أراكم مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، وإن يكن لقاؤنا على الشاشة فقط. وأود أن أشكركم وأشكر الرئاسة الإندونيسية على عقد هذه الجلسة وعلى دعوتكم أفضل مقدمي الإحاطات لتناول هذا الموضوع الهام والمناسب من حيث التوقيت.

وأتوجه بتحياتي الخاصة إلى الأمين العام غوتيريش والأمين العام السابق بان كي - مون.

إنني أشارك في هذه الجلسة من هانوي بغييت نام – وهو بلد شهد نجاحا مبكرا في السيطرة على جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد ساعد اتباع نهج شامل للحكومة بأسرها واتخاذ إجراءات قوية وحازمة لا تترك أحدا خلف الركب على التقليل من عدد الضحايا والحد من الآثار. ومع ذلك، فإن عودة فيروس كورونا إلى الظهور مؤخرا في فييت نام بعد ثلاثة أشهر هو تذكير صارخ بأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يفوز في هذه المعركة ما لم يفز بها الجميع وإلى أن يفوز بها الجميع.

وكانت فييت نام تنعم بالسلام والاستقرار وفترات نمو طويلة منذ عقود. ولكن عندما ضربت الجائحة فييت نام، ضربتنا بشدة. فقد شكلت ضغطا هائلا على نظامنا للرعاية الصحية وقوضت تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية. وعطلت كل جانب من جوانب حياتنا بطرق غير مسبوقة ولا يمكن تصورها. وبذلك، لا يسعنا إلا أن نتصور مستوى الدمار الذي يمكن أن تجلبه هذه الجائحة إلى المناطق المتضررة من النزاعات. فالجائحة تهدد بالقضاء على مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس وتؤدي إلى تفاقم الأوضاع المعقدة والهشة أصلا، لا سيما على الجبهة الإنسانية.

إن هذه الأزمة المتعددة الأبعاد تتطلب حلولا متعددة الأبعاد. فعلى الصعيد الوطني، يلزم اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها للتصدي للجائحة من منظور مكافحة الأمراض، مع تعزيز المؤسسات وبناء الثقة والنهوض بالتعاون.

ويجب تقديم دعم خاص إلى الفئات الأكثر ضعفا في النزاعات والأزمات الصحية، خاصة المسنين والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والمشردين.

وعلى الصعيد العالمي، لا يمكن كبح خطر مثل كوفيد-19 إلا بالعمل معا من خلال جهود متعددة الأطراف. وترحب فييت نام باتخاذ القرار 2532 (2020) وبنداء الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي وتيسير الأنشطة الإنسانية.

وندعو إلى رفع الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرة البلدان على الاستجابة لكوفيد-19.

ونثني على عمليات الأمم المتحدة للسلام لاستمرارها في الوفاء بولاياتها الهامة جدا ودعم البلدان المضيفة على الرغم من بيئة العمل التي تزداد صعوبة.

ونحث هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام - من المقر إلى العمليات الميدانية - على اتخاذ إجراءات منسقة وتوحيد الأداء. فاتباع نهج يشمل المنظومة بأكملها أمر حاسم بالنسبة للأمم المتحدة لكي تفي بوعودها بتحقيق السلام والتتمية المستدامين.

وحتى أصغر الإجراءات الرامية إلى الحفاظ على السلام أثناء الجائحة يمكن أن يكون لها أثر كبير في كسب قلوب وعقول المجتمعات المحلية. وقد تأثرتُ جدا بقصة امرأة فييتنامية من حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، صنعت أقنعة للمساعدة في حماية زملائها من حفظة السلام والسكان المحليين.

أخيرا، لا يمكن المبالغة في أهمية دور المنظمات الإقليمية. وفي جنوب شرق آسيا، تتبع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تعتز فييت نام وإندونيسيا بعضويتها، نهجا يشمل كامل المجتمع في مكافحة الجائحة.

وقد أعاد قادة الرابطة تأكيد التزامهم السياسي واتخذوا تدابير منسقة لحماية صحة مواطنينا وإنعاش اقتصاداتنا ومنع الجائحة من تقويض السلام والاستقرار في المنطقة عموما.

ولا يمكن لأحد أن يكسب هذه المعركة ضد جائحة كوفيد-19 بمفرده. وتظل فييت نام تشدد على الأهمية الحاسمة للتضامن الدولي وتعزيز التعاون في سياق استجابتنا لــــكوفيد-19. ونحن ملتزمون التزاما قويا وندعو الجميع إلى التكاتف في هذا المسعى المشترك.

20-10786 **14/126** 

### بيان وزير خارجية إستونيا، أورماس رينسالو

أهنئ إندونيسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس وعلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت اليوم.

أرجو أن تسمحوا لي في البداية بأن أتناول بإيجاز الحالة المقلقة للغاية في بيلاروس. فلا يمكن اعتبار الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم الأحد في بيلاروس حرة ونزيهة وديمقراطية. ونتيجة لذلك، فإننا نشهد الآن احتجاجات غير مسبوقة على الصعيد الوطني واستخدام الحكومة المفرط للقوة. وأود أن أشدد على أن حملات القمع العنيفة للاحتجاجات السلمية أمر غير مقبول. وندعو بيلاروس إلى أن تنهي قمعها السياسي للمعارضة على الفور وأن تتجنب استمرار العنف وأن تلزم جانب احترام حقوق الإنسان.

وإذ أتحول الآن إلى مسألة الحفاظ على السلام، فإنني أوافق على أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يغفل عن التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن تركيز مناقشة اليوم على آثار الجوائح – بما في ذلك مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) – على منع نشوب النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع وبناء السلام أمر في غاية الوجاهة.

وينبغي أن يكون منع نشوب النزاعات في صميم عمل الأمم المتحدة. وما فتئت إستونيا تدعو إلى اتخاذ مبادرات لمنع نشوب النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع والحفاظ على السلام، وتسهم فيها. ونولي اهتماما كبيرا لدور لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وتدعم إستونيا أنشطة الصندوق منذ عام 2013، ونرى قيمة مضافة كبيرة في عمله لكفالة تهيئة الظروف المواتية للمنظمات المحلية لكي تضطلع بالدور اللازم في الحفاظ السلام.

ونرحب بتركيز لجنة بناء السلام المتجدد على منع نشوب النزاعات، بالإضافة إلى أنشطتها التحليلية الأكثر تقليدية فيما يتعلق بالإنعاش بعد انتهاء النزاع. إن دور اللجنة في تقديم المشورة لمجلس الأمن هام للغاية وجزء من نهج كلي يشمل كامل الأمم المتحدة إزاء منع نشوب النزاعات وحلها. ومع وضع ذلك في الاعتبار، نرى أن هناك مجالا لزيادة تعزيز دور اللجنة الاستشاري للمجلس. فيمكن أن يكون للتحليل الذي تقدمه لجنة بناء السلام إلى المجلس دور هام في عملية اتخاذ قرارات مستنيرة.

ومما لا شك فيه أن جائحة كوفيد-19 تشكل عبئا إضافيا على الأوضاع الهشة أصلا. ويمكن أن تكون الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية الناجمة عن الجائحة أساسا بمثابة عوامل مضاعفة للخطر وأن تزيد من حدة التوترات. وقد رأينا ذلك بالفعل في منطقة الساحل، حيث تستغل الجماعات المتطرفة المسلحة والعنيفة الوضع بخبث من أجل تحقيق مصالحها. ويضاعف هذا بدوره مسؤوليات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد تعهدت إستونيا، مع بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي، بمواصلة التزامها بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال الجائحة. ونحث الآخرين، ولا سيما كبار المساهمين بقوات وأموال، على أن يحذوا حذونا. فبعثات حفظ السلام تتطلب دعمنا المتواصل غير المنقطع كي تظل مستعدة للعمل أثناء الجائحة وقادرة على القيام به من أجل الوفاء بولايتها وتعزيز حل النزاعات ودعم الدول المضيفة وحماية السكان المدنيين.

ولئن كان من المهم مناقشة الكيفية التي يمكن بها لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتبع نُهجا أكثر مراعاة للجائحة، فإن ذلك ليس سوى جزء من المعادلة. ونحن بحاجة إلى إرادة سياسية وشعور قوي بالملكية من قبل الحكومات والمجتمعات المحلية لكفالة أن تكون أنشطة بناء السلام والحفاظ عليه مستدامة حقا. وينبغي لعمليات بناء السلام أن تكون شاملة للجميع وأن تراعي آراء بناة السلام المحليين، ولا سيما النساء والشباب الذين غالبا ما يتصدرون هذه الأنشطة وبشكلون أكثر الفئات تضررا من النزاعات.

وثمة أمثلة مشجعة من أفغانستان والنيجر والعراق والعديد من المواقع الأخرى التي نجحت فيها الأمم المتحدة في دعم القدرات والمبادرات المحلية لبناء السلام والتي تقود العديد منها نساء. وهذا أمر مهم بصفة خاصة في سياق فيروس كورونا الذي زاد من تفاقم أوجه ضعف فئات المجتمع الأقل حماية. وأود كذلك أن أشدد على ضرورة مراعاة احتياجات المرأة في الاستجابة للجائحة، وعلينا أن نضمن تمثيل المرأة على قدم المساواة في جميع عمليات التخطيط وصنع القرارات ذات الصلة بالتصدي لفيروس كورونا.

في الختام، من المرجح أن تظل الجائحة معنا في المستقبل المنظور. وأيا كان الأمر، يتعين علينا مواصلة بذل جهود خلاقة لبناء السلام وتمكين المبادرات على الصعيد المحلي والتأكد بشكل نشط من أن الجائحة لا تُستخدم كذريعة لتقييد حقوق الإنسان أو الحد من حرية التنقل أو إعاقة جهود المنظمة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام.

20-10786 **16/126** 

# بيان وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، نالدي باندور

في الوقت الذي بدأ فيه العالم للتو يفهم تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وفيما تُبذل جهود في مختلف المحافل الدولية للتصدي للآثار السلبية العديدة، نشكر إندونيسيا، من خلال الوزيرة مرسودي، على عقد مناقشة مجلس الأمن هذه من أجل إعطاء الأولوية للحفاظ على السلام في خضم الجوائح.

كذلك نرحب بالإحاطات الهامة والثاقبة التي قدمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام السابق بان كي - مون والسيدة سارة كليف، والتي أكسبت مناقشتنا أهمية كبيرة.

وكان على جنوب أفريقيا أن تتعلم الكثير من الدروس من هذا الوباء، مثل الحاجة الماســة إلى التعاون الدولي والمؤســسـات المتعددة الأطراف القوية، والحاجة الملحة إلى تقديم المسـاعدة الاجتماعية والاقتصادية في القطاعات التي ينبغي أن تساعد الفئات الأكثر ضعفا. ونؤيد قيام مجلس الأمن بمعالجة الصلة المحتملة بين الوباء والسلام والأمن.

إن هذا النهج المتعدد الأطراف، الذي يتطلب توفير المساعدة المالية، ضرورة قصوى بالنظر إلى الطبيعة المستعصية للأوبئة العالمية بصفة عامة، فضلا عن المجموعة المعقدة من التحديات التي تنشأ عن هذه الظاهرة العالمية المتفشية. ويتطلب منا أن ندرك مدى الترابط الشديد فيما بين أجزاء عالما وكيف صار التضامن والتعاون ضروربين بصورة متزايدة .

وتشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء الآثار السلبية المحتملة لوباء كوفيد-19 على حالات النزاع التي يركز عليها المجلس حاليا، ولا سيما احتمال تأخير أو عكس المكاسب الحيوية فيما يتعلق بعمليات السلم والعمليات السياسية. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دعم البلدان المتضررة من النزاعات من أجل الحفاظ على تلك المكاسب ومواصلة الاستثمارات في تحقيق الاستقرار وبناء السلام.

ومن المجالات الأخرى التي ستظل تتطلب مزيدا من الاهتمام إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والحفاظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس بفضل جهود المجلس وجهود المجتمع الدولي قاطبة على مدى سنوات عديدة. ويجب ألا يغيب عن بالنا ما بُذل من جهود مضنية لمساعدة من هم في حالات النزاع على تخليص أنفسهم من العنف والدمار وانعدام الأمن، وما ستنطوي عليه الآثار السلبية لتجدد عدم الاستقرار وعودة النزاع. وقد تشتد هذه التداعيات بشكل خاص بسبب الآثار الإنسانية السلبية الناجمة عن مواجهة النزاعات في خضم وباء عالمي.

وفي هذا الصدد، ستواصل جنوب أفريقيا دعمها لدعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي وهدنة إنسانية من أجل إيلاء الاهتمام الواجب للوباء ومحاولات التخفيف من آثاره، وهي دعوة كررها الاتحاد الأفريقي وشدد عليها.

وفي هذه المرحلة، يجب أن ننوه ونشيد بالقيادة والإجراءات الاستباقية للأمم المتحدة اتخذت تدابير لحماية صحة وسلامة حفظة السلام والمساعدة على التصدي لآثار الوباء. وفي ذلك الصدد، نثني بصفة خاصة على الدور القيادي والحاسم لمنظمة الصحة العالمية ومديرها العام، السيد تيدروس أدهانوم غييريسوس، في منع وتخفيف حالة الطوارئ في مجال الصحة العامة الأوسع نطاقا التي تجري في إطارها أنشطة حفظ السلام وغيرها من الأنشطة المتصلة بالسلام. وتعمل منظمة الصحة العالمية أيضا مع البلدان

المتضـررة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي للتصـدي لانتشـار كوفيد-19، مما يجسـد الجهود التعاونية العالمية.

وفي حين أن من المهم التركيز على تقديم الدعم في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في جميع جهود بناء السلام، يجب أن نحذر من مغبة عدم تقديم الدعم، من ناحية، اقترانا بتقويض الاستجابات الملائمة التي تقوم بها الحكومات لحماية شعوبها من الوباء والتغلب على الصعوبات والآثار الاقتصادية، من ناحية أخرى. ولهذا السبب تؤيد جنوب أفريقيا بقوة دعوة الأمين العام إلى إلغاء التدابير القسرية والجزاءات الانفرادية بغية تمكين الحكومات والمجتمعات المتضررة من الحصول على الموارد اللازمة لتأمين الإمدادات اللازمة لإنقاذ الأرواح واللوازم الطبية ومعدات الحماية الشخصية للتصدي للوباء. ونؤيد أيضا الدعوات إلى تخفيف عبء الديون وتأجيلها، وتقديم دعم قوي لجهود الانتعاش في أفريقيا.

لقد كان وقف أفريقيا على الدوام هو أن الجزاءات ينبغي أن تستخدم لدعم عمليات السلام لا كوسيلة للعقاب الجماعي الذي يزداد تدميرا في سياق جائحة ظلت حتى أكثر الاقتصادات قدرة تعاني في التصدى لها.

وسيكون مفهوم الاستجابة الشاملة للوباء، الذي يشمل جهودا وموارد إضافية وتعزيز مشاركة مجلس الأمن في مجالات مثل الجزاءات، أمرا أساسيا في دور المجلس في الجهد العالمي الأوسع نطاقا. ولهذا السبب تعتقد جنوب أفريقيا أن الحفاظ على السلام في ظل وباء عالمي يتطلب في الوقت نفسه معالجة تضافر العوامل التي تحدد السياق الذي يمكن أن يستمر فيه السلام في هذه الأوقات العصيبة.

وبالنسبة لأفريقيا بوجه خاص، فإن التدابير المضادة التي اتخذت لمكافحة التهديد الذي يشكله فيروس "كوفيد-19"، مثل قوانين البقاء في المنازل والتباعد البدني، قد أثرت سلبا على الاقتصادات غير الرسمية التي يعتمد عليها الكثير من الناس في كسب العيش. وقد تعرض للخطر على وجه الخصوص دخل الأسرة، مما أدى إلى تعميق المحنة الاجتماعية لعدد لا يحصى من الناس في جميع أنحاء القارة. وفي معظم البلدان النامية، من المرجح أن يؤدي هذا السيناريو إلى تأليب المواطنين المنكوبين ضد الحكومات الوطنية من خلال الاحتجاجات الوطنية المتزايدة، مما يهدد الأمن والسلم والاستقرار على الصعيد الوطني.

ونظراً للتحديات التي تواجهها العدي من البلدان الأفريقية ذات النظم الصحية الضعيفة، فإن آثار وباء كوفيد-19 قار وخيمة. والروابط بين الصحة العامة والسلام والأمن في سياق كوفيد-19 آثار وخيمة. والروابط بين الصحة العامة والرفاه الاجتماعي والسياسة وأداء النظم الصحية الوطنية موثقة توثيقا جيدا في أفريقيا، ولا سيما في البلدان الخارجة من النزاعات وتلك التي تشهد نزاعات طال أمدها .

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الخسائر الاقتصادية التي تسبب فيها الفيروس في البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل على السواء بسبب الموارد اللازمة لاحتواء آثار كوفيد-19، فقد لا تتمكن البلدان الأفريقية من إدارة خدمة الديون لبضيع سنوات قادمة. وهذه الظروف تقوض السلام والاستقرار والازدهار. وترى جنوب أفريقيا أن من مصلحتنا الجماعية أن تبدأ الأمم المتحدة في توجيه أنظارها إلى هذا الواقع الكئيب بتركيز اهتمام وكالات الأمم المتحدة على ما لكوفيد-19 من آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة على البلدان النامية.

وختاما، فإن استدامة السلام ترتهن بالصحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبدنية للمجتمعات عموما. وبالإضافة إلى ذلك، إننا نعيش في عالم معولم ومترابط على نحو متزايد. ولذلك، يجب أن نسلم

20-10786 **18/126** 

بضرورة إعطاء الأولوية للسلام المستدام من خلال منتديات مثل لجنة بناء السلام، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ونظيراتها وآلياتها في مجال بناء السلام، مع الاستفادة أيضا من جهد متعدد الأطراف تبذله الأمم المتحدة على نطاق المنظومة. وهذا ضروري بشكل خاص ونحن نعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للعديد من النزاعات التي نواجهها.

ولن نخرج من الجائحة الحالية في حال أفضـــل ونواجه عالما جديدا بروح متجددة من التعاون العالمي، إلا من خلال التعاون في مواجهة إغراء الانكفاء على الذات.

# بيان وزير الدولة لألمانيا، نيلز أنين

أشكركم، سيدي، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الأوبئة والتحديات التي تواجه استدامة السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد بان كي – مون، والسيدة سارة كليف على إحاطاتهم الثاقبة .

قبل ستة أسابيع، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الأوبئة والأمن (انظر 8/2020/663)، برئاسة وزير الخارجية الألماني. ومؤخرا، أجرى أعضاء المجلس حوارا غير رسمي مع ممثلي لجنة بناء السلام بشأن أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على بناء السلام. وفي كلا الاجتماعين ناشدنا المجلس أن يعتمد فهما شاملا للسلام والأمن. ولذلك، فإنني ممتن لإندونيسيا على إتاحة الفرصة لنا لنعزز هذه المناقشات اليوم.

واتبع نهج شامل إزاء السلام والأمن يعني أيضا معالجة الأسباب الجذرية والتحديات المتوسطة والطويلة الأجل، بدلا من الأزمات الحادة فقط. كما يعني الحاجة إلى إيجاد حلول متكاملة للتحديات المترابطة وتعزيز الوقاية وبناء السلام والحفاظ على السلام – ولئن كنا نواجه التحديات المتعددة الأبعاد المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان أو الأوبئة أو تغير المناخ.

لا تزال جائحة كوفيد-19 تتفشى في جميع أنحاء العالم. فهي تحد متعدد الأبعاد وتؤثر سلبا على الجوانب الإنسانية والصحية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتؤثر سلبا أيضا على السلام والأمن وتقوض جهود بناء السلام في البلدان المتأثرة بالنزاعات وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية.

فما الذي ينبغي فعله إذن؟ عليه، أود التركيز على النقاط الأربع التالية. أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون فعالا ومتفاعلا. ويجب عليه أن يتابع تنفيذ القرار 2532 (2020) الذي سلّم فيه صراحة بأن من شأن جائحة كوفيد-19 أن تقوض المكاسب التي تحققت في مجال بناء السلام. وينبغي أن نشجع الأمين العام على أن يدمج تماما في تقاريره أثر الجائحة على الأمن. ومن شان هذا الإبلاغ أن يدعم الوقاية والإنذار المبكر.

وينبغي للمجلس أن يعزز تمكين لجنة بناء السلام التي تتوفر لها ولاية فريدة في إطار منظومة الأمم المتحدة لتمكينها من اتباع نُهج متكاملة ومتعددة الركائز. ونشيد بلجنة بناء السلام لاستجابتها السريعة وسجلها الممتاز منذ تفشى الجائحة.

ويتعين علينا أن نكفل تجهيز الأمم المتحدة ووجودها في الميدان، لا سيما عملياتها لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، بما فيه الكفاية فضلا عن توفير الولايات اللازمة لها للتصدي للتحديات المباشرة وغير المباشرة للجائحة. ويكتسي هذا أمر أهمية خاصة في سياق عمليات الانتقال مثل تلك التي تجري حاليا في دارفور وغينيا – بيساو. وهذا هو العمل الأساسي لمجلس الأمن.

ثانيا، نؤكد على ضرورة التنسيق والتجانس. ونحن بحاجة إلى جهود متكاملة لبناء السلام للاستجابة للتحديات مثل جائحة كوفيد-19. وبيّنت الإحاطة التي قدمها الأمين العام اليوم (المرفق 1) وتقريره الأخير عن بناء السلام واستدامته (S/2020/773) كيف تكيفت منظومة الأمم المتحدة بأسرها مع

20-10786 **20/126** 

هذه الجائحة. ومع ذلك، يتعين علينا كفالة إحراز مزيد من النقدم في النتسيق والاتساق في إطار منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها على نحو أفضل.

ولا شك أن هناك دروسا يمكن استخلاصها من أثر الجائحة والتصدي لها. ونعتقد أن من الضروري إدراج تلك الدروس في العملية الجارية لاستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

ثالثا، إن بناء السلام واستدامة السلام بحاجة ماسة إلى التمويل. وقد ترتبت عن جائحة كوفيد-19عواقب اجتماعية واقتصادية مباشرة وهائلة. وما تزال احتياجات بناء السلام تعاني من نقص التمويل حتى الآن بالرغم من أن تفادى الأزمات أقل تكلفة بكثير من التصدى لها.

وتواصل ألمانيا الإسهام في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. فعلى سبيل المثال، نواصل دعم صندوق الأمين العام لبناء السلام الذي ساهمنا فيه للتو بتبرع أولي قدره 15 مليون يورو لعام 2020. ويؤدي صندوق بناء السلام، بفضل مرونته ووظيفته المحفزة، دورا حاسما في تلبية احتياجات بناء السلام البالغة الأهمية من قبيل المتعلق منها بالشؤون الجنسانية والشمول، وكذلك التعاون عبر الحدود، لا سيما في سياقات الانتقال. وساهمت ألمانيا على الصعيد الثنائي في دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي عن طريق دعم الجهود الإضافية التي يبذلها شركاؤها في الوساطة في الميدان.

وما تزال المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين عرضة للخطر نظرا لأن الكثير من الحكومات تواصل تحويل الأموال المخصصة أصلا لدعم النساء والفتيات ومشاركتهن في عمليات السلام إلى أغراض أخرى. وأيدت ألمانيا، بصفتها عضوا في مجلس تمويل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني إنشاء منصة للاستجابة في حالات الطوارئ في إطار الصندوق ووفرت مبلغ 2.5 مليون دولار لمنصة العمل في حالات الطوارئ هذه. ويمكن للمنظمات النسائية المحلية في بلدان آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا أن تتقدم من خلال هذه المنصة بطلبات للحصول على التمويل الذي يمكنها من مواصلة أنشطتها خلال هذه الأزمة، وكذلك للبرامج المعنية بالتصدي للجائحة وأبعادها الحنسانية.

بيد أن هذه الجهود ليست كافية. ولأجل توفي التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، فإننا بحاحة إلى شراكات معززة مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية والقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا ألا ننسى بوصفنا مانحين، ضرورة إحداث التغيير، إذ ينبغي للجهات المانحة أن تنسق بشكل أفضل وأن تستخدم التمويل إذا أمكن ذلك، فضلا عن المشاركة في تقديم المنح المناسبة لبناء السلام.

رابعا، هناك حاجة إلى اتباع نُهج شاملة لبناء القدرة على الصمود. ولن تكون هناك جدوى لجميع الجهود المبذولة إذا لم تستند إلى الملكية الوطنية. ولن نتمكن من بناء مجتمعات قادرة على الصمود أمام تأثير الأوبئة إلا من خلال العمل الوثيق مع البلدان المتضررة. ويعد احترام حقوق الإنسان والعمليات السياسية الشاملة للجميع وتمكن جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب والفئات المهمشة من المشاركة الفعالة، أمرا حاسما في بناء هذه القدرة على الصمود.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة تبعث على الأمل. وتتيح لنا هذه الجائحة شانها شان التحديات المتعددة الأبعاد الأخرى بصفتنا المجتمع الدولي، الفرصة لتعزيز التعاون وتعددية الأطراف وإبداء التضامن الدولي. وإذا تسنى لنا التغلب على التفكير التقليدي وصوامعه فضلا عن إيجاد حلول متكاملة ومتسقة، فسوف نتمكن من دحر فيروس قاتل فضلا عن وضع حد لتغير المناخ في نهاية المطاف. ونأمل أن نحقق عالما يمكن فيه للجميع العيش في سلام وأمن.

### بيان البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

لم يكن الحفاظ على استدامة السلام - وهي عملية شاملة وهدف في آن واحد - مهمة سهلة أبدا بالنسبة للبلدان المتأثرة بالنزاعات. ولم تؤد جائحة كوفيد-19 إلا إلى زيادة هذا التحدي. فقد ازدادت التكلفة البشرية والصحية وازدادت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بينما تضاعفت التحديات المتعلقة بتخطيط جهود بناء السلام وتنفيذها ومتابعتها.

لقد شهدنا على مدى الشهرين الماضيين زيادة الاحتياجات بصورة غير مسبوقة ودعوات متكررة إلى الاستجابة العاجلة والمنسقة. وعلاوة على ذلك، اعتمدنا بالإجماع القرار 2532 (2020) في 1 تموز /يوليه القرار الذي سلم بأن من شأن الجائحة أن تقوض المكاسب التي حققتها البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال وكذلك البلدان الخارجة من النزاع، ودعا جميع الجهات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة إلى التعجيل بالتصدي لهذه الجائحة.

وقد حان الوقت الآن لمواصلة التفكير في نهجنا واستخلاص بعض أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ونود في هذا الصدد التعليق على أربع نقاط. أولا، لا تزال تعددية الأطراف والتعاون والتضامن الدوليين والمسؤولية الجماعية عناصر أساسية. وستظل الجائحة تؤثر علينا جميعا بما أنها تؤثر على أي منا. وتتطلب المشاكل الجماعية استجابات جماعية لها. ولن يتحقق ذلك إلا إذا عملنا معا نحن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثانيا، إذا كانت تعددية الأطراف الفعالة تقوم على احترام المبادئ والقيم المشتركة، ينبغي أن ينطبق الأمر نفسه على خطواتنا المقبلة في التصدي للجائحة. وينبغي ألا تُستخدم جائحة كوفيد-19 ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. ولا شك أن القيود المتعلقة بالجائحة غير متناسبة وغير محدودة في بعض الأحيان، وربما يُسلّم بها دون أي سند علمي.

ثالثا، لقد تأثرت دورة النزاع بأكملها سلبا بهذه الجائحة. ولذلك، يتعين علينا أن نكون مبتكرين في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبنائه واستدامته من أجل الحفاظ على مكاسب الماضي التي تحققت بشق الأنفس وبناء القدرة على الصمود ووضع الأساس لمستقبل أفضل. وعلى سبيل المثال تمكّن صندوق بناء السلام من توفير تمويل إضافي إلى مشروع يهدف إلى توفير سبل الوصول إلى العدالة في هايتي لإتاحة الفرصة لجلسات الاستماع الافتراضية وتيسير التحكيم القانوني بغية الإفراج عن المحتجزين.

ويتطلب الابتكار إيلاء الاهتمام الكافي للتحديات المعروفة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالجائحة وتزداد أكثر كالمناخ والأمن والصحة العقلية على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، يتمثل الابتكار في إيجاد سبل جديدة لضمان التمويل الكافي للتصدي لهذه التحديات مثل استكشاف شراكات إضافية في الميزانية مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

رابعا، ينبغي أن تعزز أفضل الممارسات والدروس المستفادة في التصدي للجائحة استعراضنا الحالي لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ونظرا لدورها - بوصفها منبراً وجسراً عبر منظومة الأمم

20-10786 **22/126** 

المتحدة بأسرها، فضلاً عن مشاركتها المبكرة في التصدي لجائحة كوفيد-19، ما برحت لجنة بناء السلام وكذلك صندوق بناء السلام - في وضع فريد يمكنهما من المساعدة في التصدي للجائحة. ولذلك، من المناسب إدراج آرائهم وتوصياتهم في الاستعراض.

ويمكن للجهود المبذولة في سياق بناء السلام والحفاظ عليه أن تساعد على زيادة تعزيز الملكية الوطنية والمحلية، والتصدي للتشرذم في منظومة الأمم المتحدة وركائزها والمساعدة على تعزيز شراكات إضافية بين الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. باختصار، نحن بحاجة إلى تبني نظرة استراتيجية بقدر أكبر وأن نكون أكثر تركيزاً ووحدة في التصدي للجائحة. ويمكن أن يؤدي هيكل بناء السلام دورا حاسم الأهمية تحقيقا لهذه الغاية.

### بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

ترجب الصين بوزيرة خارجية إندونيسيا ريتنو مرسودي وهي تترأس المناقشة المفتوحة اليوم. وأشكر الأمين العام والسيد بان كي - مون على إحاطتيهما (المرفقان 1 و 2، على التوالي). وقد استمعت أيضا باهتمام إلى إحاطة السيدة سارة كليف (المرفق 3).

يشكل مرض فيروس كورونا (COVID-19) تهديداً غير مسبوق لحياة وصحة الناس في جميع البلدان. والاقتصاد العالمي يتجه نحو الركود. وتواجه جهود المجتمع الدولي الرامية إلى الحفاظ على السلام تحديات كبيرة. وكما ورد في القرار 2532 (2020)، يمكن أن تؤدي الجائحة إلى عكس مسار المكاسب التي حققتها البلدان المتضررة من النزاع في بناء السلام والنتمية. يجب علينا أن نكثف جهودنا من أجل التغلب على الجائحة وإعادة البناء بشكل أفضل في وقت قريب.

إن التضامن، إلى جانب التعاون، هو أقوى سلاح في الحرب العالمية ضد كوفيد-19. والبلدان المتضررة من النزاعات هي الحلقة الأضعف في هذه المعركة. ومساعدتها على بناء خط دفاع قوي هو أمر بالغ الأهمية لكفالة الانتصار على الجائحة وتوطيد مكاسب بناء السلام.

وتدعو الصين جميع أطراف النزاع إلى الاستجابة لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في أقرب وقت ممكن، وليس مجرد إلقاء السلاح وإسكات المدافع، ولكن أيضا تنسيق الإجراءات ضد كوفيد-19. وينبغي أن ندعم الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في تعبئة البلدان لزيادة تعزيز تنسيق السياسات وزيادة الموارد للمساعدة في تأهب واستجابة البلدان المتضررة من النزاع.

وتقدر الصين وتؤيد المساعدة التي تقدمها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى البلدان المعنية. ونحن ندعم لجنة بناء السلام في توفير استجابات وبرامج إعادة إعمار مصممة خصيصا لهذه البلدان، ونشجع صندوق بناء السلام على إعادة ترتيب أولوبات مشاريعه وموارده لهذا الغرض.

وكما رأينا، فإن الجزاءات الأحادية تقوض بشكل خطير القدرة الأساسية للبلدان المستهدفة على التصدي للجائحة وحماية سبل العيش، مما يجعل المدنيين الأبرياء أكبر الضحايا. ونحث مرة أخرى بقوة البلدان ذات الصلة على الاعتراف بالعواقب الإنسانية السلبية المترتبة على إجراءاتها القسرية الانفرادية والتحرك فوراً لرفعها.

ومنذ تغشي كوفيد-19، تشارك الصين بنشاط في الحرب العالمية ضد المرض. وتبذل الصين قصارى جهدها لدعم ومساعدة البلدان المحتاجة، بما في ذلك العديد من البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وفي حزيران/يونيه، ترأس الرئيس شي جين بينغ قمة استثنائية للصين وأفريقيا حول التضامن ضد كوفيد-19، والتي أظهرت تصميم الصين وأفريقيا على محاربة كوفيد-19 معاً. وقررت الصين إلغاء الديون على القروض المعفاة من الفوائد المقدمة إلى البلدان الأفريقية المعنية والتي تستحق بحلول نهاية عام 2020. كما أعلنت الصين أن تطوير لقاح لمرض كوفيد-19 وتوزيعه في الصين، عند توافره، سوف يكون منفعة عامة عالمية. والصين مستعدة لمواصلة تقديم الإمدادات الطبية إلى البلدان المتضررة، وتبادل الخبرات في مجال التشخيص والعلاج، وإرسال خبراء طبيين للمساعدة في استجابة البلدان.

20-10786 **24/126** 

وفي مواجهة تأثير مرض كوفيد-19، نحتاج إلى فهم الحفاظ على السلام بشكل أفضل، وتحسين وتعزيز نُهجنا لبناء السلام. أولا، ينبغي دائما أن يكون عملنا محوره الإنسان. وقد أظهرت تجربة العديد من البلدان أنه ما دمنا نضع الناس والحياة في المقام الأول، يمكننا أن نطور مجموعة من الأساليب الفعالة لمكافحة الجائحة. وفي بناء السلام، ينبغي لنا أيضا أن نضع مصالح الناس في الصدارة، وأن نحترم ملكية الناس في البلدان المضيفة، وأن نعزز عملية سلام شاملة للجميع.

ثانيا، ينبغي أن نعزز الحفاظ على السلام من خلال التتمية. يمكن لعمليات بناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات أن تعود بسهولة إلى نقطة البداية بعد أزمة أو اثنتين بسبب ضعف الأسس الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان. التنمية هي أساس حل جميع المشاكل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أهمية كبيرة لتأثير مرض كوفيد-19 على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة من النزاع، ومساعدتها على تحسين قدرتها على تحقيق النتمية المستدامة، وتعزيز نظم الصحة العامة، والحفاظ على مكاسب بناء السلام والنهوض بها من أجل بناء أساس متين للحفاظ على السلام.

ثالثا، ينبغي أن نعزز القيادة السياسية ومشاركة المجتمع بأسره. ففي العديد من البلدان، أتاحت القيادة السياسية القوية والتماسك الاجتماعي الكشف المبكر عن حالات مرض كوفيد-19 وعزلها وتشخيصها وعلاجها. كما أن إعادة بناء توافق الآراء السياسي والثقة المتبادلة والتماسك الاجتماعي تشكل أيضا دعامة هامة لإعادة البناء على الصعيد الوطني. نحن بحاجة إلى دعم تعزيز سلطة الحكومات الشرعية للبلدان المتضررة من النزاعات، حتى تتمكن من قيادة مجتمعاتها للحفاظ على مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس وتحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

ولا شك أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت تأثيراً هائلاً على العالم وطرحت أمامه تحديات كبيرة. ومع ذلك، لدينا كل الأسباب التي تدفعنا إلى الاعتقاد بأن البشرية ستسود في نهاية المطاف وتجعل العالم مكانا أفضل.

وعلينا، لتحقيق ذلك، أن نكون متحدين وأن نتمسك بالتعددية. تعتمد البلدان على بعضها البعض ولها مستقبل مشترك. لا أحد يستطيع أن يقطع بشكل مصطنع الروابط التي تربطنا. فالأحادية قطار يسير في اتجاه واحد ماضيا إلى طريق مسدود، ولا يوجد خيار آخر سوى العودة عنه. ينبغي أن نقدم دعما أقوى للأمم المتحدة، وأن نواجه التحديات على نحو أفضل، وأن نسعى إلى تحقيق التنمية المشتركة من خلال التعاون المتعدد الأطراف. علينا دعم العدالة وسيادة القانون. فالعدالة هي أمل الجميع وهي متجذرة في قلوب الناس.

إن القانون الدولي وقواعد العلاقات الدولية ضمانات هامة للإنصاف والعدالة على الصعيد الدولي. وينبغي لجميع البلدان أن تفي بالتزاماتها وأن تفي بمسوولياتها والتزاماتها الواجبة. ولا يمكننا أن نسمح لممارسة سياسات القوة والبلطجة والاستثنائية بأن تعيد العالم إلى عصر قانون الغاب. يجب علينا أن نحترم العلم وندعم التقدم التكنولوجي. إن النقدم في العلم والتكنولوجيا هو المسعى المشترك للبشرية.

ولكل فرد الحق في حياة أفضل، بمن في ذلك أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية. إن ممارسة وضع حواجز مصطنعة لإعاقة التطور العلمي والتكنولوجي في البلدان الأخرى والتدخل في المنافسة السوقية لتحقيق مكاسب نفعية هي ممارسة غير أخلاقية وغير مسؤولة وضد مصالح المرء ذاته. ويحدونا أمل صادق في أن تعمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي معا، وتتحمل المسؤوليات معا، وأن تتقاسم المنافع معا، وأن تبني معا مستقبلا أفضل للجميع.

# بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر الأمين العام والسيد بان كي - مون - وأرحب به في بيته - والسيدة كليف على إحاطاتهم الشاملة (المرفقات 1 و 2 و 3 على التوالي). ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لوزيرة الخارجية مرسودي على قيادتها لهذه المسألة وعلى تنظيمها مناقشة اليوم.

وكما أشار الأمين العام، فإن مرض فيروس كورونا (COVID-19) أكثر من مجرد أزمة صحية. إنه حدث متعدد الأبعاد، مع عواقب وتحديات معقدة ومتشابكة بالنسبة لبناء السلام. ومن المؤسف أنه يمكن أن يؤدي إلى تفاقم دوافع النزاع. وكما يقر القرار 2532 (2020)، فقد تسفر الجائحة عن عكس مسار المكاسب التي حققتها البلدان الخارجة من النزاع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال بناء السلام والتنمية.

وقد تسبب كوفيد-19 في خسائر بشرية هائلة تتجاوز تحديات نظم الصحة العامة. وفي البلدان الهشة المتضررة من النزاعات، فإنه يسبب عدم استقرار الاقتصادات والمجتمعات من خلال مفاقمة أسباب النزاع، ومما يبعث على القلق تقلص الحيز الإنساني. والعنف القائم على نوع الجنس يتصاعد، وكذلك عدد انتهاكات حقوق الإنسان. ويوضح ما سبق أهمية هذه المناقشة بينما نقترب أيضا من استعراض هيكل السلام لعام 2020.

وقد كشفت هذه الجائحة عن أوجه اللامساواة الهيكلية داخل المجتمعات وعدم التناسب في الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم. إن الأشخاص المتضررين من النزاع هم من بين أكثر الفئات ضعفاً والأكثر تعرضاً للخطر.

ويكتسي تعزيز التعاون الدولي أهمية خاصة، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والعمل على نطاق العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتنفيذ ما بيّنه الأمين العام في تقريره المعنون "مسؤولية مشتركة وتضامن عالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19".

ومن الأهمية بمكان تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها. وفي هذا السياق، فإن أحد المفاهيم الرئيسية التي يتعين إدراجها في أي عملية إنعاش واستجابة لمرض كورونا هو بُعد بناء السلام. وقد أكدت الجمهورية الدومينيكية باستمرار على مدى أهمية الاستجابة العالمية والمنسقة والموحدة بين البلدان والمناطق.

كما أن الشراكات من أجل بناء السلام واستدامة السلام أمر بالغ الأهمية، وعلى وجه التحديد مع المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمانحين وصانعي القرار والمجتمعات المحلية. ويجب على جميع هذه الجهات الفاعلة أن تتكاتف من أجل توضيح نقاط قوتها النسبية بشكل أفضل ووضع آليات تكفل قدرة قوية على بناء السلام.

وقد كانت لجنة بناء السلام بمثابة منهاج مثالي في هذا الصدد. فهي تتبادل الأفكار باستمرار مع مختلف الجهات الفاعلة حول كيفية تعزيز الاستجابة ودعم بلدان ومناطق محددة. ونؤكد مجدداً على أهمية

20-10786 **26/126** 

المشورة التي قدمتها لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن في هذا المجال، فضلاً عن أهمية توسيع نطاق المشاركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ويجب أن يهدف الشركاء في التمويل إلى تحقيق فوائد السلام في الأجل الطويل، لا مجرد تقديم الدعم القصير الأجل. ونثني على عمل العديد من المؤسسات المالية الدولية في دعم التخفيف من حدة المخاطر في أكثر البيئات هشاشة. ونشيد بصندوق بناء السلام لتقديمه المساعدة في الوقت المناسب من خلال تدخلاته لدعم البلدان في التصدي لمرض فيروس كورونا.

يتمثل جزء من الحل للجائحة في وضع برامج استجابة تكون مراعية للمنازعات ومطلعة على المخاطر. وينبغي أن يكون ذلك محدد السياق وأن يتماشى مع احتياجات المجتمعات المحلية، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً. وهذا أمر حاسم لمنع الجائحة من إحداث عواقب وخيمة على جهود بناء السلام، ومن السماح بتقويض المكاسب في هذا الصدد.

ويجب ألا يتم نشر الاستجابات التي تركز بشكل مفرط على الأمن، كما يجب ألا توضع أي تدابير تحدّ من الحيز المدني أو تُقلصه. وينبغي الاضطلاع بكل نهج بروح من عدم الإضرار وأن تجسد مراعاة الحساسيات المتصلة بالنزاعات والفوارق بين الجنسين. وفي حين أن هذه النهج يجب أن تكون أيضاً متمحورة حول الإنسان، فهي ينبغي أن تستفيد من الخبرة الفنية الناشئة عن المجتمع المدني، ولا سيما الجماعات النسائية ومجموعات الشباب. وتعد مشاركة المرأة أساسية في تحقيق الحلول المستدامة. لقد ألقت الجائحة بمزيد من الضوء على مدى أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في بناء السلام وإدامته.

وإذ نحتفل اليوم باليوم الدولي للشباب، وفي إطار موضوع إشراك الشباب من أجل العمل العالمي، فمن المهم أن نذكر في مجلس الأمن بأن الشبباب، كما أكد القراران 2532 (2020) و 2535 (2020)، يضطلعون بدور حيوي في بناء السلام وإدامته. ولا تتلخص رؤيتهم في النهوض بسرعة من هذه الجائحة، بل في إعادة البناء بشكل أفضل.

واتباعاً لهذا النهج، وبالاستفادة من الأمثلة السابقة التي فتحت المجال أمام الجهات الفاعلة لتحقيق الأهداف المركزية لبناء السلام، مثل أزمة إيبولا، ينبغي أن ننظر إلى مرض فيروس كورونا على أنه يتيح فرصة لبناء السلام، وتحديد السبل التي يتعين تعزيزها، وسبل جعل الجائحة تسهم في تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي.

### بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغن

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر إندونيسيا على مبادرة عقد جلسة اليوم التي تأتي في الوقت المناسب تماماً. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

لقد كان اتخاذ القرار 2532 (2020) بشأن جائحة فيروس كورونا، الذي يسرته تونس وفرنسا، خطوة حاسمة إلى الأمام. وقد أبرز هذا الأمر مسؤوليتنا الجماعية ووحدتنا في مواجهة هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل. لقد بعث مجلس الأمن إشارة واضحة تأييداً لنداء الأمين العام ومطالبته المتجددة بالعمل الجماعي المتعدد الأطراف.

إن ذلك النداء الذي دعا الأمين العام فيه إلى إحراز قفزة إلى الأمام في تعددية الأطراف والتضامن الدولي قد بين طريق المضي قدماً. وبعد مرور خمسة وسبعين عاماً على اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، هناك حاجة ملحة إلى إحياء روح سان فرانسيسكو.

ويجب أن ننتقل من الأقوال إلى الأفعال. وتدعو فرنسا بناء على ذلك، إلى جانب تونس، إلى التنفيذ الجماعي والمتكامل والمنسق للقرار 2532 (2020)، وهي مسؤولية لا تقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن فحسب، بل أيضاً على عاتق الأمم المتحدة ككل، لا سيما من حيث التزامهم بمنع نشوب النزاعات والوساطة والأنشطة الإنسانية. وللجنة بناء السلام أيضاً دور هام في هذا الصدد، وإن صندوق بناء السلام أداة أثبتت أهميتها وفعاليتها. ونؤيد ذلك تأييداً كاملاً.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى مسؤوليتنا فيما يتعلق بالبلدان الهشة والمصابة بالأزمات. وسواء كانت تلك البلدان في حالات النزاع أو ما بعده، فهي معرضة بشكل خاص للخطر في سياق الجائحة. وربما يكون مرض فيروس كورونا والتدابير المتخذة لاحتوائه قد غذت التوترات وخطاب الكراهية وحتى العنف. وقد تولّد عنها شائعات كاذبة وقصص مثيرة للقلق ومعلومات مضللة، وأُغري البعض بالاستفادة من الجائحة لتقييد الحريات المدنية. كما أن هذه الجائحة قد قوضت الثقة في المؤسسات والمرونة الاقتصادية للفئات الأكثر ضعفاً. ويتعين علينا أن نفكر بصورة جماعية في كيفية التصدي لهذه التهديدات.

ومن العناصر الرئيسية للاستقرار في هذه البلدان مرونة نظمها الصحية. وفي هذا الصدد، يجب أن ندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. ويجب تعزيز منظمة الصحة العالمية في أدوارها المعيارية والإنذارية والتنسيقية. وهذا لا يستبعد، عندما يحين الوقت، استخلاص الدروس من إدارة الأزمة الحالية وإجراء الإصلاحات اللازمة.

وتلتزم فرنسا، إلى جانب الأمم المتحدة، بدعم الفئات السكانية الضعيفة المتضررة من مرض فيروس كورونا. وقد خصصت فرنسا 500 مليون يورو لمشروع "تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، الذي بدأ بمبادرة منها، للتعجيل بتطوير العلاج والتشخيص واللقاحات والحصول عليها لمكافحة مرض فيروس كورونا.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً على أهمية إدماج منظور جنساني في الاستجابة للأزمة التي نمر بها، وأن أولى اهتماماً خاصاً للنساء والشباب. فيجب أن نأخذ احتياجاتهم الخاصة في الاعتبار عند التصدي

20-10786 **28/126** 

للجائحة وأن نضمن مشاركتهم الكاملة والنشطة والفعالة على جميع مستويات صنع القرار من أجل إعادة البناء بطريقة مستدامة ومراعية للمساواة. وستسهم فرنسا بنشاط لتجسيد هذه الأمور، ولا سيما من خلال تتظيم منتدى باريس للسلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في الأشهر المقبلة، ثم في "منتدى جيل المساواة" بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكسيك.

وكما نعلم نحن والأمين العام فإن حل هذه الأزمة، وبناء السلام الدائم في الأجل الطويل، لا يكمن في التقوقع بل في زيادة التعاون وفي تنشيط النظام المتعدد الأطراف. ويمكنه أن يعتمد على دعم فرنسا وتصميمها لتحقيق هذه الغايات.

# بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

يود وفد بلدي أن يرحب بحضور وزيرة خارجية إندونيسيا في مجلس الأمن اليوم، وأن يشكر بلدها على جعل هذه المناقشة ممكنة. تأتي جلسة اليوم في الوقت المناسب، حيث تعقد في أعقاب عدة مناقشات بشأن الجائحة داخل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، ومؤخراً عقب الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي شاركت النيجر في تنظيمه مع إندونيسيا وألمانيا.

ولكن أود، أولاً، أن أغتتم لحظة للإشادة بالأمين العام، الذي كانت دعوته إلى وقف لإطلاق النار والتضامن على الصعيد العالمي حافزاً لاتخاذ القرار 2532 (2020). وأود أيضاً أن أشكر السيد بان كى – مون والسيدة سارة كليف على إحاطتيهما الشاملتين والثاقبتين.

وللأسف، فإن نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار لا يلقى آذانا صاغية في الغالب لدى الأطراف المتحاربة على أرض الواقع. وكما يتضح من الهجمات التي شنتها مؤخرا جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، يحاول المتطرفون العنيفون استغلال الجائحة لزعزعة استقرار الحكومات من خلال تكثيف هجماتهم على الأهداف المدنية والعسكرية. وقد أكد هذا الاتجاه الممثل الخاص للأمين العام، محمد بن شمباس، في إحاطته التي قدمها في نيسان/أبريل بشأن أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على لجنة بناء السلام. وأسفرت تلك الهجمات عن خسائر في أرواح الأبرياء وأدت إلى اختلالات كبيرة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان.

وبالإضافة إلى كونها تشكل أزمة صحية وإنسانية في آن واحد، فإن الجائحة تؤثر تأثيرا خطيرا على اقتصاد البلدان الهشة، مثل بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلدان المجموعة الخماسية قد ينكمش بنسبة 7 إلى 8 في المائة في عام 2020. وحتى حزيران/يونيه، بلغ الأثر السلبي الاقتصادي في النيجر 339 مليون دولار في صورة ضرائب ورسوم جمركية وإيرادات غير ضرببية مفقودة، وهو ما يفوق كثيرا الميزانية الدفاعية السنوبة لبلدى.

ومن حيث الأثر على أرض الواقع، تتأثر عمليات السلام تأثرا شليدا بتجميد عمليات التناوب وخطر انتشار المرض بين القوات والسكان الذين تحميهم. وأود أن أغتتم هذه الفرصة لأشيد مرة أخرى بالأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة السلحل، على اتخاذ تدابير صلامة وفعالة تهدف إلى التقليل لأدنى حد من آثار الجائحة في منطقة السلحل والتخفيف من حدتها. وعلى الرغم من أن عمليات الأمم المتحدة للسلام وبعثاتها الخاصة والسياسية تتأثر بشدة، فإن الأزمة الحالية تتيح فرصا لتكييف استجابات بعثات الأمم المتحدة وإعادة تحديد أهدافها بل وتحويلها بحيث لا يتخلف أحد عن الركب، مع الحفاظ على النحو الواجب على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في عمليات الملام.

ويبدأ ذلك، أولا وقبل كل شيء، بضمان الحفاظ على مستويات التمويل الكافية لبعثات حفظ السلام عند مستواها الحالي وتعزيزها، إن أمكن، لأن الجائحة ستزيد من تفاقم الأزمة في بعض مناطق العالم. وسيتيح القيام بذلك نشر المستويات الكافية من القوات والأفراد، كما سيسمح بالاضطلاع بالأنشطة الأساسية. ويعني التمويل أيضا تقديم الدعم الكافي لتلك البلدان على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20-10786 **30/126** 

وعلاوة على ذلك، فإن مدى تأثير الجائحة الحالية على اقتصادات البلدان سيؤدي على الأرجح إلى كساد عالمي في العام المقبل وما بعده. ولذلك، من الضروري، إلى جانب آليات التمويل التقليدية، أن نشجع إيجاد وسائل مبتكرة بالحد من التجزؤ في أنشطة بناء السلام وإدماج أدوات جديدة في النهج الحالية. وينبغي أن ندعم نُهج التمويل التي تراعي أولويات البلدان نفسها وتسمح لتلك البلدان باستحداث آليات تمويل مبتكرة محلية.

وفيما يتعلق بالتكيف، أظهرت لنا هذه الأزمة أنه من الضروري، في المستقبل، أن تشارك المجتمعات المحلية – بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والزعماء التقليديون والدينيون والمدنيون – مشاركة ذات مغزى. وفي أوقات كهذه، يمكن أن يكون هؤلاء بمثابة وكلاء لعمليات حفظ السلام، إذ أنهم لا يملكون معرفة مباشرة بالأعراف والتقاليد المحلية فحسب، بل إن لديهم أيضا الصلات اللازمة بالسكان المحليين ويحظون بثقتهم. ولذلك، ينبغي أن نسعى جاهدين لتزويدهم بالأدوات اللازمة فيما يتعلق ببناء القدرات والتكنولوجيا والتوجيه لضمان استمرار جهود بناء السلام في جميع الحالات.

في الختام، بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ونظرا للطابع غير التقليدي لهذه الجائحة بوصفها تهديدا للسلام والأمن، فإن التفكير بطريقة غير تقليدية وتحويل نهجنا إزاء حفظ السلام قد يسفران عن نتائج إيجابية. وتختلف دوافع النزاعات اليوم عما كانت عليه في عام 1945، وهي تشمل جهات فاعلة اجتماعية واقتصادية وبيئية وصحية وعبر وطنية وتكنولوجية. ولذلك، فإن من الضروري تكييف عمليات السلام وتحويلها لمنع نشوب النزاعات مستقبلا والتخفيف من حدتها.

### بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

نرحب بمشاركة وزير خارجية إندونيسيا وغيره من الشخصيات البارزة الذين تكلموا في وقت سابق في مناقشة اليوم. ونشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة ونرحب بها. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات اليوم – الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ والسيد بان كي – مون، الأمين العام السابق ونائب رئيس مجلس الحكماء؛ وكذلك السيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، على تقييم آثار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على بناء السلام والحفاظ عليه وتقديم معلومات عن ذلك.

لقد استغل أحد المتكلمين مناقشة اليوم لعرض موضوع منقطع الصلة بموضوع مناقشة اليوم. ونشجعكم، سيدي الرئيس، على ثني المتكلمين عن إساءة استخدام جلسات مجلس الأمن وندعو الجميع إلى قصر ملاحظاتهم على جدول الأعمال المعلن.

نرى أن جائحة كوفيد-19 تؤثر سلبا على الحالة الإنسانية في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة وتلك التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وينتج عن ذلك طائفة واسعة من التحديات، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي وتدهور النظم الوطنية للصحة العامة والصعوبات في حفظ السلام وفي البعثات السياسية الخاصة وتباطؤ عمليات السلام.

ونشير إلى أن مجلس الأمن أدرج، في سياق استجابته لتفشي الإيبولا قبل عدة سنوات، تدابير محددة في القرارات المتعلقة بليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والتي أسهمت في احتواء انتشار الفيروس والتخفيف من آثاره، بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويثبت ذلك فعالية استجابات المجلس الخاصة ببلدان محددة، وليس العالمية، فيما يتعلق بالتصدي للجوائح.

وينبغي أن تبذل هيئات الأمم المتحدة المختصـــة المســؤولة عن هذه الجوانب جهوداً مهنية في مجالات الاستجابة والتخفيف من الآثار والإنعاش. ونود أن نشدد، على وجه الخصوص، على الدور الحاسم الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في ضمان اتساق الاستجابة المتعددة الأطراف لجائحة كوفيد-19 وآثارها، ولا سيما الجوانب الطبية للاستجابة العالمية لتفشي مرض فيروس كورونا. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولى أن يدعم بصورة مشتركة عمل منظمة الصحة العالمية.

مما لا شك فيه أن آثار الجوائح تعوق قدرة بعض البلدان على التنفيذ الكامل لبرامجها وسياساتها المخططة لبناء السلام، كما أن المكاسب التي تحققت قبل نفشي كوفيد-19 مهددة بالضياع، وذلك تحديدا بسبب العواقب الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل التي لا يمكن التنبؤ بها.

وفي تقريره المقدم في آذار /مارس 2020 تحت عنوان "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19"، اقترح الأمين العام تدابير محددة تتعلق بالاستجابة للأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19. وقد أيدنا معظم تلك التدابير.

كما أننا أيدنا تأييدا كاملا نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء ما ورد من تقارير عن محاولات من جانب جماعات مسلحة غير مشروعة، تحاول استغلال حالة الجائحة للحصول على مكاسب على أرض الواقع وتقويض عمليات السلام. وعلى وجه

20-10786 32/126

الخصوص، أبلغ عن تزايد الأنشطة الإرهابية في منطقة الصحراء الكبرى والساحل. ولذلك، من المهم ألا تتطبق الهدنة الإنسانية ووقف الأعمال العدائية على عمليات مكافحة الإرهاب، وفقا للقرار 2532 (2020).

من الضروري ضمان استمرارية وفعالية جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، مع التقيد الصارم بتوجيهات الصحة العامة المطبقة. وفي هذا الصحد، يمكن للجنة بناء السلام أن تساعد في تعبئة الدعم المالي لتعزيز النُظم الصحية الوطنية التي تحملت فوق طاقتها، بناء على طلب الحكومات المضيفة. وإجراء تحليل شامل بالاشتراك مع السلطات الوطنية، للآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للجائحة وآثارها المحتملة على الحالة العامة والاحتياجات الإنسانية في بلد معين مدرج على جدول أعمال لجنة بناء السلام يمكن أن يكون ذا قيمة أيضا.

ومن بين التدابير العاجلة الواردة في تقرير الأمين العام بشأن المسؤولية المشتركة ضرورة إلغاء الجزاءات، التي تحد بشكل خطير من قدرة البلدان المتضررة على التصدي للتحديات المتصلة بهذه الجائحة. ونؤكد من جديد تأييدنا لمقترحات الأمين العام، ونود أن نشدد على الآثار الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة والمتفاقمة للجزاءات الأحادية الجانب على الحفاظ على السلام، ولا سيما في البلدان النامية. تعوق هذه القيود قدرة البلدان على تمويل أنشطتها في مجالي بناء السلام والتنمية. ومن شأن رفع هذه الجزاءات أن يتيح لتلك البلدان الاستجابة بفعالية أكبر للتحديات الناجمة عن كوفيد-19. ونقترح أن تعد الأمانة العامة موجزا للسياسات العامة بشأن أثر الجزاءات على مكافحة كوفيد-19، يمكن أن يتضمن تقييما للعواقب السلبية للتدابير القسرية على بناء السلام والحفاظ عليه.

وتواصل روسيا الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الجائحة الحالية وعواقبها. ونحن نعمل مع منظمة الصحة العالمية من أجل تقديم الدعم المالي لاستجاباتها لـــــــــــــــــــــــــــــــ الإنمائي في للوائح الصحية الدولية. ويتعاون بلدنا أيضا مع برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد. وخصصت روسيا، من خلال القنوات المتعددة الأطراف، أكثر من 30 مليون دولار لتعزيز الاستجابات لهذه الجائحة. كما نواصل تقديم المساعدة الثنائية إلى البلدان المحتاجة من خلال توفير معدات الحماية الشخصية، ونُظم الاختبار وإمدادات المختبرات وإرسال أفرقة طبية عند الطلب.

وبالأمس سـجل الاتحاد الروسي رسميا أول لقاح لكوفيد-19 في العالم. وقد أظهرت التجارب السريرية مستويات عالية من الفعالية والسلامة. ويجري إعداد عدة لقاحات أخرى واعدة للتجارب السريرية. وبالإضافة إلى ذلك، تم بالفعل تسجيل عدة أدوية روسية مضادة للفيروسات لعلاج كوفيد-19، فضلا عن وسائل التشخيص، في بلدنا.

ونحن على استعداد للتعاون الدولي مع جميع الشركاء المهتمين في تطوير وطرح اللقاحات والأدوية لضمان استجابة عالمية منسقة لانتشار كوفيد19، وتحقيق نصر مشترك على هذه الجائحة.

# بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

في البداية، أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ومعالي السيد بان كي – مون، والسيدة سارة كليف على ملاحظاتهم الثاقبة، ونثنى على الرئاسة الإندونيسية لعقدها هذه المناقشة حسنة التوقيت.

هذه أوقات صعبة للغاية. حيث لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحصد الأرواح وسبل العيش، وتختبر عزمنا الجماعي كدول ومناطق ومجتمع دولي. وقد أدت حالات تعطل سلاسل الإمداد والتراجع الحاد في الأنشطة الاقتصادية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، في حين أن عمليات الإغلاق المطولة قد ترتبت عليها آثار كارثية على العمليات الإنسانية وقطاعات التعليم وغيرها من أشكال الحماية الاجتماعية الحاسمة الأهمية للحفاظ على السلام.

وبالنسبة للبلدان المتضررة من النزاعات، زادت الجائحة من حدة المخاطر الأمنية، حيث أصبحت اتفاقات السلام غير الراسخة هشة بشكل متزايد، في حين أن العديد من الأطراف المتحاربة، بما في ذلك الجماعات المسلحة، لا تزال تتجاهل نداءاتنا المشتركة من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، على النحو الوارد في القرار 2532 (2020). وفي ظل هذه الظروف الهشة، تأثر الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة بشكل غير متناسب جراء نقص الغذاء، وارتفاع مستويات التشرد، وزيادة العنف الجنسي والجنساني، وغير ذلك من الشواغل الإنسانية والمتعلقة بالحماية التي تهدد بعكس مسار مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس في البلدان المتضررة من النزاعات أو الخارجة منها.

وفي خضم هذه التحديات الهائلة، أدى هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام دورا حاسما في تعزيز الترتيبات المؤسسية بين الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية من أجل صون خطط التنمية الوطنية وتعزيز العقود الاجتماعية وتعزيز الملكية الوطنية لعمليات السلام. وهذه الترتيبات المؤسسية الموجهة نحو تعزيز الشراكات وتوفير التمويل الموثوق والذي يمكن التنبؤ به، هي ترتيبات حاسمة الأهمية لمنع نشوب النزاعات في سياقات هشة كثيرة. وفي هذا الصدد، ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، والعمل الحاسم لبناء السلام والحفاظ عليه، الذي يمول من خلال صندوق الأمين العام لبناء السلام. ومع ذلك، لا يزال كلاهما يعاني من نقص كبير في التمويل، ونحث البلدان المانحة والقطاع الخاص الدولي على تجديد بذل جهودهم لتقديم الدعم المالي لتلك الآليات المؤسسية الأساسية، التي توفر شريان حياة بالغ الأهمية للكثيرين في حالات محفوفة بالمخاطر.

وبغية ضـمان قدرة البلدان المتضـررة من النزاع على إصـلاح نسـيجها الاجتماعي، والنهوض بالعمليات السياسية، وتعزيز المؤسسات، واستعادة سلطة الدولة، وتوفير العدالة والرخاء للجميع وفقا لخطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، نشـجع مجتمع المانحين الدوليين على الوفاء بالتزاماته بتقديم المسـاعدة الإنمائية الخارجية واستكشاف سبل إضافية لتخفيف عبء الديون. ونكرر أيضا النداءات المشتركة للأمين العام ومغوضـة الأمم المتحدة السـامية لحقوق الإنسـان، وكذلك النداءات التي وجهتها مؤخرا مجموعة من المقررين الخاصـين المعنيين بحقوق الإنسـان، من أجل وقف جميع التدابير القسـرية الانفرادية التي تعوق قدرات البلدان على التصـدي للجائحة. فالجزاءات تؤدي إلى معاناة لا داعي لها في المجتمعات الضـعيفة. فهي تؤدي إلى تقويض الملكية الوطنية والتعاون العالمي، وهما من أهم المبادئ الأسـاسـية للحفاظ على السلام.

20-10786 **34/126** 

وبينما نواصل التصدي لآثار كوفيد-19 على بناء السلام، يجب علينا أن نجدد جهودنا لحماية الفئات الأكثر ضعفا. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضا أن نستمر في يقظتنا إزاء التهديدات الأخرى التي تواجهنا وتزيد من تعقيد المشهد الأمني للقرن الحادي والعشرين، مثل تغير المناخ. وإذ نتطلع إلى المرحلة الحكومية الدولية لاستعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام، يجب أن نعمل على زيادة تعزيز أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق استكشاف أساليب جديدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعبئة استجابات إنمائية شاملة لتحديات بناء السلام على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولا يمكننا أن نقدم الحلول الشاملة للجميع التي تركز على الناس وتقوم على المعلومات المتعلقة بالمناخ، اللازمة للحفاظ على السلام، إلا من خلال تعزيز وتعميم نهج متسق ومتكامل على صعيد الصلة بين السلام والأمن والتنمية.

وأختتم كلمتي بترديد ما قالته وزيرة خارجية إندونيسيا في وقت سابق اليوم، "قد تتيح الأزمة أيضا فرصة لإحلال السلام". (انظر المرفق 4). دعونا لا نضيع هذه الفرصة.

### بيان نائب الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

أود في البداية أن أشكر إندونيسيا على عقد هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت. كما أشكر الأمين العام على حضوره معنا اليوم وعلى جهوده الدؤوبة في تعبئة منظومة الأمم المتحدة والجهود الدولية لمعالجة آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). كما أشكر الأمين العام السابق بان كي - مون والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، على إحاطتيهما.

تشكل الجائحة التي سببها مرض فيروس كورونا أزمة عالمية هائلة وتحد لم يسبق له مثيل يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين، كما أنها تنطوي على كارثة صحية وتراجع اقتصادي شديد ومخاطر جدية بعدم الاستقرار. إنها تؤثر على الأمن الغذائي والعمالة والدخل وسبل العيش. كما أنها تسهم في تآكل التماسك الاجتماعي ومن المحتمل أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الكامنة.

وعلى الرغم من الطابع العالمي للجائحة، التي تؤثر على جميع البلدان من دون استثناء، فإنها تؤذي في الغالب تلك البلدان التي تعاني أصلا من النزاعات والعنف والاضلطرابات. إنها تشكل مخاطر جسيمة على الفئات السكانية المصابة بالصدمة والضعيفة من اللاجئين والمشردين، وتهدد، كما لاحظ الأمين العام، بإبراز الأسباب الجذرية النمطية والهشاشة الكامنة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات أو تفاقمها، والتي تشكل محط تركيز تدخلات بناء السلام. وتسهم جميع جوانب الأزمة هذه بشكل مباشر أو غير مباشر في تضخيم تحديات استدامة السلام.

وقد أسفرت الجائحة في ذلك الصدد عن تهديدات خطيرة لعمليات السلام وعمليات الانتقال إلى السلام والاستقرار الجارية الآن. وقد عانت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام علاوة على ذلك من اضطرابات وصعوبات وتصاعد في النزاعات المسلحة في بعض بؤر التوتر خلال الجائحة، الأمر الذي يزيد من التشريد ويفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية أصلا.

ودعا الأمين العام في 23 آذار/مارس إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي من أجل "إسكات المدافع" و "التركيز معا على الكفاح الحقيقي من أجل أرواحنا". وقد حذرت تونس منذ بداية الجائحة من الآثار غير المسبوقة والمتعددة الأبعاد لهذه الجائحة والتحديات التي تفرضها على استدامة السلام والأمن، لا سيما في البلدان التي مزقتها الحروب وتلك التي تشهد حالات ما بعد النزاع أو التي تواجه أزمات إنسانية. ولذلك تعرب تونس عن تأييدها الكامل لنداء الأمين العام وترى أن تنفيذه الفوري من الأولوبات الحاسمة.

وتركز تونس في ذلك الصدد على الدور المحوري لمجلس الأمن في هذه الظروف الحرجة في الحفاظ على السلام والأمن وإسكات المدافع في جميع أنحاء العالم وكفالة استمرار بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وتهيئة الظروف لإيصال المعونة الطبية المنقذة للحياة إلى الناس في الأماكن ذات الهشاشة الشديدة.

وبناء على ذلك بادرت تونس، بالاشتراك مع فرنسا، بتقديم القرار 2532 (2020) الذي اتخذ بالإجماع في 1 تموز /يوليه. وينص القرار على أن من المرجح أن يعرض المدى غير المسبوق لجائحة كوفيد-19 صون السلام والأمن الدوليين للخطر ويقر، بأن المكاسب التي حققتها البلدان التي تمر بمرحلة

20-10786 **36/126** 

انتقالية والبلدان الخارجة من النزاع يمكن أن تضمحل نتيجة لهذه الجائحة. وكذلك يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن معلومات بآخر المستجدات عن تأثير كوفيد-19 على قدرة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على إنجاز المهام ذات الأولوبة التي كلفت بها.

إننا نؤمن بضرورة أن يجري التخفيف من آثار الجائحة والتصدي للتحديات التي تغرضها على الستدامة السلام في إطار نهج شامل متعدد الأبعاد، وأن يسترشدا بإرادتنا السياسية الجماعية الراسخة واهتمامنا بتعزيز التضامن والتعاون على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

ونشدد في ذلك السياق على أهمية تنفيذ القرار 2532 (2020) واستكشاف المزيد من الدعم الفعال للبلدان التي دمرتها الحروب والبلدان الخارجة من النزاعات من أجل احتواء آثار الجائحة وإحراز تقدم إيجابي في جهود تحقيق الاستقرار وحل النزاعات بالوسائل السلمية.

وبالنظر إلى أن السلام يكون أكثر استدامة عندما يكون مملوكا محليا وبقيادة وتنفيذ محليين، فمن الأهمية بمكان التركيز على تعزيز الآليات المحلية لحل النزاعات وعمليات السلام السياسي وإشراك النساء والشباب في مبادرات بناء السلام والاستجابات لكوفيد-19 والحوارات الشاملة.

ونشدد في السياق ذاته على أهمية تعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية نظرا لمعرفتها بعوامل وخصــوصــيات النزاعات وقدرتها على التعامل مع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى دورها في تحقيق ورصد اتفاقات السلام.

وختاما، نعيد تأكيد التزام تونس الثابت بمواصلة مشاركتها النشطة في دعم جميع المبادرات والجهود الرامية إلى التصدى لآثار الجائحة والحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

# بيان القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكر إندونيسيا على عقد هذه المناقشة في هذا الوقت.

إن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يشكل أزمة بنطاق وتعقيد لم يسبق لهما مثيل. فقد تسبب في وفيات وتحديات صحية وإنسانية واقتصادية واجتماعية وإنمائية وسياسية وأمنية بتداعيات فورية وطويلة الأجل على حد سواء. فنحن نرى مدى تشابك تلك التحديات. ولأقتبس من مقال أخير للفريق الدولي المعنى بالأزمات:

"إنه لسفير شجاع لدى الأمم المتحدة ذلك الذي يراهن على أن التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لكوفيد-19 لن تؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار السياسي".

ولذا يتعين علينا أن نستجيب للجائحة على النحو الصائب، لأننا إن لم نفعل فقد ينتهي بنا الأمر إلى سيناريو نشهد فيه انعكاس مسار عقود من التقدم في مجال السلام والتنمية في خضم اضطرابات طويلة الأمد ومعاناة إنسانية.

إن المملكة المتحدة، بوصفها عضوا في المجلس والاقتصاد الرائد الوحيد الذي يحقق هدف تخصيص 0.7 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ملتزمة ببذل كل ما في وسعها لتجنب وقوع البلدان في أزمة. ويعني ذلك، في حالة كوفيد-19، القيام بدورنا لكفالة العمل المتعدد الأطراف المنسق والشامل والتعاوني. ويعني إعطاء الأولوية للدعم الذي يقدم للبلدان الأكثر عرضة للصدمات. ويعني ذلك كفالة استجابات مدركة للمخاطر وموزونة والتعبئة من أجل منع الأزمات بروح من التضامن.

ويساور المملكة المتحدة قلق إزاء تأثير جائحة كوفيد-19 على أضعف الناس في العالم، ونحن نعيد ترتيب أولويات العديد من برامجنا القائمة وفقا لذلك. ويجب أن نحشد الموارد للبلدان الأشد حاجة على الرغم من الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي. ولذلك دفعت المملكة المتحدة، بالعمل مع الهند، إلى وضع خطة عمل طموحة لمجموعة العشرين، بما في ذلك حزمة دعم بقيمة 200 بليون دولار من البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية للاستثمار في البرامج الصحية والدعم المالي الطارئ لأفقر البلدان. وينبغي لنا كذلك، مع استمرار عملنا بوتيرة سريعة من أجل التوصل إلى لقاح، أن نواصل السعي من أجل إطار يكفل إتاحته بصورة عادلة لأضعف الناس في العالم.

وكما ذكرت خلال الحوار الذي جرى مؤخرا بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام – الذي شاركت في استضافته ألمانيا والنيجر وبلدكم، سيدي الرئيس، كرئيس لمجلس الأمن – ترى المملكة المتحدة أن منظومة الأمم المتحدة لا تزال بحاجة إلى بذل المزيد من أجل إدماج بناء السلام والمنظور المراعي للنزاعات في الاستجابات الإنسانية والاقتصادية والإنمائية العالمية ليكوفيد –19. ويعني هذا أن تدعم الأمم المتحدة وشركاؤها البلدان من أجل إشاعة تقدير مشترك لمخاطر النزاعات، وذلك لكفالة ألا تؤدي الاستجابات إلى تقاقم دوافع عدم الاستقرار عن غير قصد. ويعني الاستمرار في إيلاء الأولوية للمسائل التي نعرف أنها

20-10786 38/126

محورية للعقد الاجتماعي الذي يدعم المرونة والحكم الرشيد والإدماج واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. كما يعنى اغتنام الفرص لتكريس الجهود لنزع فتيل النزاعات والاستفادة من مبادرات السلام.

وينبغي لنا جميعا أن نكون على استعداد في المجلس لاتخاذ أي إجراء في وسعنا لدعم الأمم المتحدة في كفالة ألا تنزلق البلدان إلى حالة من عدم الاستقرار أو، إذا استطعنا، أن نساعدها على شق طريق لتحقيق تلك الغاية.

وأود أن أكرر الطلب بأن يقدم الأمين العام مزيدا من التوجيه إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة في شكل موجز للسياسة العامة بشأن نهج كهذا. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تمنع فقدان السلام ومكاسب التنمية بمفردها. فعلينا أن نعمل معا لمنع زعزعة الاستقرار. ويساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء تزايد خطر المجاعة في عام 2020، الذي يُعجل به تأثير كوفيد-19. وسنعمل عن كثب مع شركائنا لبذل كل ما في وسعنا، ليس فقط للاستعداد لانعدام الأمن الغذائي الكارثي وما يتصل به من انعدام الاستقرار، بل كذلك لمنعه.

ولكن تعقد أزمة كوفيد-19 تجعل التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أمراً بالغ الأهمية من أجل استجابة دولية فعالة. وينبغي أن تؤدي استجابات الاقتصاد الكلي التي تقودها المؤسسات المالية الدولية والاستجابات الاجتماعية والاقتصادية التي تقودها الأمم المتحدة أدواراً متكاملة. ومرة أخرى، يتطلب ذلك، كنقطة انطلاق، فهما مشتركاً للمخاطر والفرص على أساس التحليل المشترك ومع تعميم ذلك النهج المشترك في جميع المجالات، ليس فقط في القمة، وليس فقط على المستوى الميداني، بل على جميع المستويات فيما بينها.

وكانت تلك الشواغل في صميم مشاركتنا في استعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام، وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره لعام 2020 (S/2020/773). وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأنوه بعمل كندا بوصفها رئيسة للجنة بناء السلام. فقد أعجبنا بمرونة لجنة بناء السلام في استجابتها لكوفيد-19 في وقت كانت فيه هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك، إن جاز لي القول، المجلس أبطأ إلى حد ما. وكما تبرز هذه المناقشة، فإن نهج بناء السلام ليس مجرد شيء من المحبب الحصول عليه. إنه نهج حاسم الأهمية وأساسي من أجل الاستجابة بفعالية لأكثر التحديات إلحاحا في عصرنا.

# بيان نائبة الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، شيريث نورمان - شالي

أشكركم، الوزير مرسودي، وأعرب عن تقديري البالغ لكم على عقدكم هذه الجلسة صباح اليوم. ونقدر أيضا إندونيمىيا لمواصلتها مناقشة مجلس الأمن بشأن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). كما أشكر الأمين العام السابق بان على إحاطتيهما اليوم.

ومن الصعب أن نُعَبر في بضع كلمات عن الأسى العميق والشديد الذي نشعر به إزاء الوفيات والأمراض والعواقب الوخيمة الأخرى التي نجمت عن جائحة كوفيد-19، بما في ذلك تلك التي تؤثر على العاملين في مجال الرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية الذين يعرضون حياتهم للخطر كل يوم. لقد ضحوا من أجل قضية أكبر بكثير من أنفسهم، ونعرب عن مواساتنا لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية خلال هذا الوقت العصيب.

# بيان المستشار السياسي للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، جورج وارد

لقد اتخذنا قبل أكثر من شهر بقليل القرار 2532 (2020)، الذي يؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي لضمان فترة توقف في البلدان والمناطق الضعيفة جراء أعمال العنف والنزاعات والمعرضة بشكل خاص للفيروس. وينبغي لنا الآن أن نفكر في كيفية تأثير الوباء على المناطق الحساسة بشكل خاص.

وسأبدأ بالقول إننا سعداء بإعلان عدة جماعات مسلحة عن عمليات لوقف إطلاق النار تلبية لنداء الأمين العام حتى قبل أن يتخذ مجلس الأمن القرار. وفي نيسان/أبريل، وضع المقاتلون في 12 بلدا أسلحتهم، بمن في ذلك المشاركون في بعض أكثر النزاعات استعصاء على الحل في العالم.

وللأسف، كما نعلم، فإن العديد من عمليات وقف إطلاق النار هذه بدأت تنهار، بما في ذلك في الفلبين. ونلاحظ أيضا بقلق عميق التصاعيد الأخير للعنف بين أرمينيا وأذربيجان، وقد طالبنا الجانبين باستئناف المفاوضات الموضوعية لحل النزاع في ناغورنو كاراباخ في أقرب وقت ممكن. ونحث بقوة الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في جميع أنحاء العالم على احترام اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة، أو الاتفاق على ترتيبات جديدة لوقف إطلاق النار حتى يتسنى لها التركيز على التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وحماية مواطنيها.

وندين بشدة التنظيمات الإرهابية التي تسعى إلى الاستفادة من هذه الحالة الصعبة. وإنه لأمر فظيع أن تعمل تلك التنظيمات، في غمرة هذا الوباء، بينما تركز الحكومات الشرعية على احتواء الفيروس، على النهوض بجهودها في مجال التجنيد وتنفذ أعمالا إجرامية لا مبرر لها. فعلى سربيل المثال، رأينا جماعات إرهابية ذات دوافع عنصرية وإثنية وجهات فاعلة تسعى إلى تحقيق مصالحها بنشر معلومات مضللة ومؤامرات تتعلق بتفشي الفيروس وانتشاره. ولا يمكننا أن نتصور كيف يمكن لأي شخص أن يكون شريراً هكذا – وهذا ما نواجهه.

20-10786 **40/126** 

لقد استغل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الثغرات الأمنية في العراق الناجمة عن الوباء لاستئناف حركة تمرد مستمرة. ومن خلال الدعاية، استخدم تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات الإرهابية هذا الوباء كأداة للتجنيد. وسنواصل عملياتنا وإجراءاتنا المشروعة والقانونية ضد تلك الجماعات الإرهابية التي تهدد السلام في كل مكان.

إن الولايات المتحدة، بوصفها أكبر مانح للمساعدات الإنسانية في العالم، لا تزال ثابتة في العالم، لا تزال ثابتة في الاستجابة لوباء كوفيد-19. ونواصل دعم البرامج الحيوية في مجال الصحة والمياه والصرف الصحي والحماية. ونأخذ على محمل الجد تحذير الأمين العام من كارثة تصيب جيلا بأكمله بسبب الإغلاق المستمر للمدارس الذي أثر على أكثر من بليون طالب. ونعمل مباشرة مع من يعملون في الميدان لمكافحة الفيروس، بما في ذلك الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث وغيرها من المنظمات. وفي الوقت نفسه، نتطلع إلى التصدي على نحو هادف للمخاطر الأخرى التي قد تتفاقم بسبب الوباء.

وقد أعلنت الولايات المتحدة بالفعل عن تقديم أكثر من 1.6 بليون دولار من المساعدات الاقتصادية والمسحية والإنسانية الإضافية في إطار التزامنا بتقديم ما يقرب من بليوني دولار من المساعدات الخارجية الرسمية التي تقدمها الولايات المتحدة لمكافحة كوفيد-19. وهذه المساعدة جزء من أكثر من 12 بليون دولار قدمتها حكومة الولايات المتحدة لصالح الاستجابة العالمية، بما في ذلك من خلال تطوير اللقاحات والعلاجات، وجهود التأهب والمساعدة الإنسانية. وهذا بالإضافة إلى أكثر من 170 بليون دولار من السنوات العشر الماضية. والواقع أن الولايات المتحدة في مجال الصحة العالمية والمساعدة الإنسانية على مدى السنوات العشر الماضية. والواقع أن الولايات المتحدة رائدة على مستوى العالم فيما يتعلق بهذه المساعدات وبفارق كبير.

ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بنفس القدر بمواصلة استجابته للأزمات الإنسانية الأخرى المستمرة أيضا. ولم يقتصر الفيروس على إزهاق الأرواح، بل أدى أيضا إلى شل الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وقد تضررت الشعوب الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك في الولايات المتحدة، بشكل خاص من تلك الآثار الثانوية.

وعندما ننظر في أفضل السبل لإدارة الأوبئة في المستقبل والحد من تأثيرها على الأمن الدولي، يجب أن نتعلم من تجاربنا في مواجهة كوفيد-19 وأن ندرك الأهمية الحيوية للشفافية. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان توفير الحماية للسكان في مناطق النزاعات وللفئات المعرضة للخطر.

ويجب ألا ندع هذا الفيروس يعطل الجهود الطويلة الأمد نحو السلام والأمن. ويجب ألا ندعه يفرقنا. وستواصل إدارة ترامب، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، قيادة مكافحة هذا الفيروس خلال هذه الفترة الحرجة. وسنفعل كل ما في وسنعنا لضامان عالم أكثر أمنا وأمانا، الآن وفي المستقبل.

# بيان البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة

لقد أثر الوباء العالمي تأثيرا عميقا على العالم بأسره، ويشكل مخاطر خاصة على البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات. إننا نشهد أن مكاسب بناء السلام والتنمية التي تحققت بشق الأنفس تتعرض للخطر، والتحديات الاقتصادية تتفاقم، والتوترات الاجتماعية تزداد. وقد صار التصدي للتداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للوباء الآن تحديا رئيسيا، ليس فقط لفرادي الدول، بل للنظام المتعدد الأطراف. ويتعين على الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء أن تعمل معا وأن تكفل إدراج منظور منع نشوب النزاعات في جميع الاستجابات لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتؤيد أستراليا دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي وتواصل توفير التمويل الأساسي الطويل الأجل لوكالات الأمم المتحدة لبناء السلام. ونرجب باتخاذ القرار 2532 (2020) ونشيد بالمساهمة الهامة لعمليات الأمم المتحدة للسلام والأفرقة القطرية في الجهود المحلية والوطنية لمكافحة كوفيد -19 في جميع أنحاء العالم.

ويجب علينا أن نواصل الاعتراف خلال هذه الأزمة بأهمية التماسك الاجتماعي والصمود واتباع النُهج الشاملة. ونشيد بوكالات الأمم المتحدة لبناء السلام على تشجيعها المستمر للمنظورات الجنسانية والشبابية، فضلا عن جهود الأمم المتحدة الطويلة الأجل في مجال بناء السلام في منطقة المحيط الهادئ، ولا سيما في بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان. ونحث الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تكثيف الجهود لدعم الإشراك الفعال للنساء والشباب بوصفهم عوامل تغيير في وضع استجابتنا العالمية للجائحة. وهذا أمر أساسي نظرا لوجود أدلة تثبت أن الآثار السلبية التي تخلفها جائحة كوفيد-19 غير متناسبة على الفئات الضعيفة في المجتمع بالفعل، بما في ذلك النساء والشباب.

ويجب ألا نسمح للجائحة أو استجاباتنا لها بالتقليل من المساواة بين الجنسين أو التنمية أو بناء السلام أو المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان. ويجب علينا استغلال التعطيل الذي تسببه وطابعها الملح بوصفهما فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال المضي قدما في إصلاحات الأمم المتحدة. وتأتي هذه المناقشة في وقت مناسب جدا في سياق استعراض هيكل بناء السلام. ونرحب بتقرير الأمين العام عن بناء السلام وصونه (\$\$\S\2020\773\) الذي يسلط الضوء على التقدم المحرز في عدد من المجالات، وخاصة فيما يتعلق بمكاتب المنسقين المقيمين، التي تؤدي دورا حاسما في إدارة استجابة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد -19. ونحث جميع أصحاب المصلحة على مواصلة دفع عجلة تنفيذ خطة الحفاظ على السلام. وذلك عمل حيوي ليس لمكافحة الجائحة فحسب، بل أيضا للقدرة على الصمود أمام التحديات العالمية الأخرى المتوقعة.

20-10786 **42/126** 

# بيان الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، ياشار علييف

بداية، أود أن أهنئ وفد جمهورية إندونيسيا على تولي رئاسة مجلس الأمن، وأرحب ترحيبا حارا بوزيرة خارجية إندونيسيا، معالي السيدة ريتنو مرسودي. وأود أيضا أن أشيد بجمهورية إندونيسيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع "الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام".

ويتطلب الوضع الراهن اتخاذ إجراءات مشتركة للتصدي بفعالية وفي الوقت المناسب للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مواصلة جهود بناء السلام خلال هذه الجائحة. وكما ورد في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى، فإن "التعاون الدولي والتآزر والمسؤولية التضامنية فيما يتعلق بتعددية الأطراف القائمة على المبادئ، هي أمور لا بديل عنها" (8/2020/765، المرفق، الفقرة 6).

ولا تدخر أذربيجان جهدا للإسهام في تعزيز التضامن الدولي وتعددية الأطراف وحشد الدعم والموارد. وقدمت حكومة أذربيجان منحتين إلى منظمة الصحة العالمية وقدمت أيضا معونة إنسانية عاجلة إلى 29 بلدا من البلدان المتضررة من هذه الجائحة.

وحظيت مبادرة رئيس جمهورية أذربيجان، فخامة السيد إلهام علييف، المقدمة بصفته رئيس حركة عدم الانحياز، لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على مستوى رؤساء الدول والحكومات بتأييد ساحق من أكثر من ثلثي الدول الأعضاء من جميع المناطق والمجموعات السياسية. وبناء على ذلك، بدأت الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثون للجمعية العامة أعمالها في 10 تموز /يوليه.

ورحبت أذربيجان باتخاذ القرار 2532 (2020) في تموز /يوليه من هذا العام، الذي أقر بأن من شأن الانتشار غير المسبوق للجائحة أن يعرض للخطر صون السلم والأمن الدوليين، ويطالب بصفة خاصة بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمالها، ويدعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الشروع فورا في هدنة إنسانية دائمة.

ونظراً إلى أن اتفاقات وقف إطلاق النار تعد أداة هامة لوقف الأعمال العدائية والعمل الإنساني، يجب تنفيذها بحسن نية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية عاجلة. ومن المؤسف أن السلام الزائف وإعلان الالتزام بالهدنة ووقف إطلاق النار بالإضافة إلى إساءة تفسير أهداف المبادئ الإنسانية تعتبر من بين الوسائل التي كثيرا ما يستخدمها المعتدون في بعض حالات النزاع المسلح لأجل تعطيل المكاسب العسكرية التي تحققت بواسطة الاستخدام غير المشروع للقوة وغير ذلك من الأعمال التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بالتالي، وعلى مر السنين منذ إقرار وقف إطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان في عام 1994، دأبت القوات المسلحة لأرمينيا على انتهاك وقف إطلاق النار، مستهدفة مدن وقرى أذربيجان الواقعة على طول خط الجبهة والحدود بين الدولتين لشن هجمات مباشرة وعشوائية. ولا تزال هذه الهجمات مستمرة رغم نداء الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. علاوة على ذلك، اتبعت أرمينيا السياسة المتعمدة الرامية إلى توطيد الوضع الراهن للاحتلال، بما في ذلك بتعزيز قوتها العسكرية في الأراضي المستولى عليها

وتغيير طابعها الديمغرافي والثقافي والمادي في انتهاك واضح للقانون الدولي. ولم تقنع عملية السلام الجارية ولا حالة الطوارئ الصحية العامة على الصعيد العالمي المعتدي بوقف أنشطته غير القانونية.

ولم يمنع حتى الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19 أرمينيا من مواصلة استغزازاتها المسلحة. وفي 12 تموز /يوليه شنت أرمينيا هجوما عبر الحدود على أذربيجان في مقاطعة توفوز في انتهاك صارخ للقانون الدولي. واستخدمت فيه المدفعية ومدافع الهاون مما أسفر عن وقوع عدد من الضحايا، بمن فيهم المدنيون. واستنزم ذلك ردا قويا من أجل تحييد النيران الأرمينية وردعها عن تنفيذ المزيد من أعمال العدوان. وبالتالي فإن بيان أرمينيا بشأن تأييدها المزعوم لنداء الأمين العام بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والتزامها به ليس سوى زيف مطلق. ولا شك في أن هدف أرمينيا ليس إنقاذ الأرواح وتخفيف معاناة المحتاجين، بل منع أكثر من 700 000 من الأذربيجانيين المشردين قسرا من العودة إلى ديارهم واستعمار الأراضي التي احتلتها وطهرتها عرقياً.

وخلال العقود القليلة الماضية حقق الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى صون السلام تقدما ملحوظا في تسوية المنازعات وحل النزاعات والقضاء على الاستعمار واستعادة الأمل للمتأثرين بالحرب وعدم الاستقرار. بيد أنه لا تزال هناك تحديات جسام نظرا لاستمرار تجدد النزاع وزيادة مستويات التشريد وأعمال العنف بدافع الكراهية. ولا تزال الشعوب في جميع أنحاء العالم تعاني من الاحتلال الأجنبي الذي طال أمده والتطهير العرقي وانعدام المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. ويجب التصدي للنزاعات التي طال أمدها وما يترتب عليها من عواقب سياسية وعسكرية وإنسانية على نحو مناسب. واسترشادا بروح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يجب اعتماد نهج شامل للتصدي للمخاطر المتعددة الأبعاد التي يتعرض لها السلام المستدام بسبب جائحة كوفيد –19.

20-10786 **44/126** 

# بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أشكر الرئاسة الإندونيسية على تنظيمها مناقشة اليوم الرفيعة المستوى بشأن هذا الموضوع الهام. وأود أيضا أن أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لسعادة السيدة ريتنو ل. ب. مرسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، على ترؤسها هذه الجلسة. وأشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون والسيدة سارة كليف على إحاطتيهما الثاقبتين.

لقد ثبت أن لانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والاضطرابات المتعددة الأبعاد التي يسببها آثار عميقة وطويلة الأمد على المجتمعات بما في ذلك تأجيج المظالم والتهديدات القائمة التي تواجه المجتمعات المحلمة في بعض السياقات. وأدى ذلك، على وجه الخصوص، إلى زيادة تحديات بناء السلام وإدامته في البلدان التي تعاني من الهشاشة والنزاعات والعنف بالفعل. والتصدي لــــــ COVID-19 بالغ الصعوبة في البلدان التي تعاني بالفعل من عدم استقرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية بسبب ضعف الحوكمة ومؤسسات الدولة، وعدم المساواة في إمكانية حصول السكان الضعفاء على الخدمات. ويواجه العديد من هذه البلدان أيضاً تحديات مضاعفة، بما في ذلك الصدمات الناجمة عن تغير المناخ، والتشريد القسري، وانعدام الأمن الغذائي. وفي بعض السياقات، كشفت استجابات الحكومة للأزمة التي تتكشف عن أوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة. وقد شهدنا زيادة ملحوظة في العنف القائم على نوع الجنس وتراجعا في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، إلى جانب إمكانية الوصول إلى العدالة والرعاية الصحية، وهو ما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات.

ولذلك، من المهم أن تتصدى استجابة البلدان الفورية واستثماراتها الطويلة الأجل لهذه الحقائق من أجل تجنب تفاقم مصادر الهشاشة القائمة والمساعدة بدلاً من ذلك على بناء القدرة على الصمود في مواجهة هذه الأزمة والصدمات المستقبلية على حد سواء. ولتحقيق ذلك، يلزم إجراء عملية إعادة توجيه رئيسية لنُهج بناء السلام من أجل التصدي لهذا التهديد المتعدد الأبعاد. وينبغي أن تكون هذه النهج مراعية لطبيعة النزاع وعلى وعي بالمخاطر، وينبغي أن تتضمن أحكاماً بشأن أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً في المجتمع. وإذا لم تعالج على النحو المناسب، فإن مخاوفنا هي أن الجهود المبذولة قد تقوض المكاسب التي تحققت حتى الآن في بناء السلام، وتعقد جهود بناء مجتمعات أكثر سلاما وشمولا في المستقبل.

تبذل الحكومات الوطنية في البلدان المتضررة من النزاعات قصارى جهدها لإنقاذ الأرواح والتخفيف من أسوأ الآثار الاجتماعية والاقتصادية. غير أن الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية وحدها لن تكون كافية للتصدي للأزمة؛ وينبغى استكمالها من خلال نهج مسؤولة وتعاونية من المجتمع الدولي.

اسمحوا لي أن أشاطركم أفكاري فيما يخص معالجة الآثار العديدة لجائحة كوفيد-19 على بناء السلام والحفاظ عليه.

أولا، إن تنفيذ نهج الحفاظ على السلام على نطاق المنظومة أمر بالغ الأهمية لكفالة أن استجابة الأمم المتحدة تسهم في الحد من مخاطر نشوب النزاعات العنيفة على المدى الطويل، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل. وفي هذا السياق، فإن الصلة بين العمليات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة ببناء السلام تكتسب أهمية أكبر. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والشركاء الدوليين أن يتجنبوا التركيز على الاستجابة لحالات الطوارئ فقط؛ بل ينبغي أن يتعاون الجميع للعمل عبر

الركائز الثلاث. ونظراً لأن عوامل خطر حدوث عنف قد تتزايد خلال هذه الأزمة، فإن إعادة البناء على نحو أفضل تشكل أيضاً فرصة لتعزيز المجتمعات السلمية.

ثانيا، يجب أن تُراعي أنشطة لجنة بناء السلام في دعم البلدان المتضررة من النزاعات الحاجة إلى زيادة الاستثمار في مؤسسات الدولة، بما فيها تلك التي تتعامل مع الصحة وإنفاذ القانون وإدارة الكوارث والأمن الغذائي والتعليم. وينبغي أن تأخذ مشاريع صندوق بناء السلام هذا الأمر في الاعتبار على النحو الواجب.

ثالثا، في الحالات المتغيرة على أرض الواقع التي أدت إليها الجائحة، يمكن لجهود بناء السلام أن تستفيد من التعديلات التي تجريها بالفعل عمليات حفظ السلام في بعض المجالات المشتركة. ويمكن أن تكون إعادة التوجيه في مجال التوعية المجتمعية، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومعالجة مسألة المعلومات الكاذبة، وحماية المدنيين من هذه المجالات التي ينبغي النظر فيها.

رابعا، يمكن استخدام نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والقرار 2532 (2020) كأداتين لتعبئة الحكومات الوطنية والأطراف المتحاربة في جهود بناء السلام. وفي هذا الصدد، سيكون دعم مجلس الأمن الصريح لعمل لجنة بناء السلام أمرا حاسما.

خامسا، وكما أوصى الأمين العام في تقريره الأخير (8/2020/773) عن الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام، ينبغي للجنة بناء السلام أن تعزز شراكتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد أصبح ذلك أكثر أهمية في سياق الجائحة. ويمكن أن تكون زيادة التعاون بين المجلس ومنظمات السلام والأمن الإقليمية ودون الإقليمية هي السبيل قدما. ومن شائن ذلك أن يساعد على تكييف أنشطة بناء السلام مع الواقع الإقليمي ودون الإقليمي، ومن ثم جعلها أكثر فعالية.

سادسا، يمكن تجربة مبادرات محددة في البلدان المدرجة في جدول الأعمال. توفر القيود الحالية على الحركة فرصة للتفكير في كيفية أن نكون أكثر شمولاً، لأننا تمكنا من العمل من المنزل ولكننا لا نزال نتواصل مع بعضنا البعض. ويمكن شمل جهات فاعلة جديدة في الحديث ونحن ننشئ منصات افتراضية أقوى. كما يمكنها أن تغير الديناميات داخل المجتمعات. فعلى سبيل المثال، وحيث أن المرض يصيب الشباب بدرجة أقل، فإنه يتيح لهم فرصة أن يكونوا مساهمين أكثر نشاطا وجدوى في بناء السلام في مجتمعاتهم.

وأخيرا، يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور ملموس بقدر أكبر في تعبئة التمويل لمواجهة التحديات المتزايدة لبناء السلام المرتبطة بأزمة كوفيد-19 في أكثر البلدان هشاشة والقطاعات الضعيفة في المجتمعات، بما في ذلك النساء والفتيات، وذلك عن طريق تعميق الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وكذلك مع الجهات الفاعلة غير التقليدية مثل الشركات الخاصة والمنظمات الخيرية. وقد لا يكون اجتذاب التمويل من القطاع الخاص لبناء السلام أمرا سهلا عندما ينكمش الاقتصاد العالمي ككل، فما بالك عندما يتعلق الأمر باقتصادات البلدان الخارجة من النزاع. ومع ذلك، فإن القطاعات التي ازدهرت خلال الجائحة – مثل التجارة الإلكترونية، والتطبيب عن بعد، والتعليم عبر الإنترنت، فضللا عن بناء الأسلس الرقمي – هي مجالات يمكن توخي إقامة شراكات فيها. ويمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً في الدعوة إلى

20-10786 **46/126** 

عقد اجتماعات في هذه السياقات لتيسير الدفع قدما على نطاق المنظومة نحو تحقيق خطة الحفاظ على السلام.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام بنغلاديش ببناء السلام والحفاظ عليه، واستعدادنا لمواصلة المشاركة في زيادة تعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في وقت أصبح فيه بناء السلام ومنع نشوب النزاعات أكثر صعوبة.

# بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تعرب البرازيل عن الامتنان للرئاسة الإندونيسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة الرفيعة المستوى عبر التداول بالفيديو عن الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والأمين العام السابق بان كي - مون، وجميع مقدمي الإحاطات الأخرين على وجهات نظرهم الثاقبة.

وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على فعالية جهود الأمم المتحدة لبناء السلام وإدامته. وفي إطار نموذجنا الجماعي للسلام والأمن، ثبت أن الاستثمار في الحفاظ على السلام هو النهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة. وعندما يُنظر في هذه العملية، على وجه الخصوص، بالمقارنة مع النهج الموجهة نحو صون السلام والأمن، فإن المشاركة الطويلة الأجل التي يتم توفيرها في إطار بناء السلام غالبا ما تكون أكثر ملاءمة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات وتعزيز الملكية الوطنية والقدرات الوطنية على الحفاظ على السلام.

تطرح جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) تحديات إضافية للسكان الضعفاء أصلاً في البلدان المتضررة من النزاعات. وقد أيدت البرازيل دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في أعقاب هذه الأزمة، حيث إن الهدنة الإنسانية التاريخية التي اقترحها القرار (2020) 2532 تستحق دعمنا الثابت والكامل. إن مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يضطلع بدور حاسم، بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة، في الإسهام في تعزيز جهود التعاون الدولي للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الجائحة في سياق الحفاظ على السلام.

وتشجع البرازيل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على تعزيز دعم الاستجابات المحددة وطنياً لهذه الجائحة. ومن المهم الإسراع في تنفيذ مشاريع التعاون المصممة وفق الاحتياجات المحددة للسكان على أرض الواقع، وتحديد أولويات المبادرات التي تحقق نتائج ملموسة لتلك المجتمعات. وفي هذا السياق، فإن تعزيز الحصول على الأدوية واللقاحات والمنتجات الطبية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة ودعم نعج متعدد القطاعات عنصران أساسيان في مكافحة كوفيد-19 يمكن أن يسهما في تحقيق سلام دائم.

ويجب أيضا إيلاء اهتمام خاص لتحقيق التوازن بين الدعم القصير الأجل والدعم الطويل الأجل. وعلى غرار التهديدات الأمنية، تميل الأزمات الإنسانية والصحية إلى تركيز اهتمامنا على أكثر الاحتياجات إلحاحا للسكان المعرضين للخطر في البلدان المنكوبة بالنزاعات. وعلى الرغم من أن جزءا من تلك المساعدة الطارئة يمكن أن يكون خارج مجال التعاون الإنمائي، فمن الضروري أن تدمج التعهدات الإنسانية الجديدة على النحو المناسب في جهود السلام الأوسع نطاقا وأن تتفق مع الهدف الطويل الأجل المتمثل في تعزيز التنمية الهيكلية والسلام الدائم.

منذ بداية نيسان/أبريل، ضاعفت لجنة بناء السلام جهودها لمواجهة الآثار السلبية المحتملة لكوفيد-19 على جهود بناء السلام. واللجنة مهيّأة بشكل خاص لمساعدة البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الخارجة من نزاع على التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد ذات الصلة بالترابط بين التتمية والسلام. ولذلك، ينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل توفير منبرها لاستضافة المناقشات بشأن الاحتياجات المحددة للبلدان المنخرطة في بناء السلام، بناء على طلبها. ويمكن للجنة بناء السلام، بالاستفادة الكاملة من قدراتها

20-10786 **48/126** 

الاستشارية، أن تساعد أيضاً مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنسيق جهودهم وخدمة مصالح الدول الأعضاء على نحو أفضل.

كما تقدم بعثات حفظ السلام مساهمات مهمة للمساعدة في الجهود الوطنية الرامية للتصدي للجائحة. وترأست البرازيل، بالاشتراك مع إندونيسيا، الفريق العامل المسؤول عن مناقشة ركيزة بناء السلام والحفاظ عليه في مبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام". واتفقت الدول الأعضاء، من خلال إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على ضرورة زيادة تعزيز دور حفظة السلام بوصفهم بناة سلام في وقت مبكر وتمويلهم على النحو المناسب. ونظراً لظهور أزمة كورونا، هناك حاجة ملحة لأن تعزز بعثات حفظ السلام هذه العناصر وتُحسن تنسيقها مع الأشكال الأخرى لوجود الأمم المتحدة في الميدان من أجل ضمان تحقيق أهداف بناء السلام والتنمية المحددة وطنياً على نحو كامل. كما أن الدعم المستمر من المجتمع الدولي في جميع مراحل عملية السلام له أهمية خاصة أثناء عمليات انتقال البعثات وخفضها التدريجي، بهدف الحفاظ على مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس ومنع البلدان من الهي النزاع.

أخيراً، وإذ نتذكر الالتزامات بموجب "مبادرة العمل من أجل حفظ السلام"، وكذلك الذكرى السنوية القادمة لاتخاذ القرار (2000) 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، تود البرازيل أن تشدد على الخسائر غير المتناسبة التي خلفتها الجائحة بين النساء والفتيات، لا سيما في سياق البلدان المتضررة من النزاعات. ومن هذا المنطلق، ندعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالتحديات التي تواجهها النساء في مجال بناء السلام والمنظمات النسائية المحلية خلال الأزمة، بما في ذلك التحديات الناجمة عن نقص التمويل الذي تم تحويل بعضه إلى المشاريع التي تتصدى بشكل مباشر لكوفيد-19. وكما حدد مجلس الأمن، فإن لوجود المرأة في الميدان أثراً إيجابياً على مبادرات حفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك حماية المدنيين، وهو دور بات أكثر أهمية في هذه الأوقات العصيية. وتقدم البرازيل دعمها للمبادرات الدولية الجارية للتخفيف من الصعوبات الإضافية التي نجمت عن الجائحة فيما يتعلق بعمل المرأة في الميدان.

# بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

نتقدم بالشكر إلى الرئاسة الإندونيسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة، والشكر موصول كذلك إلى الأمين العام والأمين العام السابق بان كي - مون الذي يمثل مجلس الحكماء، والسيدة سارة كليف مديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، على إحاطاتهم.

إن التوقيت مناسب تماما كي يتناول المجلس هذا الموضوع، خاصة وأن هناك حاجة إلى استجابات قوية ومنسقة متعددة الأطراف على نطاق منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ذات الصلة، والتي يتعين أن تعمل بسرعة وحيثما تقوم حاجة ماسة إلى ذلك في خضم الجائحة العالمية الحالية المتمثلة في مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولذلك، نعتقد أن من الضروري، إلى جانب الاستجابات العاجلة للتصدي للجائحة، العمل على بناء السلام والحفاظ عليه في المناطق المعرضة للخطر والتصدي على النحو المناسب للتهديدات الناشئة والحفاظ على المكاسب التي تحققت على مدى سنوات من الجهود الدولية ووجود الأمم المتحدة في الميدان، فضلاً عن إرساء الأساس للانتعاش القوي والشامل بعد الجائحة، بما في ذلك منع المخاطر المرتبطة بها على السلام والأمن الدوليين.

وبهذه الطريقة، وإلى جانب النهج الوقائي المتمحور حول الإنسان الذي يشكل أساس جهودنا هنا في الأمم المتحدة للتعامل مع الجائحة الراهنة، أدركنا أيضا التعقيد المتعدد الأبعاد الذي تنطوي عليه الجائحة، والتي يمكن أن تترتب عليها آثار متلاحقة وقد تكون عاملاً حفازاً للعنف وعدم الاستقرار في المناطق شديدة الاضطراب، وهو جانب يشكل شاغلا رئيسيا للمجلس في أعماله.

لقد انضمت شيلي إلى نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في آذار /مارس الماضي، لا سيما في ضوء التقارير التي تشير إلى تأثير كوفيد-19 غير المتناسب على الفئات السكانية الضعيفة، وعلى النساء والفتيات في المقام الأول - بسبب انتشار العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع والتوتر، والدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في الخطوط الأمامية للجائحة بوصفها من العاملين الأساسيين في المجال الصحي.

ولذلك، فإننا نؤكد على دور المرأة في عمليات السلام والأمن في التصدي لهذه التهديدات الجديدة، وعلاوة على ذلك فإننا لا نزال نعترف بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة في الحفاظ على السلام من خلال مشاركتها في بناء مجتمعات موحدة وقادرة على الصمود بعد مرور 20 سنة تقريباً على اتخاذ القرار (2000) 1325 .

وأود أن أؤكد من جديد، باسم بلدي، على أن أحد المتطلبات الرئيسية في تنفيذ استجابة كافية لهذه التهديدات الجديدة ينطوي بالضرورة على التضامن الدولي وعلى الرغم من أننا نعي أن السلام هو السياق المثالي لمكافحة أي جائحة، ندرك أن الظروف في الميدان كثيراً ما تشكل تحدياً مضاداً. ولهذا السبب، فإن من الضروري تماما أن نكون قادرين على التعويل على التزام جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة كي يتسنى

20-10786 **50/126** 

إبداء التضامن وضمان إمكانية إيصال المساعدة الدولية بأمان، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

في الختام، نود أن ننوه على وجه الخصوص بالكيفية التي يسهم بها مجلس الأمن، من خلال مناقشات من هذا القبيل والقرار المتخذ في الشهر الماضي، في الجهود والمصالح الأكثر إلحاحاً للمنظمة ودولها الأعضاء. ونأمل أن يستمر النقاش بشأن مختلف الجوانب المحددة خلال هذه المناقشة، وكذلك بشأن الدروس المستفادة من التجارب السابقة، وذلك من أجل التصدي للتحديات التي تشكلها الجائحات في الميدان، ولا سيما لبناء السلام، وفيما يتعلق بولايات صون السلام والأمن الدوليين.

#### بيان البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

أتقدم بالشكر إلى إندونيسيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، والشكر موصول كذلك إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام السابق بان كي - مون والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولى في جامعة نيويورك، على إحاطاتهم.

أود اليوم أن أناقش الأنشطة التي تضطلع بها حكومة كولومبيا للتصدي بفعالية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومواصلة بذل جهود حاسمة لبناء السلام. وأود أيضاً أن أشاطركم رؤيتنا للدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام والتحديات التي تواجهها في خضم الجائحة.

يعنقد بلدي اعتقاداً راسخاً بأن استجابتنا للحالة التي نواجهها حالياً يجب أن تسترشد بمبادئ التضامن والإدماج واحترام حقوق الإنسان. فليس كوفيد-19 مجرد حالة طوارئ صحية عامة؛ فهو أيضاً حالة طوارئ اجتماعية واقتصادية تؤثر على الفئات الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يجب أن نكفل حماية أرواح المواطنين من خلال تعزيز قدرة مؤسساتنا الصحية على الاستجابة وعبر تقديم بدائل اقتصادية.

إن كولومبيا، كغيرها من البلدان، تواجه تحديات هائلة. وتنفذ حكومة بلدي تدابير شاملة لحماية الصحة العامة وتقديم الدعم لأكثر الفئات ضعفاً والحفاظ على الوظائف وحماية قطاعات الإنتاج وضمان رفاه مواطنينا.

وتمضي كولومبيا في التزامها الثابت، في سياق هذه الجائحة، بتنفيذ أحكام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام 2016. ونواصل إحراز تقدم في مجالات العمل في إطار سياسة السلام مع الشرعية. ويشكل التنفيذ إحدى أولويات حكومة الرئيس دوكي ماركيس.

ومن بين التحديات الرئيسية التي كشفها هذا الوضع في بلد مثل كولومبيا إيجاد توازن بين الرعاية الصحية والنشاط الاقتصادي. وتكتسي الجهود الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود، فضللا عن تمكين المجتمعات المحلية في جميع القطاعات من خلال تقديم الدعم الفعال لمبادرات النساء والشباب وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية، أهمية في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

وفي كولومبيا، اعتمدت جميع الوكالات المسؤولة عن تنفيذ سياسة السلام في إطار الشرعية تدابير للوقاية ورعاية المرضى والتخفيف من حدة المخاطر فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وتشمل قائمة المستفيدين من هذه التدابير المقاتلين السابقين والضحايا والمزارعين الملتزمين بالبرنامج الوطني لاستبدال المحاصيل غير المشروعة.

كما نواصــل العمل الجاد في مجال الموافقة على مشــاريع التنمية وتمويلها وتتفيذها في البلديات الــــ 170 الأكثر تضررا من العنف والفقر، والتي تشهد تنفيذ خطط تنمية ذات نهج إقليمي. وتُمول جهود تحقيق الاستقرار في تلك البلديات أساسا من الميزانية الوطنية، فيما يُستكمل هذا التمويل من صناديق عامة

20-10786 52/126

وخاصة أخرى فضلا عن التعاون الدولي. ولا يزال المجتمع الدولي ملتزما بتقديم الدعم، وقد أعرب عن ثقته بالنتائج التي تحققت.

وأود أن أؤكد أن الحكومة تركز بشكل خاص على مشاركة المرأة في توطيد السلام. ويتيح تنفيذ تلك السياسة للنساء، ولا سيما الريفيات، ظروفا معيشية أفضل تُترجم إلى تمكينهن واستقلالهن الاقتصادي، فضلا عن إيجاد أماكن عمل تتوفر فيها ظروف الكرامة والمساواة بهدف كسر حلقات العنف التي تنتهك حقوق المرأة. وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على العمل الذي يقوم به الفريق المعني بالشؤون الجنسانية للموافقة على المشاريع الإنتاجية في إطار عمليات إعادة الإدماج المنصوص عليها في اتفاق عام 2016.

وفيما يتعلق بالعنف الجنساني، في سياق الجائحة، تعمل الحكومة لتخفيف آثار كوفيد-19 على حقوق المرأة، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية محددة لمنع هذا العنف والتصدي له.

وأود أن أبرز دور لجنة بناء السلام خلال هذه الشهور. إن كولومبيا، بصفتها نائبة رئيس اللجنة، مقتنعة بأن اللجنة أظهرت القيمة المضافة التي توفرها قدرتها على عقد الاجتماعات، وعلى هذا النحو، اجتمعنا لمناقشة أولويات بناء السلام والنهوض بها في إطار الجائحة. وتشكل الدروس التي يجري تشاطرها في اللجنة مدخلات حيوية للقرارات التي يجب أن يتخذها مجلس الأمن وللعمل الذي لا بد أن يضطلع به في هذا الوقت العصيب للبشرية.

وفي هذا السياق، فإن التزام المنظمات المالية الدولية والجهات المانحة من القطاعين العام والخاص أمر أساسي لضمان التدفق السلس للموارد والمعلومات بغية تحقيق استجابة أكثر فعالية. ويتعين علينا التوصل إلى توافق عالمي في الآراء مع المؤسسات المالية الدولية من أجل زيادة الموارد اللازمة لخفض مدفوعات الديون المستحقة على البلدان الناشئة والمساهمة في تنميتها. ويرتبط تمويل بناء السلام بالتنمية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ومن دون تحقيق النمو الاقتصادي، لا يمكن للبلدان الخارجة من حالات النزاع، والتي تواجه الآن الأزمة الناجمة عن الجائحة، أن توفر فرصا كافية لمواطنيها. ولهذا السبب، فإن العمل المنسق بين الحكومات وجميع مؤسسات الأمم المتحدة على أرض الواقع أمر أساسي. وفي حالة كولومبيا، لدينا فريق قطري يتمتع بكفاءة مهنية استثنائية بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وقد تعاونت البعثة والفريق القطري مع الحكومة بشكل إيجابي وبناء جدا على مر السنين.

وينبغي التشديد على أن أموال المانحين الدوليين لا يمكن أبدا أن تكفي بلدا يضطلع بعملية لبناء السلام ويواجه أيضا جائحة. وتفيد هذه الأموال على نحو أفضل بوصفها محفزات أكثر من كونها مصادر جارية للتمويل.

وأود أن أؤكد أن بناء السلام ليس بالمهمة السهلة حتى في الأوقات العادية. فالتوصل إلى اتفاق ليس سوى خطوة أولية. وتحقيق التحولات اللازمة لجعل تلك الاتفاقات حقيقة واقعة هو الجزء الصعب والمطول والذي ينطوي على أكبر قدر من التحديات.

وفي هذا الصــد، لا يمكن لفرادى البلدان ولا لمنظومة الأمم المتحدة تجاهل الآثار المترتبة على السياقات المعقدة مثل الجائحة أو الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، والتي يمكن أن تهدد السلام والأمن. إن

هذا وقت للتعاون المتعدد الأطراف والتضامن الدولي. وعلينا أن نسعى إلى تحقيق هدفين: الرعاية الإنسانية والانتعاش الاقتصادي.

في الختام، أود أن أكرر تأكيد التزام حكومة الرئيس إيفان دوكي ماركيس بتحقيق السلام في إطار الشرعية. ودعم الأمم المتحدة حاسم لتحقيق التنمية في الأراضي الأكثر تضررا من العنف والفقر.

وفي خضم الأزمة العالمية الحالية، لن ندخر وسعا لمواصلة تكريس كل الموارد الممكنة لتحقيق النتائج التي يستحقها مواطنونا.

20-10786 54/126

# بيان الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، رودريغو أ. كاراسو

[الأصل بالإسبانية]

تشكر كوستاريكا إندونيسيا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، على عقد هذه المناقشة، وكذلك السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، ومقدمي الإحاطتين السيد بان كي - مون، الأمين العام السابق، والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، على إسهاماتهم في هذه المناقشة.

أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على جميع قطاعات المجتمع، مما خلق أزمات متعددة تهدد السلام والاستقرار. وقد كان أثره أكبر، وسيظل كذلك، في البلدان التي تشهد نزاعات أو الخارجة منها، ومن هنا تأتى أهمية هذه المناقشة.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن لم يعترف بأن جائحة فيروس كورونا الجديد تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين – وهذا لا يعني أنها ليست كذلك – يجب على المجلس أن يكفل ألا تشكل الجائحة تهديدا آخر لعمليات السلام وألا تقوض المكاسب التي تحققت بالفعل. ويضم المجلس البلدان الرئيسية المصدرة للأسلحة في العالم، وتود كوستاريكا أن تُذكر تلك البلدان بضرورة القيام بعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولى بطريقة مسؤولة، مما يساعد على منع نشوب النزاعات العنيفة وتخفيف حدة التوترات.

ويتوقف الأمر لحد كبير على المجلس في الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ومضاعفة جهوده لضمان عدم التأخر في تحقيق هدف إسكات المدافع في النزاعات التي لم يتسن فيها بعد بلوغ ذلك الهدف.

إن أكثر الفئات ضـــعفاً وحرمانا من الحماية هم أولئك الذين يعانون مرتين، نتيجة للنزاع والطوارئ الصــحية على حد ســواء. ويحتاج الفتيان والفتيات والنسـاء إلى حماية خاصــة في هذا الوقت. ومن غير المقبول أن تسـتهدف الجماعات المشــاركة في النزاعات مرافق المســتشــفيات ومراكز الرعاية المخصــصــة لمرضى كوفيد-19، لا سيما في وقت تعجز فيه النظم الصحية عن مواجهة الجائحة. ويتعين على حكومات العالم تركيز جهودها ومواردها على مكافحة الفيروس الذي تسبب في هذه الأزمة.

إن إسكات دوي المدافع سيساعد على تقديم الإغاثة الإنسانية الفورية ولكنه لن يضمن توطيد السلام الذي نطمح إليه جميعا. وسيتحقق السلام الدائم إذا كانت المعركة الوحيدة التي نخوضها هي المعركة ضد الجائحة والآثار الاجتماعية والاقتصادية لتدابير الوقاية المتخذة، ولا سيما في المناطق التي تسود فيها النزاعات وفي البلدان ذات الموارد الشحيحة.

ولن يتحقق ذلك إلا إذا امتثلنا لولاية ميثاق الأمم المتحدة الواردة في المادة 26، التي تطالب مجلس الأمن بتعزيز إقامة السلم والأمن الدولي وصونهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح.

وتؤيد كوستاريكا تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى التضامن وإنشاء صندوق مخصص لمكافحة كوفيد-19، وكذلك قرار الجمعية العامة 270/74، ولكن يجب أن نضيمن عدم استخدام هذه الموارد إلا لأغراض التنمية المستدامة وبناء السلام.

ويجب أن تشمل الخطوات التي نتخذها للتعافي من أثر الجائحة بناء وإعادة بناء مجتمعات تتسم بالمساواة والشمول للجميع، تمشيا مع الالتزام الذي تعهدنا به عندما اعتمدنا، نحن كأعضاء في المنظمة، أهداف التنمية المستدامة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه حيثما توجد أوجه عدم مساواة مثل تلك التي يعاني منها الشباب والنساء، والتي تزداد حدة في حالات الأزمات والنزاعات، فإن الجريمة المنظمة والجماعات المتطرفة ستستغلها لتحقيق مكاسبها الخاصة، مما يهدد السلام الدائم.

وختاما، يجب على مجلس الأمن أن يظل يقظا حتى لا يُؤعكس مسار الإنجازات التي تحققت في مجال السلم والأمن الدوليين، حيث أن كوفيد-19 قد دفع العديد من البلدان إلى حافة أزمة مجتمعية وكشف عن سخط سياسي في بلدان أخرى. ولن تتمكن بعض الدول من مواجهة تلك العواقب بمفردها، وبالتالي فإن الاستجابة التي تتطلبها يجب أن تأتي من منظومة الأمم المتحدة ككل، استنادا إلى التعاون الدولي وروح التضامن التي تتجلى في مقاصد الميثاق ومبادئه، والتوسع فيها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

20-10786 56/126

# بيان الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، مارتن بيلي هرمان

يسرني أن أقدم هذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي، أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج. إن مناقشة اليوم بشأن بناء السلام والجوائح، مناسبة من حيث التوقيت، ونحن على وشك الشروع في المرحلة الرسمية لاستعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

ويشكل تأثير الجائحة عاملا إضافيا مضاعفا للتهديد يهدد بعكس مسار المكاسب التي تحققت بشـق الأنفس في مجال بناء السـلام. وبالنسبة للعديد من المجتمعات المحلية في البلدان المتضررة من النزاعات، فإن هذه الجائحة تمثل كارثة بالإضافة إلى الأزمة. وتواجه البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات تحديا يتمثل في ضرورة التصـدي للأثرين الصـحي والإنساني العاجل لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مع الاستمرار في بذل جهود بناء السلام في سيناريوهات النزاعات المتزايدة التعقيد. وقد رأينا أيضا كيف يمكن للجائحة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية المدمرة أن تعمق الأسباب الجذرية للهشاشة والنزاع، مثل عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي وعواقب تغير المناخ الذي لا يمكن التخفيف منه. وبالاقتران مع تزايد عدد انتهاكات حقوق الإنسان، وتزايد العنصرية والتمييز، وتنامي التحريض على الكراهية والعنف، فضلا عن عدد لا يحصى من الأمثلة على انتشار المعلومات المضللة والمعلومات الكاذبة عن الجائحة، فإن كل ذلك يهدد بتصـعيد حدة النزاعات الجارية والتشرد، وإثارة توترات جديدة، وعكس مسار التقدم في المجالات الإنسانية وبناء السلام.

ولذلك، يجب علينا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، أن نعقد العزم على اتخاذ إجراءات فورية ومنسقة للتخفيف فعليا من احتمالات تفاقم الجائحة، مع تعزيز الأسس الطويلة الأجل للسلام الدائم. إن استدامة السلام هي إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة ويجب أن تكون مسؤولية مشتركة تتوزع عبر سلسلة السلام بأكملها ومجمل الركائز الثلاث التي تقوم عليها مشاركة الأمم المتحدة.

ونشجع مجلس الأمن بصفة خاصة على الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة له لدعم استجابة الأمم المتحدة المتكاملة والمنسقة لمختلف مراحل النزاعات المعقدة في كثير من الأحيان، بما في ذلك الوقاية وبناء السلام. ونأمل، على وجه الخصوص، أن نرى تعاونا أوثق ومناسبا بشكل أكبر من حيث التوقيت، بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ونرجب بالحوار التفاعلي غير الرسمي الذي جرى مؤخرا بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن ونشجع على مواصلة العمل المشترك بين هاتين الهيئتين في المستقبل. ويمكن للجنة بناء السلام أن تقدم مشورة قيّمة، بما في ذلك خلال المراحل الأولى من صياغة الولاية من خلال استعراض استراتيجيات الخفض التدريجي.

وقد أبرز تأثير الجائحة المستمر على ديناميات النزاع الحاجة إلى أن تكون ولايات عمليات السلام قابلة للتكيف مع التحديات السياسية والتشغيلية المتغيرة خلال المراحل المختلفة لمشاركة بعثات الأمم المتحدة. إن التزام الدول الأعضاء وتضامنها ومرونتها أمور أساسية لكي تضطلع عمليات السلام بولايتها. ولذلك، فإننا نكرر الإعراب عن تأييدنا لخطة الأمين العام للسلام المستدام، فضلا عن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وتؤدي البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام دورا هاما على الصعيد القطري في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات عن طريق بناء القدرات وتعزيز التقدم المستمر في عمليات بناء السلام، مما يزيد من القدرة على التكيف مع الأزمات الجارية والمقبلة. ولما نفعله اليوم تأثير على المدى الطويل. ونشجع على تجديد الالتزام بإدماج جهود عمليات الأمم المتحدة للسلام في استجابات فريق الأمم المتحدة القطري، وكفالة الاتساق بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود حقوق الإنسان وبناء السلام تحت إشراف منسق مقيم متمكن. ويشمل ذلك إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في تصميم أطر التعاون الإنمائي المستدام للأمم المتحدة، فضللا عن اعتماد نهج يراعي النزاعات فيما يخص البرمجة الإنسانية والإنمائية. وهذه الجهود حاسمة الأهمية لتعزيز الصلة بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجدول أعمال الحفاظ على السلام.

ويجب ألا تصبح حقوق الإنسان ضحية لهذه الجائحة. ويجب أن يكون الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في المقدمة والمركز في استجابتنا. ويجب التمسك بالديمقراطية وسيادة القانون. إن دعوة الأمين العام في شباط/فبراير إلى العمل بشأن حقوق الإنسان أداة تحت تصرفنا يجب أن نستخدمها لضمان ألا تؤدي الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة المستمرة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة والأسباب الجذرية للنزاع، بل تسهم في تعزيز القدرة على الصمود واستدامة السلام. ونرحب بالتبادل غير الرسمي لوجهات النظر بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، ونأمل أن نرى تبادلاً مماثلاً يحدث بصورة أكثر تواتراً.

ومنذ بداية الجائحة، كانت النساء على الخطوط الأمامية كمستجيبات للوباء، ومقدمات للرعاية، وقائدات في مجتمعاتهن المحلية. وإلى جانب أزمة كوفيد-19، تحدث جائحة داخل الجائحة، مع تزايد مستويات الاعتداء والعنف الجنسي والجنساني المرتكب ضد النساء والفتيات. ويجب أن يشكل ضمان إشراك المرأة في صنع القرار وتطبيق نهج تحويلي جنساني في جميع مراحل بناء السلام أولويتنا المشتركة.

ولدينا الآن فرصة للمضي قدماً بشكل بناء في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كجزء من الاستجابة في الأجلين القصير والطويل للجائحة. ولضمان إحراز تقدم فعال ومحدد السياق في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على أرض الواقع، نحث مجلس الأمن على مواصلة استخدام التوصيات التي قدمتها قدمها فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. ونرحب أيضا بالإحاطة الأخيرة التي قدمتها إدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن كوفيد-19 والنزاعات. ومن العوامل الأساسية في معالجة الآثار الطويلة الأجل للجائحة في البيئات المتضررة من النزاعات، كفالة اتباع نهج شامل متعدد أصحاب المصلحة يعزز المشاركة الشاملة والمجدية للنساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص المنتمين إلى الفئات المهمشة، مثل الأقليات والأشخاص ذوى الإعاقة.

إن الشراكات ضرورية في التعامل مع العواقب المباشرة للجائحة الحالية في سياق الحفاظ على السلام وفي العمل على تعزيز القدرة على التكيف مع الأزمات في المستقبل. وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم أن يسخّر كل من مجلس الأمن وعمليات الأمم المتحدة للسلام طائفة واسعة من القدرات والخبرات عن طريق التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية في مجال السلام، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. لقد أثبتت هذه الكيانات أهميتها الحاسمة في مواجهة القيود المفروضة على الوصول أثناء الجائحة، وهي توفر وجودا طويل الأجل إذ تبقى طويلا بعد خروج البعثة.

20-10786 **58/126** 

ومن نفس المنطلق، نود أن نرى الأمم المتحدة والبنك الدولي يعمقان مواءمة ما لديهما من قدرات وأدوات وموارد دعما للحكومات الوطنية. وثمة حاجة إلى تحليل متكامل واستراتيجيات مشتركة. ويمكن الاستفادة من هذه الشراكة المعززة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية للحد من خطر نشوب النزاعات واستدامة السلام والتخفيف من الآثار السلبية الطويلة الأجل للجائحة عن طريق إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر خضرة كنتيجة للأزمة، تمشيا مع التزامات اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

إن التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، مقترنة بانتكاسات مكاسب السلام، تجعل من المهم بنفس القدر تعبئة الجهود لحشد تمويل جديد وتعزيز التعاون مع شركاء جدد. وعلينا أن نفكر بشكل مبتكر في سبل زيادة التمويل المستدام القابل للتنبؤ والأكثر اتساقا وأفضل تنسيقا لبناء السلام. فمن ناحية، نحتاج إلى حشد تمويل إضافي لصندوق بناء السلام، الذي يضطلع بدور هام كأداة حفازة ومرنة لبناء السلام. ولكن ثمة فرصة أيضا لزيادة إشراك القطاع الخاص، حيثما كان ذلك مناسبا، في جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وإلى جانب التمويل، يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يدعم أنشطة إقامة مشاريع الأعمال الحرة في المجتمعات المحلية من أجل التعافي من الأزمة بشكل أفضل، مع حشد الدعم لجهود بناء السلام. ومن المهم للغاية، إذ تخرج البلدان من الأزمة، دعم تنمية المهارات وتهيئة فرص العمل اللائق في قطاعات وصناعات أكثر مرونة وأقل ضعفا.

وختاما، فإن الجائحة الحالية تذكّر بشكل صارخ بالحاجة إلى التضامن العالمي والتعاون المتعدد الأطراف، لا سيما لدعم خطة بناء السلام. وستحدد استجابتنا الجماعية سرعة تعافي العالم وإلى أي مدى. لقد أحرز المجتمع الدولي، في السنوات الأخيرة، تقدما هاما نحو الالتزام المشترك بخطة الحفاظ على السلام. ويجب الآن تمكين مختلف فروع هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام على نحو كاف للقيام بدورها على وجه السرعة لترجمة تلك المبادئ إلى نتائج ملموسة على الأرض. والطريقة الوحيدة للخروج من هذه الأزمة أقوى من ذي قبل ومنع حدوث أزمات مماثلة في المستقبل هي من خلال اتباع نهج شامل لجميع الأركان يعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات ويعالج الأسباب الجذرية للنزاعات.

# بيان نائبة الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، هيلينا ينيس لوسا

[الأصل بالإسبانية]

أود أن أبدأ بتهنئة إندونيسيا على قبول الطلب الذي قدمته عدة بلدان، بما فيها إكوادور، لمواصلة النظر في المخاطر التي يتعرض لهما السلام والأمن الدوليان من جراء الجائحة. وينبغي في الواقع إدراج هذا الحوار في جدول الأعمال الرسمي لمجلس الأمن طوال العام حتى نتمكن من تقييم الحالة المتطورة.

وأود كذلك أن أسلط الضوء على الإحاطات التي قدمها كل من الأمين العام أنطونيو غوتيريش (المرفق 1) والأمين العام السابق بان كي – مون (المرفق 2) والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولى في جامعة نيويورك (المرفق 3).

وباعتماد القرار 2532 (2020)، بشان مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، في 1 تموز /يوليه، انضم مجلس الأمن بشكل حاسم إلى الجهود العالمية لمكافحة الجائحة والجهود الرامية إلى التخفيف من حدة التحديات التي تشكلها للسلام والأمن والتغلب عليها. ومن الأهمية بمكان الآن أن يعمل مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في المنظمة على التنفيذ الفعال للقرار، الذي يدعو إلى وقف فوري وشامل للأعمال القتالية في جميع الحالات ويدعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الانخراط فورا في هدنة إنسانية لمدة 90 يوما على الأقل.

ومن المهم للغاية تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي من أجل تيسير وصول المساعدات الإنسانية وكخطوة أولى نحو تحقيق السلام المستدام، على النحو الذي اقترحه الأمين العام وأيده 172 بلدا من خلال بيان وقف إطلاق النار الذي شاركت إكوادور في تقديمه.

وتدعو إكوادور إلى الامتثال له الآن وإلى تجديد الدعوة إلى هدنة إنسانية لمدة 90 يوما أخرى، بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون من المفيد كذلك أن يتم إبلاغ مجلس الأمن والأمانة العامة بانتظام عن الأماكن التي ينفذ فيها القرار والمجالات التي يلزم فيها تقديم المزيد من الدعم لكفالة تنفيذه الفعال.

لقد شكلت جائحة كوفيد-19 بالفعل نقطة تحول في جهود حفظ السلام وبناء السلام، وهذا يحدث في ذات عام استعراض هيكل بناء السلام. فبمجرد أن يبدأ الجزء الرسمي من الاستعراض، سيتعين علينا أن نأخذ في الحسبان نتائج هذه المناقشة وأن نعترف بأن الجوائح تفاقم من ظروف الأزمات على الأرض وتقوض الأمن والاستقرار وبالتالي تهدد السلام. إننا بحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الظروف الأمنية المحيطة بالنظم والبنى التحتية الصحية. وعلينا كذلك أن نحرز تقدما في الاستجابة الدولية المنسقة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا لضمان ألا تؤثر هذه الجائحة والجوائح المقبلة على النهج الجديد الذي تتبعه المنظمة تجاه الدبلوماسية الوقائية. فعلى سبيل المثال، يجب علينا دعم المناطق الحدودية للبلدان التي تعاني من النزاعات، وكذلك جيرانها، كما اقترحت إكوادور في المشاورات المتعلقة بتنفيذ القرارين (2016) 2822 و 2413 (2018).

لم يكن النهوض بجدول أعمال السلام المستدام يتوقع حدوث أزمة عالمية مثل تلك الناجمة عن كوفيد-19 عبر أنه يتطلب الآن اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمكافحة كوفيد-19 وبناء القدرات من أجل التصدي بشكل أفضل للجوائح في المستقبل، بما في ذلك من خلال أطر أكثر قوة ومرونة للسلام والأمن.

20-10786 **60/126** 

## بيان البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

تشكر السلفادور رئاسة مجلس الأمن على اهتمامها بمواصلة تناول التحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلام والأمن العالميين، وكذلك جميع الجهود المبذولة لعقد هذه المناقشة المفتوحة.

في البداية، يثني بلدي على العمل المتميز الذي يضطلع به حفظة السلام في جميع أنحاء العالم ويترحم على الرجال والنساء الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلام والذين سيدوم عملهم والتزامهم على مر السنين في تاريخ المنظمة والبلدان التي مثلوها على نحو مشرف. وتعيد السلفادور تأكيد التزامها بعمليات حفظ السلام بالمساهمة بأفرادها من الشرطة والعسكريين المدربين تدريبا عاليا. وقد تم الآن أكثر من أي وقت مضيى، نظرا للتحديات الكبيرة التي يطرحها تغشي جائحة كوفيد-19، إبراز أهمية تلك الآلية التي أعطت الأمل لآلاف الناس في جميع أنحاء العالم.

وستواصل القوات العسكرية وقوات الشرطة السلفادورية دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام وحكومات البلدان التي تستضيف عملية من عمليات السلام على أراضيها.

وكما ذكر أعلاه، يمثل الوباء في رأي السلفادور تهديدا خطيرا للسلم والأمن ويمكن أن يؤدي إلى انتكاسة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يسلط الوباء الضوء على أوجه الضعف في العديد من عمليات السلام، مما يهدد إمكانية حصول السكان على الخدمات الأساسية، ويُمهد السبيل للأسف الباب أمام الوصم وخطاب الكراهية وزيادة الفوارق الاقتصادية بين السكان.

كما أن الوباء يعرض للخطر مستويات ثقة السكان في المؤسسات العامة، التي قد تتآكل أكثر في الأماكن التي يُنظر فيها إلى أن السلطات لم تعالج الوباء بفعالية أو أنها لم تكن شفافة بشأن أثره. وبفقدان المؤسسات للثقة تصبح أكثر ضعفاً وتؤجج الاضطرابات الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى نشوب نزاع أكبر بسبب محدودية نطاق عمل الدول وتآكل رأس المال السياسي للحكومات لمواجهة هذا التحدى.

ويتطلب الوباء اهتماما كبيرا للتخفيف من آثاره ورعاية السكان حتى يتسنى تجنب وقوع خسائر لا يمكن تداركها في الأرواح وأزمة في النظام الصحي في البلدان المتضررة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي ذلك إلى صرف الانتباه عن التصدي لجميع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، والتي يمكن أن تستخدمها الجماعات الإرهابية والمتطرفة وجماعات الجريمة المنظمة لتعزيز عملياتها غير المشروعة، مستغلة حالة أوجه عدم اليقين الناجمة عن كوفيد-19 كميزة تكتيكية.

وقد أحاطت السلفادور علما بالصعوبات الإنسانية في مختلف بلدان ومناطق العالم، وهي تولي اهتماما وثيقا للكيفية التي ازدادا بها هذه الصعوبات خلال الأشهر القليلة الماضية نتيجة للوباء. ويدعو بلدي إلى احترام القانون الدولي الإنساني وتحسين نظم حماية المدنيين في مناطق النزاعات وضمان الحصول على المساعدة الإنسانية من خلال المبادئ التي أنشاتها المنظمة. ولا يمكن أن يكون الوباء ذريعة لتعريض الديمقراطية وسيادة القانون للخطر، ولهذا السبب يدعو جميع القوى السياسية إلى اتخاذ التدابير اللازمة

لضمان إجراء الانتخابات المقررة ويدين كل تلك المحاولات لتجاهل هذه الاتفاقات الهامة، التي لن تؤدي إلا إلى تأجيج التوترات السياسية.

إن التهديدات التي يشكلها الوباء تتطلب استجابة عاجلة وفريدة، تقوم على التفاهم بين جميع أجزاء هذه المنظمة والتعاون والتضامن الدولي. وترحب السلفادور بانضمام نحو 180 دولة إلى المجتمع الدولي في دعم دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي وفي اتخاذ القرار 2532 (2020) بالإجماع. ونأمل أن يترجم هذا التفاهم في مجلس الأمن إلى عمل حقيقي من جانب جميع الأطراف بغية إنهاء النزاعات وتوفير استجابة إنسانية حقيقية لعواقب تغشى كوفيد-19.

والتحدي الذي يواجهه أعضاء المنظمة، إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، سيكون على الدوام هو حماية ملايين الأشخاص المتضررين من النزاعات وفي حالة ضعف شديد. وفي إطار هذا العمل، فإن الواجب الأساسي لمجلس الأمن، بوصفه ضامن حامي السلام والأمن الدوليين، هو أن يُسمع صوته وأن يجعل تأثيره محسوسا في هذه المرحلة، من خلال مبادئ توجيهية واضحة، ومن خلال تنسيق الدعم الذي ينبغي أن يقدم للعمليات في الميدان، فضلا عن توفير الموارد اللازمة لمواجهة هذا التحدي على نطاق عالمي.

وتدعو السلفادور مجلس الأمن إلى مواصلة التصدي لحالة الطوارئ الصحية العامة هذه. ولا ينبغي أن تكون للمصالح السياسية الأسبقية في الوقت الذي ينتشر فيه الوباء في الميدان ويعرض للخطر حالة الملايين من الناس في مناطق النزاعات والمناطق المتضررة. وعلاوة على ذلك، ينبغي فسح المجال لاتخاذ تدابير اقتصادية في وقت لاحق، ينبغي أن تعززها منظومة الأمم المتحدة والجمعية العامة على نحو فعال.

وتقدر السلفادور جميع الجهود التي يبذلها الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة دعما للتخفيف من انتشار كوفيد-19 بين أفراد عمليات السلام، وترحب كذلك بالدعم الذي تقدمه هذه البعثات لحكومات البلدان التى تستضيف عملية من عمليات السلام.

ويشدد بلدي على أهمية حماية صحة ورفاه جميع أفراد عمليات السلام، ويدعو إلى بذل مزيد من الجهود لتزويد جميع الأفراد بالمعدات الوقائية اللازمة للاضطلاع بعملهم على نحو فعال وآمن.

وأخيرا، تدعو السلفادور إلى وضع جميع خطط المساعدة التي تكفل تقديم الدعم لأشد الفئات السكانية ضعفا، بمن في ذلك المهاجرون والمشردون والمدنيون المقيمون في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة من غير الدول، والأشخاص المحتجزون والعاملون في القطاع الاقتصاد غير الرسمي. ومن الضروري أيضا ضمان تقديم هذه المساعدة لكبار السن، الذين ينتمون إلى فئة شديدة التأثر بالوباء، وللأقليات العرقية والأطفال والشباب والنساء، من بين آخرين. إن حماية المدنيين والإجراءات التي تمكن من بناء الثقة المجتمعية يجب الحفاظ عليها ومواصلتها.

20-10786 **62/126** 

# بيان الوفد الدائم للاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضللا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى إندونيسيا على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي لمجلس الأمن بشأن الأوبئة وتحديات الحفاظ على السلام، وذلك لمواصلة المناقشة الرفيعة المستوى التي نظمتها ألمانيا الشهر الماضي بشأن الأوبئة والأمن (S/2020/663) وعلى اتخاذ القرار 2532 (2020) الذي كان موضع ترحيب كبير، مما يشير إلى استمرار مشاركة مجلس الأمن في هذه المسألة.

لقد كان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من أشد المؤيدين لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام منذ إنشائه في عام 2005، وللإصلاحات اللاحقة التي قامت بها الأمم المتحدة لضمان قدرة المؤسسات والهياكل والصكوك على تحقيق الغرض المنشود. وقد أصبح هيكل بناء السلام يؤدي دورا رئيسيا في تعزيز النهج المتكامل الشامل لعدة أركان، والجمع بين الشركاء في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية. وتعقد مناقشة اليوم في الوقت المناسب، حيث أن الدول الأعضاء على وشك الشروع في الجزء الرسمي من استعراض هيكل بناء السلام.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بالقرارين التوأمين لعام 2016 (قرار مجلس الأمن 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 26/262) بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، اللذين يُفهمان على أنهما عملية سياسية في جوهرها وتهدف إلى منع نشوب النزاع أو تصعيده أو عودته أو استمراره. وفي حين أُحرز تقدم نحو الهدف المحدد في القرارين التوأمين لعام 2016، يجب أن تستمر الجهود المتضافرة لضمان تنفيذهما تنفيذاً كاملاً، مع اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام.

ويتعين أن يتكيف هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام مع أشكال التحديات الجديدة التي يواجهها العالم، مثل عواقب تغير المناخ والتدهور البيئي وأزمات الصحة العامة العالمية، فضلا عن التحديات والفرص الناشئة المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة.

وما زلنا نشهد كل يوم النتائج المباشرة والثانوية المترتبة عن جائحة (كوفيد-19) التي تتفاعل مع الأزمات القائمة سلفا. وتضيف الجائحة تعقيدات أخرى للأوضاع الهشة أصلا التي تأثرت بسنوات من النزاع والمتصلة أيضا بعمليات بناء السلام. فهي تسبب مشاكل جديدة ومتعاظمة وتفاقم الشواغل القائمة في مجال حقوق الإنسان وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية. وتزيد كذلك انعدام الأمن للنساء والفتيات والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، فضلا عن شواغل الصحة العقلية والشواغل النفسية والاجتماعية. وتتطلب حالات الطوارئ المعقدة والمفاجئة مثل كوفيد-19 استجابة من جانب المنظومة بأسرها والمجتمع ككل من خلال التنسيق والشراكات والاستخدام الفعال لأدواتنا المتعددة الأطراف.

وهناك تكامل قوي بين العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومنع النزاعات العنيفة. ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود الأمين العام لتنسيق

استجابة على نطاق الأمم المتحدة، ويرحب بالمقترحات الشاملة الواردة في وثائقه المتعلقة بالسياسات العامة التي تتناول أثر كوفيد-19. ونقدم الدعم الكامل لدعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، فضلا عن ندائه إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ودعوته إلى إعادة البناء بشكل أفضل، على النحو الذي كرر تأكيده الممثل السامي جوسيب بوربل.

وينبغي للأمم المتحدة أن تقود نهجا منسقا وتعاونيا وشاملا على جميع المستويات، استنادا إلى المزايا النسبية لجميع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية والإنمائية والأمنية. وينبغي أن ينصب التركيز على تلبية الاحتياجات واحترام حقوق الإنسان والحد من المخاطر ومواطن الضعف وزيادة قدرة المجتمعات والدول على الصمود في الأجل الطويل. وينبغي أن تصبح الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، التي تطبق في اهتمام بمنع نشوب النزاعات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، أسلوب عمل للتصدي للجائحة. ولا غنى عن الصلة القوية بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في وضع وتنفيذ الاستجابة بما يتماشى مع إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي تجسيد ذلك أيضا في عمل المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

وبوسع الجائحة أن ترجح كفة الميزان من سلام هش إلى نزاع عنيف. وقد يُترجم الأثر الاقتصادي بسرعة إلى تهديدات أخرى للسلام المستدام، تتراوح بين انعدام الأمن الغذائي وتصاعد التوترات القائمة أصلا. ونحن على اتصال منتظم بالزملاء في الأمم المتحدة والبنك الدولي للتحضير لتقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث وتقييم الإنعاش وبناء السلام التي ستُجرى في إطار نهج متعدد الأطراف. ونواصل أيضا تكييف الأنشطة الجارية مع الظروف المتغيرة في الميدان.

ومن المرجح أن تؤدي هذه الأزمة العالمية إلى تفاقم العديد من التحديات التي كان يواجهها العالم قبل تفشي المرض على الصُعد المحلية والإقليمية والعالمية. وقد تتيح الأزمة أيضا فرصا للتقدم في عمليات السلام وتعددية الأطراف. وعلينا التأهب لاغتنام هذه الفرص، مع تعزيز الانتعاش الأخضر المستدام الذي يسترشد بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان على نحو يعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه بوسع لجنة بناء السلام أن تضطلع بدور رئيسي بما في ذلك في إطار صفتها الاستشارية لمجلس الأمن، لزيادة الوضوح والاهتمام والوعي بالتهديدات الخاصة التي تسببها الجائحة في سياقى بناء السلام والحفاظ عليه.

ونرى أيضا في ذلك فرصة لأن تعزز لجنة بناء السلام صلاتها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، مثل مجلس حقوق الإنسان، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في الميدان. ونرحب بالحوار التفاعلي غير الرسمي الذي عقد مؤخرا بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، فضلا عن الاجتماع غير الرسمي بين رئيس مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. ونعلم جميعا أنه ينبغي أن يستفيد التصدي الفعال للتحديات من الاتساق بين جميع ركائز الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ الولاية الموحدة للأمم المتحدة على الصعيد القطري، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومبدأ عدم التمييز. كما يستدعي ذلك التعاون الإقليمي والاستجابات الإقليمية المعترف بها، فضلا عن اتباع نُهج مبتكرة في الحوار ودعم الوساطة.

20-10786 **64/126** 

ويؤدي احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، علاوة على المساواة بين الجنسين والديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الانتقالية، دوراً محورياً في ضمان الأمن والاستقرار والسلام المستدام. ومن الضروري تعزيز المؤسسات السياسية والاجتماعية والصلاحيات الحكومية الأساسية. وينبغي أن يدمج هيكل بناء السلام بشكل أكثر انتظاما حقوق الإنسان وحماية الهياكل والأدوات والجهات الفاعلة المدنية لأغراض منع نشوب النزاعات.

ويتعين علينا أن نكفل أن يتمثل الأثر الطويل الأجل لجائحة كوفيد-19 في تعزيز الشراكة العالمية المتعددة الأطراف والأفضل استعدادا للاستجابة للأزمات الصحية العالمية وما بعدها، مع مراعاة التدابير المتخذة على الصعيد الوطني. ويمكننا تحويل بعض هذه التحديات غير المسبوقة إلى فرص لبناء السلام وشراكات لبناء السلام على جميع المستويات.

بيد أننا بحاجة أيضا إلى ضمان تمويل مستدام ومتسق ويمكن التنبؤ به لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام وجهود بناء السلام بشكل عام. وإن للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام – من خلال طابعهما المرن والحفاز – دورا فريدا يؤديانه في دعم استجابة دولية للجائحة تراعي النزاعات، ودعم جهود بناة السلام المحليين وكفالة استجابة متسقة ومتآزرة لبناء السلام في إطار مكافحة الجائحة. ويمكن لأساليب العمل المرنة للجنة بناء السلام وقدرتها على زيادة الاهتمام واستدامته أن تعزز التنسيق وبناء القدرات، فضلا عن تعزيز الفعالية على المدى الطويل.

وما زال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في طليعة الاستجابة العالمية لهذه الجائحة الجديدة. وفي إطار نهج فريق أوروبا، تمكنا من تعبئة حزمة تزيد قيمتها على 36 بليون يورو، تجمع بين تبرعات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ومؤسساته المالية من أجل الاستجابة والانتعاش العالميين من كوفيد-19. وتدعم هذه الحزمة البلدان الشريكة وستواصل دعمها في معالجة العواقب الإنسانية المباشرة لجائحة كوفيد-19، فضلاً عن آثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز النظم الصحية وقدرات الشركاء على التأهب والاستجابة، بما في ذلك لصالح السكان المتأثرين بالنزاع والتشريد بالفعل. وإلى جانب حالة الطوارئ العاجلة، صممت هذه الاستجابة أيضا للمساعدة في مواصلة عمليات بناء السلام في المجتمعات الهشة على المدى الطوبل.

ونواصل تكييف البرامج القائمة ليس لمساعدة المجتمعات المحلية على مواجهة عواقب الأزمة والتخفيف من آثارها الأمنية فحسب، بل أيضا لدعمها في مواصلة جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام. فعلى سبيل المثال، أطلق الاتحاد الأوروبي مؤخرا مشروعا بقيمة 10 ملايين يورو للحفاظ على آليات حماية الطفل وتعزيزها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال أزمة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، من الضروري مواصلة ضمان وصول المساعدات الإنسانية والعمل معا لإزالة العقبات التي تعترض طريقها بسبب جائحة كوفيد-19.

وكانت النساء اللواتي يمثلن غالبية العاملين في مجال الصحة في طليعة الاستجابة للجائحة فضلا عن أنهن العمود الفقري للانتعاش في المجتمعات المحلية. فينبغي زيادة الاعتراف بدورهن وتعزيزه. وفي الوقت نفسه كانت النساء والفتيات أكثر عرضة للمخاطر المباشرة المرتبطة ليس فقط بالعنف الجنسي والعنف الجنساني، بل أيضا بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية أو بعدم المساواة في نقاسم المسؤوليات. وهذا تحد كبير أمام استدامة عمليات السلام. ويعوق إغلاق المدارس أيضا خلال كوفيد-19 تطوير التعليم الجيد.

كما نردد دعوة الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات بشأن الصحة النفسية والدعم النفسي – الاجتماعي الكفالة الإدماج الكامل لهذا العنصر في الاستجابة لكوفيد –19 لمساعدة الناس على التعامل مع الأزمة بشكل أفضل وتعزيز عمليات الحفاظ على السلام. وعلى الصعيد العالمي، نحتاج أيضاً إلى معالجة المعلومات المضللة مع الاحترام الواجب لحرية التعبير للمواطنين، فضلاً عن النظام العام والسلامة العامة، مع ضمان وصول الرسالة الفعالة والقائمة على الحقائق إلى جميع جوانب المجتمعات. وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً محورياً في هذه الجهود.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نشيد بقيادة الأمين العام والمبادرات المتعددة للتصدي لجائحة كوفيد-19 بأوجهها المتعددة. ونكرر تأكيد دعمنا للدور التنسيقي والمعياري العملي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في الاستجابة العالمية في مجال الصحة العامة وفي دورها لضمان تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، وكذلك في دعم أكثر البلدان هشاشة وضعفا.

ويعيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التأكيد على ضرورة كفالة الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للجئين.

وبالنسبة لمسائل العقوبات والتدابير التقييدية، يعكس النهج الموجه للاتحاد الأوروبي المبادئ الرئيسية التي يسترشد بها الاتحاد الأوروبي في استخدام العقوبات، ولا سيما الامتثال للقانون الدولي وحقوق الإنسان، والتناسب. ومن حيث المبدأ، عندما تشمل الجزاءات قيودا على الصادرات، فإن هذه المحظورات لا تشمل تصدير الأغذية أو الأدوية أو المعدات الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة الاتحاد الأوروبي في اتخاذ تدابير محددة الأهداف تستند إلى نظام للإعفاءات. وينطبق نظام الإعفاءات هذا أيضا في سياق أزمة مثل الأزمة الحالية التي تسببها جائحة كوفيد-19. وسيواصل الاتحاد الأوروبي متابعة المسألة عن كثب، وهو مستعد دائما للاستماع إلى ملاحظات الخبراء على أرض الواقع، وكذلك فيما يتعلق بأي حاجة إلى اتخاذ تدابير تخفيف.

وتسير الصحة العالمية جنبا إلى جنب مع الحفاظ على السلام. والاستجابة الفعالة لحالات تغشي الأمراض أمر ممكن من خلال التنسيق والقيادة السليمين واحترام اللوائح الصحية الدولية والاستجابات الشاملة في مجال الصحة العامة والشمولية.

يمكننا أن نتعافى من جميع الأخطار التي تسبب حالات طوارئ صحية وانعدام أمن، ولكن فقط من خلال نهج منسق لوحدة العمل في الأمم المتحدة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مؤيدا قويا لتعددية الأطراف ولنظام قائم على القواعد في صصميمه أمم متحدة تتسم بالفعالية والكفاءة. ويمكن للمجلس أن يعول على دعمنا المستمر.

20-10786 **66/126** 

# بيان الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة، السيد كاها إمنادزه

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الإندونيسية على تنظيمها المناقشة المفتوحة اليوم.

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 29). وسادلي الآن ببعض الملاحظات بصفتى الوطنية.

وتشكل الأزمة الصحية غير المسبوقة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) تحديا هائلا لخطة الأمم المتحدة لبناء السلم والحفاظ عليه. وقد ترك بالفعل أثرا دائما على جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تفاقم الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاعات المسلحة، ووضع قيود على إجراءات بناء السلام القائمة، ووضع ضغوط إضافية على البيئات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الهشة بالفعل. وقد كان للعواقب السلبية لهذه الجائحة أثر غير متناسب على النساء والفتيات والأطفال والسكان المشردين قسراً والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة المتضررين من النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، تجلت الآثار المباشرة للجائحة فيما سببته من تعطيل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة ولجنة بناء السلام.

ومن المهم بنفس القدر ضــمان ألا تصــرفنا جائحة كوفيد-19 عن جهودنا الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية المذكورة آنفا. والفشـل في هذا الصـدد قد يلحق ضـررا لا يمكن إصـلاحه بالسلم والأمن الدوليين. وبينما توجد للأسف أمثلة كثيرة توضـح هذا السيناريو في عالم اليوم، أود أن أركز على السيناريو الذي يشهده بلدي هذه الأيام.

في خضم جهود جورجيا لمكافحة انتشار فيروس كورونا في البلد، استهدفت سيادة جورجيا وسلمتها الإقليمية من جانب أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. إن الاتحاد الروسي، في انتهاك صارخ لالتزاماته وتعهداته الدولية، وفي تعارض مع نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، قد زاد من حجم استفزازاته الموجهة ضد جورجيا. وقد أدت المناورات العسكرية المكثفة والحشد العسكري، واستمرار تحصين خط الاحتلال من خلال إقامة سياج من الأسلاك الشائكة وغيرها من الحواجز المصطنعة، والممارسة غير القانونية المتمثلة في الاحتجاز التعسفي واختطاف الأشخاص المتضررين من النزاع، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى كل من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين، إلى زيادة تفاقم الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني على أرض الواقع.

ومما زاد الطين بلة أن عملية التمييز العرقي المكثفة والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلى جانب عمليات الإغلاق المطولة لما يسمى بنقاط العبور، قد فاقمت من الحالة الهشة أصلا في المناطق المحتلة، وانتهت بوفاة 15 شخصا حرموا من إمكانية الإجلاء الطبي العاجل. وبالإضافة إلى ذلك، عمد الاتحاد الروسي إلى زيادة أدواته الحربية الهجينة وحملته للتضليل الإعلامي، وهاجم أحد مختبرات المركز الوطني الجورجي لمكافحة الأمراض والصحة العامة، مركز ريتشارد لوغار، بل وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، وهي الآلية الدولية الوحيدة على أرض الواقع المكلفة بتيسير السلم والأمن في جميع أنحاء إقليم جورجيا.

وعلى الرغم من الواقع القاسي المذكور أعلاه، لا تزال جورجيا ملتزمة ببذل قصارى جهدها لضمان وصول الإغاثة الإنسانية للسكان المتضررين من النزاع، الذين ما فتئوا يتحملون العبء الثقيل للعواقب الوخيمة للاحتلال غير القانوني من جانب روسيا في وقت الجائحة.

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي بدعوة المجتمع الدولي مرة أخرى إلى حث الاتحاد الروسي على أن يكفل فوراً الإزالة الكاملة وغير المشروطة لأي عوائق تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية الطارئة بشكل فعال وحصول المدنيين الذين يعيشون في المناطق المحتلة من جورجيا عليها، والبدء في الوفاء بالتزاماته الدولية، وفي مقدمتها اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008.

20-10786 68/126

## بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

تود غواتيمالا أن تشكر جمهورية إندونيسيا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الافتراضية الرفيعة المستوى بشأن الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام، وكذلك الأمين العام، أنطونيو غوتيريش؛ والسيد بان كي – مون، الأمين العام السابق؛ والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك على بياناتهم. ونود أيضا أن نرجب بالمذكرة المفاهيمية (\$8/2020/765، المرفق) كأساس لمداولاتنا.

على الصعيد العالمي، ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، هناك أكثر من 19 مليون حالة مؤكدة من حالات الإصلة بمرض فيروس كورونا (COVID-19)، بما في ذلك أكثر من 000 700 حالة وفاة في جميع أنحاء العالم. إن جائحة كوفيد-19 أزمة غير مسلوقة أثرت علينا جميعاً. ويمكن أن تؤدي الجهود الرامية إلى تسطيح المنحنى الصعودي للحالات إلى تكاليف لا يمكن حصرها بالنسبة لأضعف الناس على أرض الواقع. وبالنسبة للبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، تمثل الجائحة تحديا هائلا في مختلف المجالات المحورية للتنمية، بما في ذلك الصحة والاقتصاد والسياسة.

وقد بينت لنا هذه التجربة أنّ الجوائح لا يمكن التصدي لها فقط كمسألة صحية. إذ أن كوفيد-19 من شانه، بالإضافة إلى تأثيره الصحي والإنساني المباشر، أن يزيد من حدّة الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة بالفعل. وفي الوقت نفسه، تؤدي الجائحة إلى زيادة في العنف الاجتماعي والنزاع. كما أنها تشكل تهديدا للإنجازات التي تحققت في مجال السلام والأمن الدوليين، وتفاقم المظالم وأوجه عدم المساواة القائمة، وتؤثر بشكل خاص على أضعف الفئات في المناطق المتضررة من النزاع.

وفي هذا الصدد، تود غواتيمالا أن تؤكد على أهمية إيلاء اهتمام خاص لعنصر أساسي لاستراتيجية توطيد السلام – وهو التصدي للعنف ضد المرأة، الذي ازداد بشكل كبير خلال الجائحة. ونحن نصدر نداء للعمل من أجل القضاء على جميع أشكال العنف الجنساني، تمشياً مع القرارين 1325 (2000) و 2467 (2019)، وكذلك قرار الجمعية العامة 69/65.

وقد أثرت الجائحة على عمل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ولجنة بناء السلام، وعطّلت جهودها من أجل بناء السلام. وفي هذا الصدد، يكتسي الاهتمام والدعم اللذان يقدمهما مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أهمية حاسمة إذا أردنا أن نعالج آثار استمرار هذه الجائحة على السلام. ولا بد لنا من أن نعالج، لا العناصر المفاهيمية فحسب، بل أيضاً الاحتياجات الرئيسية من أجل تجنب الانتكاس إلى حالات سابقة.

كما أن الأزمة الحالية تهيئ فرصاً لوقف إطلاق النار الفوري الذي يمكن أن يصبح دائماً ويؤدي في نهاية المطاف إلى السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بأن الأمين العام قد دعا إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وهو ما يحظى بدعم مختلف البلدان والجهات المعنية ذات الصلة في جميع أنحاء العالم، مما يهيئ الظروف لإيصال المساعدة الإنسانية، ويفسح المجال أمام الدبلوماسية والأمل بالنسبة لأضعف الفئات إزاء مرض فيروس كورونا. وتتقق غواتيمالا مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش بأن

"أكثر الطرق فعالية لحماية المدنيين هي منع نشوب النزاعات المسلحة وتصعيدها واستمرارها وتجددها. وفي وقت يواجه فيه العالم التحدي الهائل الذي تطرحه جائحة كوفيد-19، فإن ضرورة إسكات البنادق لا يمكن أن تكون إلا أكثر إلحاحاً." (8/2020/366)، الفقرة 67)

وفي هذا الصدد، يحتاج المجتمع الدولي إلى تعبئة استجابة جماعية متضافرة في البلدان المتضررة من النزاعات. ومن الأهمية بمكان أن ينظر واضعو السياسات في حالات الشقاق الاجتماعي عند صياغة الاستجابات للجائحة. ومن الأهمية بمكان أن يعتمد واضعو السياسات نهجاً استباقياً للتخفيف من آثار الأزمة الصحية والاستجابة لها على حد سواء، استناداً إلى تقييم لمخاطر النزاع القائمة من قبل.

لا يكون بناء السلام أبداً مهمة مباشرة. إننا نعيش في وقت يحتاج فيه مجلس الأمن إلى التكيف مع الأزمة الحالية. وما لم تُـتَّخذ إجراءات سياساتية فعالة تدعم البلدان التي تواجه أشد المخاطر، فقد تضيع المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على أرض الواقع في ميادين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل استكشاف سبل تعزيز الوقاية ونظم الكشف المبكر والإجراءات التنفيذية لتجنب النزاعات، على أساس نهج يأخذ في الاعتبار العناصر المترابطة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ويجب أن يرى المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن جائحة فيروس كورونا فرصــة لمعالجة عوامل الخطر التي تهدد بالعنف في البلدان المتضــررة من النزاع. ومن المهم تحديد الفرص المتاحة لتعزيز المؤمسات الوطنية.

إن الصحة والسلام أمران مترابطان. ويجب أن نعترف بأنه في حين أن السلام شرط مسبق لمجتمع سليم، فإن الصحة يمكن أن تكون أيضاً جسراً نحو السلام عن طريق تقديم الخدمات على نحو منصف.

وفي الختام، تعلق غواتيمالا أهمية كبيرة على جهود بناء السلام في جميع أنحاء العالم. إن منع نشوب النزاعات أمر بالغ الأهمية من أجل الحفاظ على السلام وتحقيق أهداف التتمية المستدامة مع تنفيذ نهج شامل للمنظومة بأسرها يجمع بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وقد أظهرت لنا الجائحة أهمية حشد الجهود في جميع أنحاء العالم لبناء مجتمعات قادرة على الصمود والاستثمار في الخطط الاجتماعية، ولا سيما النظم الصحية والاقتصادية، من أجل تلبية احتياجات سكاننا.

20-10786 **70/126** 

## بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

نشكر البعثة الدائمة لإندونيسيا، بصفتها رئيسة لمجلس الأمن، على عقد مناقشة اليوم الهامة في إطار بند جدول الأعمال "بناء السلام والحفاظ عليه"، تحت موضوع "الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام".

وقد وفرت لنا الإحاطات التي قدمها كل من الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والأمين العام السابق بان كي - مون، والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، أفكاراً مفيدة بشأن الأبعاد المختلفة للتحديات التي نواجهها اليوم.

نحن في خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تتسبب في اضطراب عالمي على نطاق لم يشهده هذا الجيل. ولا تزال الجائحة محتدمة ومن المؤكد أن آثارها، وإن كان من الصعب التنبؤ بها بعبارات دقيقة، ستكون عميقة ومتعددة الأبعاد. ومع ذلك، علينا أن نتذكر أنه في حين يمكن أن تؤدي الجائحات إلى تفاقم العواقب الإنسانية لأي حالة نزاع، وأن تشكل عقبات أمام الأدوات التقليدية لحل النزاعات وصون السلام والأمن، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن جائحة كوفيد-19 تشكل أزمة صحية ذات آثار اقتصادية وإنسانية بعيدة المدى.

وفي اجتماع لمجلس الأمن عقد في 9 نيسان/أبريل، أوجز الأمين العام عدة اتجاهات متصلة بهذه الجائحة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على منع نشوب النزاعات. وتشمل هذه التحديات تآكل الثقة في المؤسسات العامة، وزيادة التوترات المجتمعية المرتبطة بتدابير الاستجابة التي تتخذها الحكومات الوطنية، وتضارب مخاطر الصحة العامة التي تشكلها رغبة الحكومات في احتواء انتشار الفيروس، وتخفيف حالات الإغلاق من أجل تخفيف الأثر على الاقتصادات. كما تستغل بعض الجهات الفاعلة في النزاع المناخ الحالي من عدم اليقين لفرض مخططاتها، بما في ذلك من خلال نشر معلومات مضالة لإثارة الشقاق والعنف، بل وحتى رعاية الهجمات الإرهابية الانتهازية.

إن بناء السلام، كمفهوم، ينطوي أساساً على مجموعة من المبادرات، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، والمصالحة، وبناء المؤسسات، وتعزيز الأطر الديمقراطية، وحماية الحقوق والتنمية. وهناك حاجة إلى مجموعة من عدة عوامل لضمان نجاح أي جهد لبناء السلام في نهاية المطاف. ويجب أن نستخدم هذا النموذج للنظر في بناء السلام في سياق الجائحة.

لقد أثر مرض فيروس كورونا سلباً على جميع المبادرات تقريباً التي تساعد عادة على المساهمة في بناء السلم. وقد أدى هذا، من بعض النواحي، إلى تفاقم حالات النزاع إلى حد أنه يتعين علينا الآن أن نعالج المزيد من الشقاق والنزاعات، فضلاً عن الأزمة الإنسانية المتنامية، بدلاً من معالجة بعض المسائل المهامة الأخرى المتصلة ببناء السلم. وهنا يكمن التحدي الذي نواجهه حالياً. فكيف نحدد أولوياتنا بين الاحتياجات المختلفة؟

لقد ضعفت جهود بناء السلام على الصعيد الوطني والمحاولات الرامية إلى معالجة مختلف جوانب بناء السلام بسبب تحويل الموارد الوطنية إلى معالجة المسائل الإنسانية الأكثر إلحاحاً المتعلقة بالحياة والموت. كما تقلصت فرص إيجاد حلول مبتكرة. فعلى سبيل المثال، ينبغى تعزيز استخدام الحلول الرقمية

لتقريب المجتمعات المحلية، لا سيما من خلال تبادل المعلومات المنقذة للحياة عن كيفية النجاة من هذه الجائحة، وإشراك النساء والشباب في تعزيز التماسك الاجتماعي، ولكن يتطلب ذلك دعماً دولياً قوياً.

كما أثر مرض فيروس كورونا على الدعم الدولي للنهج التي تدعم بناء السلام بسبب الانقطاعات الحاصلة في السفر الدولي والتجارة العالمية وانخفاض الموارد حتى لأغنى الدول. وبالتالي، من المهم أن تنظر الجهات الفاعلة الدولية في نماذج للتنمية الدولية والعمل الإنساني لا تعزز الاستجابة الوطنية لمرض كورونا فحسب، بل تعزز أيضاً الركائز الأساسية لبناء السلام. وعندما تتضاءل الموارد الوطنية والدولية، يصبح تحديد الأولويات أمراً أساسياً.

وعلينا ألا ننسى أن النزاع والعنف هما أكبر عائقين أمام التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذا أدت التوترات حول ندرة الغذاء أو انهيار الثقة بين المدنيين أو الشائعات حول الفيروس إلى تأجيج العنف والشقاق، فستقوَّض الجهود الأساسية للحد من انتشار الفيروس وسيتراجع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. ووفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020، من المتوقع أن يقع مجددا في براثن الفقر المدقع ما يقدر بنحو 71 مليون شخص في عام 2020.

وتساهم الهند إيجابيا في تحقيق السلام والأمن الدوليين. فنحن بلد رئيسي مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال النساء من حفظة السلام. وبوصفها صاحبة مصلحة تتحلى بالمسؤولية في سلاسل الإمداد الصحية العالمية، وعلى الرغم من الضيغوط التي تواجه كفالة الإمدادات الطبية محليا، ضمنت الهند حصول أكثر من 150 بلدا على العقاقير الأساسية والخدمات الطبية والمعدات الطبية في الوقت المناسب من أجل مكافحة الجائحة. واستجابت الهند أيضا لطلب الأمين العام بالتحسين الفوري للمرافق الطبية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالموافقة على نشر مزيد من الموظفين الطبيين والمعدات الطبية في المستشفيين العسكريين في غوما وجوبا، التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على التوالي.

وبالنظر إلى سياق الجائحة، فإن الهند لديها الاقتراحات العشرة التالية: أولا، ينبغي أن ينصب تركيزنا الفوري على كفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية لأي مجتمع في حالة نزاع حتى لا يصبح عدم توافر السلع والخدمات للوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات هو نفسه الأساس لمزيد من النزاع.

ثانيا، ينبغي للحكومات الوطنية أن تدعم بناة السلام المحليين وأن تتعاون معهم للمساعدة في تصميم وقيادة جهود التوعية والاستجابة فيما يتعلق بكوفيد-19 للمساعدة في الحد من استمرار النزاع ومنع اندلاع العنف وتكييف عمليات السلام ومواصلتها وإعادة بناء التماسك الاجتماعي.

ثالثا، إذا كنا نريد استمرار بناء السلام، فإنه يجب أن يعتمد على المؤسسات وليس على الأفراد. وبالتالي، ينبغي عدم المساس بتعزيز المؤسسات الوطنية، إلى جانب النهوض بالهياكل الديمقراطية، في مواجهة الأزمة الناشئة عن الجائحة. ولا يمكن أن تكون العوامل الأخرى، مثل تلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتنازعة بصورة منصفة وتعزبز حقوق الإنسان، فعالة إلا عندما تكون المؤسسات قوية.

رابعا، من الواضح أن ثمة حاجة إلى نهج تعاونية محورها الإنسان، وهي أمر في صميم أعمال بناء السلام. كما أننا بحاجة إلى نُهج قوامها القدرة على الصمود والتي يمكن أن تعزز القدرات والمهارات والسمات المحلية وتُمكن المجتمعات المحلية ليس من الانتعاش فحسب ولكن أيضا من إعادة البناء بشكل أفضل. وتتسم هذه النُهُج لبناء السلام، وهي نُهُج مراعية للنزاع ومراعية للاعتبارات الجنسانية ومراعية لآثار

20-10786 72/126

الصدمات وتتولى زمامها الأطراف المحلية، بالاستدامة وبالكفاءة العالية من حيث التكلفة. ويجب عدم التضحية بها بسبب إعادة تخصيص الأموال على المدى القصير لما تُعتبر استجابات فورية للجائحة. ويجب المواءمة بين الاستجابات القصيرة الأجل والطويلة الأجل في سياق التصدي لكوفيد-19.

خامسا، ينبغي للمانحين والمنظمات الدولية مواصلة دعمهم المالي لبناة السلام المحليين خلال الأزمة والدخول في شراكات معهم. وينبغي أيضا أن يوفروا المرونة اللازمة لإعادة تصميم البرامج على وجه السرعة، فضلا عن إعادة توجيه الموارد للاستجابة لحالات الطوارئ.

سادسا، يجب ضمان الأداء في حفظ السلام. ويتعين على الأمانة العامة أن تجري تقييمات واقعية للوحدات التي يجري اختيارها ونشرها في مناطق البعثات. وينبغي أن تكون عوامل كفاءة القوات شرطا أساسيا لمعايير الاختيار. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن تضمن التقيد بخطط التدريب، بما في ذلك ما يتعلق بالتدريب قبل النشر وفي البعثات، حتى لا تُترك المهام الرئيسية للبعثات للتعلم أثناء العمل.

سابعا، ثمة أهمية حيوية لأن نركز في جهودنا على منع الانزلاق أو الانتكاس إلى النزاع. ويشكل الفقر وانعدام الفرص بعض أصعب العوائق التي تعترض تحقيق السلام المستدام. ولذلك، فإن التنمية ذات أهمية حاسمة وينبغي أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي.

ثامنا، إن ضمان مشاركة المرأة في بناء السلام ليس مسألة تتعلق بحقوق النساء والفتيات فحسب. فالنساء شريكات في غاية الأهمية في دعم الركائز الثلاث للسلام الدائم: الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية. وينبغي نشر القدرات الجنسانية في مبادرات بناء السلام وتعميم تحليل المسائل الرئيسية بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع أعمال الوساطة وإدراج لغة شاملة جنسانيا في اتفاقات السلام.

تاسعا، يجب على بناة السلام أن يحشدوا قواهم لتحديد المعلومات المضللة والتصدي لها. والمشاركة المجتمعية والتواصل الفعال أمران حاسمان في مكافحة "الجائحة المعلوماتية" من المعلومات الكاذبة التى غالباً ما تدفع إلى الخوف والانقسام.

عاشرا، يتعين تقديم المزيد من الدعم لبرامج العلاج النفسي والاجتماعي وعلاج الصدمات النفسية أثناء الأزمة وخلال عملية التعافي.

بينما لا نزال في المراحل الأولى للتكيف مع الواقع الجديد لبناء السلام خلال جائحة عالمية، يجب أن نعيد البناء بشكل أفضل لاستعادة الاستقرار وحفز السلام والازدهار في عالم ربما يكون قد تغير إلى الأبد. ويكمن ضمان التماسك الاجتماعي القوي والتركيز على بناء السلام وتعلم كيفية تعافي المجتمعات والمؤسسات من أزمة من هذا القبيل في صميم عكس مسار أكبر انتكاسة للتتمية البشرية وتحويلها إلى قفزة حاسمة إلى الأمام.

# بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

تؤيد أيرلندا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 29).

مع ظهور جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في بداية عام 2020، كان العالم يواجه بالفعل مستويات قياسية من الاحتياجات الإنسانية والتي كان النزاع أحد أسبابها الرئيسية. واليوم، وإلى جانب الأزمة الصحية المباشرة، ما زالت أيرلندا تشعر بقلق عميق إزاء الأثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتشابكة للمرض واحتمال أن تتسبب هذه الصدمات في نشوب نزاعات جديدة أو تؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة. ولذلك، نود أن نشكر وزيرة الخارجية مرسودي وإندونيسيا على تنظيم المناقشة المفتوحة الهامة اليوم وعلى ضمان التركيز المستمر على هذه التحديات. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومعالي السيد بان كي – مون والسيدة سارة كليف على إحاطاتهم الثاقبة والزاخرة بالمعلومات.

أولا، رحبت أيرلندا ترحيبا قويا بدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وباتخاذ القرار 2532 (2020). وستواصل أيرلندا، بوصفها عضوا جديدا في مجلس الأمن، دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 في البلدان التي توجد في حالات نزاعات مسلحة أو تلك المتضررة من أزمات إنسانية، على النحو الذي ينص عليه القرار.

إن كوفيد-19 يؤثر علينا جميعا. غير أن آثاره السلبية المحتملة تتضاعف بدرجة كبيرة في الدول المتضررة من النزاعات والدول الهشة، حيث تؤدي إلى تضخم مواطن الضعف الموجودة أصلا في النظم الصحية ونظم الحوكمة، وكذلك في تماسك المجتمعات المحلية، مما يشكل ضغوطا إضافية على المناطق الضعيفة أصلا. ففي شرق أفريقيا مثلا، تفاقم التأثير المستمر لتغير المناخ وتفشي الجراد الأن بفعل كوفيد-19.

ومع بدء حدوث الآثار الثانوية لهذه الأزمة العالمية، ستكون الوقاية والاستجابة المبكرة أمراً أساسياً. ولا يمكن المبالغة في أهمية وجود منظومة للأمم المتحدة متسقة ومتضافرة، تركز على بناء السلام والحفاظ عليه. وستختبر الجائحة منظومة الأمم المتحدة وقدرتها على العمل الجماعي والاستفادة من نجاح الإصلاحات الأخيرة التي عملنا جميعا جاهدين لتحقيقها. وللارتقاء إلى مستوى التحدي الذي يشكله كوفيد—19، يتعين علينا تعظيم الآليات القائمة، سواء لتنسيق الأموال أو تدفقها، إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين المعزّز. ونحث المجلس على تعزيز دعمه لعمل جميع الممثلين الخاصيين للأمم المتحدة والبعثات السياسية والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الوطنية والمجتمعات المحلية في بناء السلام وصونه، بما في ذلك من خلال التحليل القوي للنزاعات والوساطة الممكرة.

وبصفتنا عضوا في لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، نرحب بالجهود التي بذلتها اللجنة مبكرا لمناقشة أثر أزمة كوفيد-19 على جهود بناء السلام على الصعيد العالمي وفي إطار المناقشات القطرية الجارية، ولإحاطة مجلس الأمن علما بشأن تلك المناقشات. وبالتعاون مع المنسقين المقيمين، كان صندوق بناء السلام استباقيا في دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية، كما هو الحال في غواتيمالا وكوت ديفوار ومالي، من أجل تكييف المشاريع القائمة لمعالجة أبعاد الجائحة ذات الصلة ببناء السلام والوقاية. ويجب توفير تمويل كاف لصندوق بناء السلام بوصفه الأداة الأولى التي تلجأ إليها المنظمة للحفاظ على السلام في

20-10786 **74/126** 

الحالات المعرضة لخطر النزاعات العنيفة أو المتضررة منها. وإدراكا منها لذلك، فإن أيرلندا ملتزمة بتوفير تمويل متعدد السنوات ويمكن التنبؤ به للصندوق. وكانت مساهمتنا البالغة 6 ملايين يورو على مدى السنوات الثلاث الماضية ضعف الالتزام الأصلى الذي تم التعهد به في عام 2017.

إن الأثر غير المتناسب للجائحة على النساء والفتيات يتجلى من نواح كثيرة، بما في ذلك الآثار الضارة على صحتهن وتعليمهن وسبل عيشهن وأمنهن الغذائي وتغذيتهن وزيادة خطر العنف الجنساني. ويجب عدم تجاهل ذلك. وفي الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب أن نواصل إعلاء صوت النساء والفتيات خلال عمليات بناء السلام والإنعاش.

ويظل دعم توليّ السلطات المحلية لزمام الأمور وتحسين القيادة وتوسيع نطاق الإدماج في سياق النزاعات والأوضاع الهشة، مع إيلاء اهتمام خاص للشؤون الجنسانية والشباب، يكتسي أهمية حاسمة في الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه على نحو فعال. ولدينا أمثلة عديدة على فعالية هذا النهج في الاستجابة للإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبريا، ونثني على جهود المجتمع المدني لتسليط الضوء على هذه المسائل الحاسمة ومعالجتها.

ويطرح كوفيد – 19 تحديات فريدة ومعقدة أمام بعثات حفظ السلم. ويجب أن تظل وحدات الأمم المتحدة مراعية لاحتياجات البلد المضيف والسكان المحليين أثناء تنفيذ الولايات. ومن المهم للغاية أن يُنظر إلى الأمم المتحدة على أنها جزء من الحل لا على أنها جزء من المشكلة. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لحماية السكان المحليين وحفظة السلام من كوفيد – 19 ونحث على الامتثال الكامل لها. إن الأزمة الحالية اختبار لنا جميعا ولكنها تثبت أيضا أن أمن كل منا مترابط ترابط لا ينفصم. وعلى حد تعبير مايك ريان من منظمة الصححة العالمية، "لا أحد منا آمن ما لم ننعم جميعا بالأمان". وبينما هناك مطالب محلية كبيرة على الموارد، يجب ألا يغيب عن بالنا الفوائد التي نجنيها جميعا من الحد من النزاعات ومنع نشوبها. ويجب أن نضمن تزويد بعثاتنا بالموارد الكافية للاضطلاع بالمهام التي نطبها منها. وفي إطار البعثات، يشكل التصدي للجائحة من منظور حماية المدنيين أمرا حيويا. ويجب على البعثات أن تستفيد من العشات، بما في ذلك الاتصالات الاستراتيجية والتوعية والمشاركة والتعاون المدني - العسكري والأصول الطبية وإشراك القادة الرئيسيين، من أجل معالجة الشواغل المتصلة بحماية المدنيين بطريقة شاملة ومتكاملة.

# بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تؤيد إيطاليا البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (المرفق 29).

وتود إيطاليا أن تشكر إندونيسيا على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن الجوائح والتحديات التي تواجه الحفاظ على السلام.

لقد أظهرت لنا جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الحاجة إلى تعزيز استجابة منسقة متعددة الأطراف. وفي الوقت نفسه، تشكل الصحة العالمية شرطًا أساسيًا مسبقا للسلام والاستقرار والازدهار، وهي نتفاعل مع الصلة الثلاثية القائمة بين السلم والعمل الإنساني والتنمية.

ولهذا السبب، دعمت إيطاليا بقوة، منذ بداية هذه الحالة الطارئة العالمية، التضامن الدولي وبناء تحالف دولي للنهوض بالبحوث الرامية للتوصل إلى لقاح لكوفيد-19. وقد جعلت إيطاليا من أولوياتها الثابتة تعزيز حصول الجميع على اللقاح وغيره من العلاجات المنقذة للحياة، مثل العلاجات والتشخيص، على قدم المساواة لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

ونفخر بأننا كنا من بين المروجين – في شراكة مع الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الرئيسيين – لمؤتمري إعلان التبرعات للاستجابة العالمية لفيروس كورونا المعقودين في 4 أيار/مايو و 27 حزيران/يونيه، واللذين جمعا ما يقرب من 16 بليون يورو من أجل حصول الجميع بصورة منصفة على اللقاحات والعلاجات والتشخيصات لمكافحة كوفيد–19. كما كنا من بين رواد مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد–19 ومن المساهمين الرئيسيين في آلية كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد–19 على الصعيد العالمي من خلال الالتزام المسبق لتحالف غافي بالطرح في الأسواق، والذي سيضمن حصول البلدان النامية على اللقاح.

وتعتقد إيطاليا أن زيادة دعمنا للبلدان الأكثر ضعفا لا تزال أولوية مطلقة، وهو ما سنعززه أيضا في سياق الرئاسة الإيطالية المقبلة لمجموعة العشرين في عام 2021.

وبالإضافة إلى أثر الجائحة الشديد على الصحة العامة وحقوق الإنسان والظروف الاجتماعية والاقتصادية، فقد أدت إلى تفاقم المخاطر القائمة التي تهدد صون السلام والأمن الدوليين وعرقلت إيصال المعونة الإنسانية اللازمة. وتتطلب الأزمة المتعددة الأبعاد نهجا متعدد الأبعاد واستجابة من الأمم المتحدة، التي هي في صميم خطة الحفاظ على السلام. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإننا نشيد بقيادة الأمين العام والمبادرات المتعددة للتصدي لجائحة كوفيد-19 المتعددة الجوانب. وزحب باتخاذ القرار 2532 (2020)، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وخلال الأشهر المقبلة، هناك عدة مجالات ذات أولوية وإيطاليا على استعداد للإسهام فيها.

وفي حالة الطوارئ الراهنة، ثمة أهمية قصوى لأن يحصل الجميع على غذاء مأمون ومغذ وكاف. وبهذه الروح، تلتزم إيطاليا بدعم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى منع حدوث أزمة غذائية عالمية. وما فتئنا نروج لتحالف غذائي من خلال منظمة الأغذية والزراعة لحشد الخبرات

20-10786 **76/126** 

وتقديم الدعم في مجال السياسات وإتاحة مجال للحوار وتشجيع المبادرات التي تركز على إنشاء نُظم غذائية أكثر مرونة واستدامة.

وقد ذكرتنا الجائحة أيضا بأهمية التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وتتعرض النساء والفتيات بشكل خاص للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف العائلي، كما تعانين من تقاسم غير متساو للمسؤوليات. وفي الوقت ذاته، تقف النساء، اللائي يشكلن أغلبية العاملين في المجال الصحي، في طليعة الاستجابة وسيُشكلن العمود الفقري للانتعاش في المجتمعات المحلية. ويجب أن نضاعف التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان مشاركة المرأة مشاركة ذات مغزى في عمليات صنع القرار. كما يزيد كوفيد-19 من تفاقم الحالة المأساوية أصلاً للسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع، ولا سيما الفئات الضعيفة، مثل الأطفال والنساء والفتيات. ولهذا السبب، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى ضمان احترام القانون الدولي الإنساني ودعم جهود الأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وفي ظل هذه الظروف العصيبة، تؤدي عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة دورا خاصا في مساعدة المجتمعات المحلية على التعامل مع الجائحة. والدعم الذي تقدمه البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة للمجتمعات المحلية - كما هو الحال بالنسبة لوحدتنا العسكرية الوطنية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - يبين كيف أن عمليات السلام يمكن أن تكون أداة مرنة للحفاظ على السلام والاستقرار. ومن هذا المنظور، التزمنا، مع البلدان الأخرى المساهمة بقوات في الاتحاد الأوروبي، بإبقاء جميع أصولنا العسكرية عند مستوياتها الحالية والامتثال للمبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمانة العامة قبل بضعة أشهر بغية تجنب انتشار الفيروس في البعثات. وتشكل مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام" خطوة أساسية إلى الأمام في تحديث بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويجب تحويل التحديات غير المسبوقة الناجمة عن كوفيد-19 إلى فرص للحفاظ على السلام على جميع المستويات وإثراء عملية استعراض هيكل بناء السلام. ولذلك، ينبغي أن يؤكد الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام أهمية تعزيز الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ووضع استجابات شاملة متسقة للتحديات المعقدة المترابطة. ومن المهم للغاية إشراك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص في هذا الجهد. وتتجلى الطريقة الفعالة الوحيدة لمعالجة آثار الأزمة الحالية في بذل جهد متضافر حقا على الصعيد العالمي.

وينبغي أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى مواصلة دفع سعينا من أجل إيجاد استجابة شاملة للمنظومة بأسرها، تقوم على التنسيق والشراكات والاستخدام المرن للمنابر القائمة. وقامت لجنة بناء السلام، في ظل رئاستها الحالية، بشكل استباقي بتكييف برنامج عملها لمواجهة تحديات الحالة الراهنة، وسيتعين على صندوق بناء السلام القيام بدور حاسم بعد تحسين تمويله. ويجب عليهما حشد استجابة دولية للجائحة تراعي خصوصيات النزاعات وتدعم الجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية وتعزز استجابة منسقة لبناء السلام في مواجهة كوفيد-19.

وستواصل إيطاليا الإسهام في المناقشات الجارية بشأن استعراض هيكل بناء السلام. ويجب أن نتجنب أي تراجع في المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويجب أن يظل جهدنا الجماعي في التصدي لآثار الجائحة منصبا على النهوض بخطة بناء السلام والحفاظ عليه.

# بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيميهيرو

أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الإندونيسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأغتنم هذه الفرصة لأتوسع في شرح آراء اليابان بشأن آثار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على بناء السلام والحفاظ على السلام، التي نوقشت خلال الحوار التفاعلي غير الرسمي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام في 22 تموز /يوليه، والتي كان من دواعي سرور اليابان أن تشارك فيها بصفتها نائبة لرئيس لجنة بناء السلام لهذا العام.

وهذا يتطلب الكثير من الوقت والجهد. إن الآثار السلبية لكوفيد-19 هائلة. فبالإضافة إلى التهديد الصحي الخطير، هناك التداعيات الاقتصادية وفقدان الوظائف والدخل وتعطل سلاسل الإمداد وانعدام الأمن الغذائي وعدم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وزيادة الفقر وعدم المساواة وتصاعد التوترات المجتمعية، والقائمة تطول، وكلها تجعل من هذه الجائحة أزمة أمن بشري غير مسبوقة.

يسلم القرار 2532 (2020) بأن المكاسب التي حققتها البلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان الخارجة من النزاعات يمكن أن ينعكس مسارها بسبب هذه الجائحة ويقر بالتأثير السلبي غير المتناسب على الفئات الضعيفة. إننا نرحب باتخاذ هذا القرار الذي يذكرنا بمسؤولياتنا الجماعية عن ضمان عدم عكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

وينبغي السعي إلى أي استجابة لكوفيد-19 من خلال منظور الأمن البشري. فالجائحة تشكل تهديدا متعدد الأوجه لبقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم، ما يؤدي إلى اضطراب التماسك الاجتماعي وتفاقم التوترات. ولذلك، من الضروري إيلاء اهتمام أوثق للترابط بين السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية. إن المشاركة المتسقة والمنسقة من قبل منظومة الأمم المتحدة حاسمة لتحقيق استجابة متكاملة متعددة القطاعات على نطاق العلاقة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية. وينبغي علاوة على ذلك زيادة تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة النقليدية والناشئة على الصعيد الثنائي والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدنى والقطاع الخاص.

إن لدى لجنة بناء السلام الكثير لتقدمه. فقد عملت لجنة بناء السلام بلا كلل منذ بداية الجائحة لتسليط الضوء على الحالة في مختلف البلدان والمناطق، مستفيدة من دورها التجسيري الفريد لتيسير التعاون والتنسيق فيما بين جهات فاعلة متعددة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويمكن للجنة بناء السلام، وينبغي لها، أن تدعم مجلس الأمن بتقديم مشورة قيمة وتبادل الدروس المستفادة والخبرات المتنوعة المتراكمة. ويسرنا أن نرى المجلس يتخذ خطوات لزيادة الانخراط مع لجنة بناء السلام، بما في ذلك في حوار تفاعلي غير رسمي عقد مؤخرا، حيث رأينا رغبة أعضاء المجلس واستعدادهم للاستفادة من إسهامات لجنة بناء السلام.

وتكتسي الملكية الوطنية المدعومة بقيادة معقولة أهمية بالغة لبناء السلام والحفاظ عليه. بيد أن القيادات الوطنية تتعرض للاختبار بسبب كوفيد-19، إذ أنه يهاجم النظم الصحية الضعيفة ويعرقل الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، فضلا عن تأخير الإصلاحات المؤسسية في القطاعين السياسي والأمني. فيمكن للمجتمع أن ينعم بالسلام عندما يثق الناس في حكومتهم. وتسهم المؤسسات القوية والسليمة في تعزيز مصداقية الحكومة والحد من أوجه الضعف وزرع ثقة الشعب في حكومته. ويتبح لنا

20-10786 **78/126** 

استعراض هيكل بناء السلام لعام 2020 فرصة مثالية لإعادة تركيز طاقتنا على هذه المسائل الحاسمة، ولا سيما أهمية بناء المؤسسات، في سياق بناء السلام والحفاظ عليه.

فنحن أقوى معا. وقد رأينا في لجنة بناء السلام دولا أعضاء تلتف حول البلدان التي جاءت إلى اللجنة لمناقشة جهودها لبناء السلام وتتبادل تجاربها ودروسها المستفادة وإظهار دعمها وتضامنها. وقد جعلني هذا أؤمن بأننا نستطيع – وسنتمكن من – تجاوز هذه الأزمة ومن أن نعيد البناء معا بشكل أفضل.

# بيان القائمة بأعمال كينيا لدى الأمم المتحدة، سوزان موانغي

تتخذ الحكومات في جميع أنحاء العالم، مع استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تدابير لمعالجة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة للجائحة على سكانها. إن التحديات متعددة الأوجه، بالنسبة لمعظم البلدان. ولذلك، تثني كينيا على إندونيسيا على عرض الواقع العالمي للجوائح وآثارها على بناء السلام واستدامة السلام على مجلس الأمن للنظر فيها.

وتجري الجهود الرامية إلى تسطيح المنحنى في خضم حقائق متنوعة في سلسلة النزاع والسلام المتصلة. وتعدد هذه التحديات هو في الواقع اختبار لإدارة الأزمات الدولية. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يكون للمجلس إطار راسخ للتخفيف من خطر الجوائح في المستقبل، بما في ذلك في مجالات الحفاظ على السلام والصحة والأمن الاقتصادي. كما ثبت أن تغير المناخ والتحديات البيئية تشكل عقبات إضافية يتعين على البلدان التغلب عليها خلال هذه الجائحة. وتتصدى كينيا وبلدان أخرى في القرن الأفريقي ومنطقة وسط أفريقيا لهذه الجائحة في خضم حالات طوارئ أخرى متنافسة، بما في ذلك الفيضانات وموجات غزو الجراد.

وقد أظهرت الإحاطات المختلفة التي قدمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام السابق ابان كي – مون والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي، أن للجوائح آثارا متعددة الجوانب على السلام والأمن وتؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية ناهيك عن عكس اتجاه بناء السلام وتحقيق مكاسب التنمية مع ما يترتب عن ذلك من آثار غير متناسبة على أشد الغئات فقرا وضعفا. ولذلك، لا يمكن معالجة الجوائح فقط كشواغل صحية، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات والبلدان الخارجة من النزاعات. ومن المهم للغاية، في ذلك الصدد، تعزيز القدرات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

ونظراً لأثر كوفيد-19 الكبير على الاقتصاد العالمي، فإن ثمة احتمالا أكبر لخسارة المكاسب التي تحققت في كفالة الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتطوير الصناعة المحلية والتكامل الإقليمي. فقد شهدنا انتكاسات كبيرة خلال أزمة إيبولا في غرب أفريقيا في الفترة 2014-2015، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى تحديد الأولويات والاستثمار وتحديد شركاء أمنيين جدد، بما في ذلك خبراء الصحة والتكنولوجيا، لبناء بنية تحديد قادرة على الصمود.

ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة أثر كوفيد-19 حاسم. فقد واصل الاتحاد الأفريقي مناصرة عمل المنطقة في تضامن مع جهود التخفيف الجارية من خلال المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها لضمان عدم تخلف أفريقيا عن الركب عندما يتعلق الأمر بإنتاج اللقاحات والمعدات الأساسية.

وتشكل حالات الهشاشة والنزاعات القائمة بعض العوامل التي يمكن أن تحول الأزمة الصحية إلى تهديد أمني. ويقف الأثر الذي تحدثه الجائحة في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، على سبيل المثال في منطقة الساحل والقرن الأفريقي ومناطق أخرى تشهد حالات نزاع طويلة الأمد، دليلا على أن الجوائح يمكن أن تشكل تهديدا متغيّرا للسلام. كما إن هذه الأزمة الصحية تنطوي كذلك على إمكانية إنشاء منصة يمكن

20-10786 **80/126** 

فيها للتطرف العنيف والإرهاب أن يزدادا ازدهارا، وقد أثبتت أنها تؤدي إلى انقطاع مفاوضات السلام الجارية. وفي هذا الصدد، تدعم كينيا دعوة الأمين العام، في 23 آذار /مارس، إلى إسكات المدافع على الصعيد العالمي. كما إننا نؤيد تماما دعوة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فكي محمد، في 8 نيسان/أبريل، إلى أن نركز جميعا على مكافحة كوفيد-19 كمجتمع عالمي موحد.

كما إن لكوفيد-19 تأثيرا بالغا على عمليات السلام في سلام في سلام. وبالمثل، فإن تدفقات المعونة الإنسانية ومفاوضات السلام الجارية بين الأطراف المتحاربة قد تأثرت أيضا بشكل سلبي، ولا سيما في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. ويشيد وفد بلدي في ذلك الصدد بتضحيات حفظة السلام وبناة السلام المحليين وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات النسائية والشبابية والمجتمع المدني والعاملين في مجال الصحة في أفريقيا وعلى الصعيد العالمي.

وسيكفل تنفيذ وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي استمرار عمليات السلام في تنفيذ ولاياتها في أوقات الأزمات الصحية. كما ستواصل السياسات الوطنية والإقليمية التي تشمل تدابير الشفافية والمساءلة خلال الأوبئة ضـــمان ســـلامة جميع الموظفين، بما في ذلك حرية نقل المعونة الإنسانية إلى أشــد الفئات ضعفا.

وشهدنا أيضا المساهمة الأساسية للنساء في عمليات السلام، لا سيما النساء بوصفهن من القيادات المجتمعية وأيضا من العاملين في مجال الصحة في الخطوط الأمامية. غير أن النساء والفتيات قد تضررن أيضاً بشكل غير متناسب من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية للوباء. وتتيح الحالة الأمنية المتصلة بالأوبئة فرصة هامة لتوسيع نطاق التوصيات القائمة الواردة في القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والتعجيل بتنفيذها، ولا سيما فيما يتعلق بركائز المشاركة والحماية والوقاية والشراكة في إطار الوباء.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع الدولي، بناء على طلب أصحاب المصلحة الوطنيين، أن يحشد الدعم للبلدان الهشة ويقدم المساندة لبناء هياكل أساسية مرنة للحوكمة، لا سيما نظم الرعاية الصحية، وأن يكفل تدريب الموظفين وتوفير المعدات الأساسية. وتيسير الوصول إلى المرافق الصحية القادرة على أداء وظائفها يمكن أن يؤدي إلى التخفيف من المخاطر التي تشكلها العلاقة بين الصحة وانعدام الأمن.

وقد وضع الوباء أيضا عبئا هائلا على نظم الرعاية الصحية الوطنية والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن مستوى النتمية في البلد. وبالتالي، فإن الأزمة الصحية تنطوي أيضا على إمكانية تفاقم التخلف بوصفها عاملا مُحفزا لعدم الاستقرار، ولا سيما في الاقتصادات الضعيفة أصلا. ولذلك فإن التمويل المستدام ضروري لاستدامة الهياكل الأساسية الحيوية. وينبغي اتباع نهج متعدد التخصصات لمواءمة الاستجابات الطبية والعامة والسياسية للتصدي للأوبئة.

وفي الختام، يحتاج المجلس أيضا إلى البدء في استشراف المستقبل فيما يتعلق بما سيكون عليه العالم بعد كوفيد-19 بالنسبة للنساء والأطفال والمشردين والسكان المهمشين والضعفاء في البلدان والمناطق المتضررة من النزاعات والمناطق الهشة. وسيكون من الأهمية بمكان، بالشراكة مع هيئات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها الأخرى، ولا سيما لجنة بناء السلام، البدء في الاستفادة من الاستنتاجات والتقارير التي توصل إليها أصحاب المصلحة الوطنيون والإقليميون والدوليون بشأن هذه العلاقة بين الصحة والسلام، بما في ذلك الأثر الجنساني وغير المتناسب لكوفيد-19، من أجل وضع مبادئ توجيهية وتوصيات مستنيرة ومحددة السياق في المستقبل.

# بيان الممثلة الدائمة لقيرغيزستان لدى الأمم المتحدة، السيدة ميرغول مولدويسايفا

بادي ذي بدء، أود أعرب عن امتناني لجمهورية إندونيسيا على دعوتنا إلى المشاركة في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم. ونود أن ننثني عليكم، سيدي، لإدراجكم هذه المسالة الحاسمة في الوقت المناسب في جدول أعمال هذا الشهر للنظر فيها خلال رئاستكم. وأود أن أشكر أنطونيو غوتيريش، الأمين العام؛ والسيد بان كي – مون، الأمين العام السابق؛ والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي، جامعة نيويورك، على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أشكر منظمي حدث اليوم على إتاحة الفرصة لي للتكلم عن هذا الموضوع الهام المعنون "الأويئة وتحديات الحفاظ على المسلام".

نلاحظ ببالغ القلق الخطر الذي يهدد صحة الإنسان وسلامته ورفاهه بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي لا يزال ينتشر في جميع أنحاء العالم، ونسترعي الانتباه إلى العواقب غير المسبوقة لهذا الوباء، بما في ذلك الاضطرابات الخطيرة في الحياة العامة والتنمية الاقتصادية، فضلا عن التحديات في مجال السفر والتجارة العالمية، وتغير المناخ والأزمات الإنسانية وأزمات الهجرة، والفقر المتزايد وتزايد عدم المساواة، وآثارها الضارة على رفاه الإنسان والأمن الدولي على حد سواء، مما سيعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس ويعوق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ضمن أطرها الزمنية المحددة.

وكان لظهور كوفيد-19 وانتشاره السريع على نطاق عالمي أثر شديد على الدول المتضررة من النزاعات. ونلاحظ ببالغ القلق استمرار انتشار وباء فيروس كورونا في جميع مناطق العالم، مما يشكل تهديدا كبيرا لصحة البشر وسلامتهم. ومن الواضح أن الشعوب في الدول المتضررة من النزاعات تدفع الثمن الأكبر في مكافحة وباء كوفيد-19، وبحدث هذا في ظل النزاعات المسلحة المستمرة.

وتتطلب الحالة الراهنة توحيد جهودنا على الفور واتخاذ المجتمع الدولي بأسره لإجراءات حاسمة. وفي هذا الصدد، لا يمكن التقليل من شأن الدور المركزي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. وبالنظر إلى ذلك، تؤيد جمهورية قيرغيزســـتان دعوة الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، إلى وقف لإطلاق النار على الصحيد العالمي وتعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي بنجاح لوباء كوفيد-19. ونرحب بالقرار 2532 (2020)، الذي يطالب بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، ويدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه الخاصون ومبعوثوه الخاصون في هذا الصدد.

وتدعو الحاجة إلى تعزيز التعاون الإنمائي وزيادة فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة، لا سيما في سياق الوباء العالمي، ونناشد المانحين الذين لم يفعلوا ذلك بعد أن يكثفوا جهودهم للوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونؤكد من جديد تأييدنا لقراري الجمعية العامة 74/270 بشأن التضامن العالمي لمكافحة كوفيد- 19، و 74/274 بشأن التعاون الدولي لضمان الحصول على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية على الصعيد العالمي لمواجهة كوفيد-19. ونشعر بقلق عميق إزاء تأثير مستويات الديون المرتفعة على قدرة

20-10786 **82/126** 

البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، على الصمود أمام أثر الصدمة الناجمة عن كوفيد-19 والاستثمار في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها مجموعة العشرين من أجل وقف سداد خدمة الديون على أساس محدد زمنيا، كما نرحب بالتدابير التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوفير السيولة وغيرها من تدابير الدعم لتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية، وندعو جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى معالجة أوجه الضعف الناجمة عن المديونية، مع إيلاء اعتبار خاص للبلدان التي تعاني من أوضاع خاصة، وتقديم المساعدة في الاستجابة للوباء والتعافي منه. وندعو بصفة خاصة جميع المانحين إلى النظر في تخصيص أموال لشراء الأدوية والمعدات اللازمة وتنفيذ تدابير إضافية لمساعدة أكثر الدول ضعفا. وعلاوة على ذلك، ونظرا للعجز الحاد في الموظفين الطبيين أثناء جائحة كوفيد—19، ينبغي لجميع أعضاء الأمم المتحدة اتخاذ تدابير جادة لحماية العاملين الطبيين والهياكل الأساسية الطبية والنظر في إمكانية إرسال متطوعين ومجموعات طبية إلى البلدان الأكثر تضررا.

وخلال هذا الوقت العصيب الذي يواجهه المجتمع الدولي، تؤيد جمهورية قيرغيزمستان تأييدا تاما الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها في حل المشاكل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين وإقامة العلاقات الودية بين الأمم والتعاون في حل مشاكل التنمية والحد من الفقر وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الأمراض والتصدي لتفشي كوفيد-19 في سياق السلام والأمن في العالم.

ونعتقد أن دور مجلس الأمن، بالنظر إلى المسائل القائمة والناشئة المتعلقة بوباء كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، ينبغي تعزيزه قدر الإمكان. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا كاملا التسوية السلمية للنزاعات والأزمات الجارية في جميع أنحاء العالم عن طريق تشجيع الحوار بين جميع القوى السياسية والعسكرية تحت رعاية الأمم المتحدة. وبصفة خاصة، تولي جمهورية قيرغيزستان اهتماماً وثيقاً للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام وصنع السلام وحماية المدنيين. وندعو المجتمع الدولي ككل إلى المشاركة بنشاط في تسوية النزاعات الدولية والمحلية، في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي إطار صندوق بناء السلام.

لقد أضاف انتشار تفشي (جائحة كوفيد-19) عبئا آخر لتحقيق أهداف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولكن من المهم جدا اليوم أن نواصل كفالة السلام في جميع الأقاليم ذات الصلة على غرار ما تفعله بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، يؤدي تناوب حفظة السلام في الوقت المناسب دورا هاما كي يتمكنوا من أداء المهام الموكلة إليهم بكفاءة. ومن الضروري أيضا تزويدهم بالوسائل المناسبة من أجل حمايتهم من العدوي بفيروس كورونا.

ولقد ذكرتنا جائحة كوفيد-19 بأقسى الطرق بأننا مرتبطون بعضنا ببعض ارتباطا وثيقا، وبأننا أقوياء فقط بقدر قوة الأضعف من بيننا. ولن يتسنى لنا إنهاء الجائحة والتصدي بفعالية لعواقبها إلا من خلال العمل والتضامن معا. ولن نتمكن من بناء القدرة على الصمود في وجه الجوائح المقبلة وغيرها من التحديات العالمية إلا بالعمل معا. ولا بد أن تكون الأمم المتحدة محورا لجهودنا.

وتعتزم حكومة جمهورية قيرغيزستان مواصلة الدعم والعمل النشط بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين لتحقيق أهدافنا.

# بيان القائم بالأعمال بالإنابة لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، جورج سباربر

تعرب ليختنشتاين عن امتنانها لوزير خارجية إندونيسيا، ريتنو ل. ب. مرسودي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الثانية بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبذلك وضع المجلس أساسا لمشاركة نأمل أن تكون منتظمة بشأن الموضوع الأمني الرئيسي على الصعيد العالمي.

وينبغي أن تسفر هذه المشاركة، عاجلا وليس آجلا، عن نتائج ملموسة استنادا إلى القرار 2532 (2020). وفي سياق التصدي للجائحة يواصل المجلس اتخاذ خطوة هامة بيد أنها غير كافية لاستعراض نموذج السلام والأمن، الذي ثبتت عدم كفايته للوفاء بتوقعات الأعضاء لأن يتصرف المجلس بشكل شامل ووقائي في مواجهة جميع التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وينبغي أن يعطي المجلس الأولوية لدعم الأمن البشري وأن يحلل كيفية الوقاية من التهديدات التي يتعرض لها أو حلها على أفضل نحو، وهو أمر حتمى بالنظر إلى تزايد الأدلة على احتمال تكرار الأزمات ذات الطبيعة المماثلة.

وتتوفر لمجلس الأمن، بعملياته السلمية، أداة قوية لتعزيز السلام المستدام والأمن الشامل. وللأسف، فإن استخدام تلك الأداة يختلف اختلافا كبيرا من حيث التطلعات السياسية والنوعية التقنية. وتمكن المجلس في بعض السياقات، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، من وضع نهج أكثر شمولا إزاء الأمن في ولاياته المتعلقة بحفظ السلام. ولكن لا يزال تعامله مع ولايات حفظ السلام غير متسق ويهيمن عليه النهج العسكري. وتتيح الجائحة الحالية فرصة واضحة لاستعراض ذلك النهج.

وذكرت دول عديدة ما هو واضح سلفا في مجلس الأمن في تموز /يوليه (انظر 8/2020/663): لم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة أن شعر عدد أكبر من الناس بعدم الأمان ليس نتيجة للفيروس نفسه ولكن لآثاره المدمرة أيضا. وشهد العالم قيودا واسعة النطاق على حقوق الإنسان وتزايدا كبيرا في مخاطر الفقر والجوع وأثرا سلبيا هائلا على التعليم وزيادة في عدم المساواة وتصاعدا في التوترات الاجتماعية.

ولذلك السبب، تقدر ليختشتاين أن المجلس قد اختار أن ينظر إلى جائحة كوفيد-19 من منظور الحفاظ على السلام. وبالتالي، أتيحت للمجلس فرصة للترحيب بعمل الأجهزة والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والاستفادة منه. وقد عفا الزمن كثيرا على الاستثنائية التي يبديها مجلس الأمن وكذلك الإطار المقيّد لجدول أعماله. ويتعين تغيير كليهما إذا أراد المجلس الحفاظ على أهمية دوره وشرعيته في ضوء التهديدات الأمنية الحالية. وينبغي توسيع نطاق أشكال التعاون في منظومة الأمم المتحدة بأسرها ويوجد بعض ذلك بالفعل، لا سيما لجنة بناء السلام. ويمكن لمجلس الأمن أن يسهم بشكل بناء في عمل اللجنة، وخاصة المساعدة في إعادة تقييم المعايير اللازمة لإنشاء التشكيلات. وينبغي أن يبدي اهتماما أيضا لإدخال عنصر واضح بشأن العدالة في عمل لجنة بناء السلام – وهو إغفال منع اللجنة من تحقيق أقصى قدر من إمكاناتها منذ إنشائها. وينبغي تصحيح ذلك أيضا في ضوء معايير السلام المستدام الواردة في خطة التتمية المستدامة لعام 2030.

وفي إطار أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، اتفق المجتمع الدولي على أكثر برامج التنمية البشرية طموحا وشمولا، علاوة على أشمل برنامج للأمن البشري وُضع على الإطلاق. ويشمل ذلك اعترافا واضحا بضرورة الحفاظ على السلام استنادا إلى القانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان والتعاون والتضامن

20-10786 **84/126** 

وتعددية الأطراف. والواقع أنها كانت سنقدم نموذجاً للحد بشكل كبير من تأثير الجائحة إذا ما أحرز تقدم أفضل نحو تحقيق هذه الأهداف قبل تفشى المرض.

ولكن توفر أهداف التنمية المستدامة أيضاً مخططا لكيفية إعادة البناء بشكل أفضل بطريقة تُعالج نقاط الضعف في نظامنا الحالي. وبوسع مجلس الأمن وعمليات السلام التابعة أن يضطلعا بدور رئيسي في هذا الصدد. ويمكن أن تساعد عناصر حقوق الإنسان وسيادة القانون في عمليات السلام على إرساء الأسس لمزيد من المؤسسات الخاضعة للمساءلة وتعزيز الإدماج وتقوية العمليات الديمقراطية ومكافحة الفساد وفقا للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، ينبغي أن تشمل ولايات جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطريقة منظمة عناصر قوية وفعالة لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي حين تتباين المعايير في هذا الصدد تباينا كبيرا في مختلف عمليات السلام، ما تزال ليختنشتاين ترى فرصا للتحسين في جميع المجالات. وعلاوة على ذلك، تشعر ليختنشتاين بالقلق إزاء الجهود المتواصلة التي تبذلها بعض الدول لإضعاف هذا البعد من أبعاد عمليات السلام، بما في ذلك الجهود المنتظمة خلال المفاوضات بشأن الميزانية.

وعندما ينظر مجلس الأمن إلى الأمن من منظور أوسع وأعمق، فإن بوسعه أن يكون له أثر إيجابي كما هو الحال في جداول أعماله المواضيعية الحالية. وينبغي للمجلس أن يستخلص الاستنتاجات الصحيحة وأن يكفل إسهامه في المناقشات على نطاق المنظومة برمتها بشأن الآثار الأمنية السلبية للجائحة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مجالات المناخ والتنوع البيولوجي والفقر والجوع والصحة والتعليم ونوع الجنس وحرية التعبير والمعلومات والخصوصية. وقد أرسى المجلس أساسا لعدد محدود من هذه المسائل، بما في ذلك من خلال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن برامجه في مجالي المناخ والأمن. وبنبغي توسيع نطاق ذلك واستكماله بتفاعل مماثل في جميع المجالات الأخرى ذات الصلة بالأمن.

ويعدُ اتخاذ المجلس موقفا أكثر انفتاحا تجاه عمل وخبرات بقية منظومة الأمم المتحدة خطوة أولى ضرورية في هذا الصدد، وسيكون علامة مرحبًا بها على أن مجلس الأمن يدرك أنه جزء لا يتجزأ من الأمم المتحدة التي تسهم في تحقيق الأهداف والمقاصد العامة التي التزم بها المجتمع الدولي من خلال الميثاق والاتفاقات الهامة التي لا حصر لها التي تم التوصل إليها استنادا إليه.

# بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

تشكر مالطة الرئاسة الإندونيسية لمجلس الأمن على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي نظمتها المستوى بشأن الجوائح والتحديات التي تواجه الحفاظ على السلام بعد المناقشة الرفيعة المستوى التي نظمتها ألمانيا الشهر الماضي بشأن الجوائح والأمن، وعلى اتخاذ القرار 2532 (2020) الذي نرحب به، مما يدل على استمرار انخراط مجلس الأمن في هذه المسألة.

تؤيد مالطة تماما البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (المرفق 29) وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

بداية، نود أن نشاطر الزملاء رأيهم القائل بأن الجوائح ليست مجرد أزمات صحية وأنه لا يمكن معالجتها باعتبارها مسائل صحية حصريا. فهناك علامات هامة واضحة بالفعل على أن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يهدد بتعميق الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة أصلا. فالجائحة تؤدي إلى زيادة المخاطر المعروفة بإذكاء نيران النزاعات، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي وخطاب الكراهية والهجرة الجماعية وعدم الاستقرار في المناطق الحدودية وعدم المساواة في توفير السلع والخدمات الأساسية.

قبل انتشار الجائحة، كان 135 مليون شخص يعانون بالفعل من مستويات أزمة انعدام حاد في الأمن الغذائي. وقد أدى مرض فيروس كورونا إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ودفع البلدان إلى حافة المجاعة. وقد تم إبراز أهمية الأمن الغذائي والزراعة في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية، وتم الاعتراف بها كواحدة من الأولويات الاستراتيجية للتخفيف من حدة الوضع.

وإذا لم يكن لدى المزارعين إمكانية الوصول إلى حقولهم أو لم تكن لديهم الوسائل لشراء البذور أو إمكانية الحصول عليها وعلى غيرها من المدخلات للزراعة أو شراء الغذاء لحيواناتهم، فإن مواسم الفلاحة ستضيع وستتخفض الزراعة بشكل كبير وستفقد الحيوانات. وهذا يعني غذاء أقل لتغذية السكان في المناطق الريفية والحضرية على السواء. ويجب أن ندرك على وجه السرعة أننا بحاجة إلى تعزيز جهودنا إذا أردنا أن نعود إلى المسار الصحيح للوفاء بالتزاماتنا بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030. إن القطاع الزراعي أساسي لتوفير الغذاء وضمان الحياة الصحية، وهو نقطة الارتكاز إذا أردنا القضاء على الجوع. ويتعين علينا أن نواصل العمل على تحقيق زراعة أكثر استدامة من خلال تكييف الممارسات المستدامة التي تحترم نظامنا الإيكولوجي وبيئتنا.

كانت مالطة، في وقت سابق من هذا العام، تواجه أزمة في الصادرات الزراعية في ذروة الجائحة. واتخذ قرار بإرسال 500 طن من البطاطا إلى ناميبيا كفعل تضامني مع شعبها بسبب الجفاف الشديد الذي عانت منه. غذت هذه المبادرة حوالي نصف مليون شخص في ناميبيا، ومنعت هدر الأغذية في مالطة، وأشرت عن فرصة تعود بالفائدة على البلدين على المدى الطويل.

إن مرض فيروس كورونا هو عدونا المشترك، وهو ما يتطلب منا أن نفعل المزيد معاً. إن أعمالنا اليوم مستؤثر على أجيال الغد. ولن تصبح رؤيتنا لغد أفضل حقيقة واقعة إلا إذا عملنا اليوم جميعاً معاً. وعلينا أن ندرك أن الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها التغلب على التحديات التي نواجهها حالياً هي اتباع نهج مبتكر والتكيف مع الظروف الجديدة.

20-10786 **86/126** 

ولا يســعنا إلا أن نؤيد الرأي الذي يطرحه البيان (المرفق 29) الذي قدمه المراقب عن الاتحاد الأوروبي بأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السـلم يحتاج إلى التكيف مع النوع الجديد من التحديات التي تواجه العالم، مثل تغير المناخ والتدهور البيئي. وفي ذلك الســياق، ترحب مالطة بالتقرير الأخير للأمين العام عن بناء السـلم والحفاظ عليه (5/2020/773)، الذي يغطي اسـتمرار تنفيذ القرار 262/70 بشـأن اسـتعراض هيكل بناء السلام.

وقبل كل شيء، تعتقد مالطة أننا بحاجة إلى الحفاظ على مستوى عال من الشفافية مع لجنة بناء السلام ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى لكي نزودها على نحو أفضل بالمعلومات الضرورية والصحيحة لتحسين دعم الجهود التي تبذلها البلدان المتضررة من النزاعات للنهوض ببناء السلام والحفاظ على السلام خلال هذه الجائحة وأي جائحة في المستقبل. ويمكن تحقيق هذه الشفافية من خلال تبادل أفضل الممارسات وتبادل المعلومات ومكافحة التضليل. وسيكفل ذلك التضامن المتبادل ويعززه في هذه الأوقات الصعبة.

إننا نشهد الآن النتائج المباشرة والثانوية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تتفاعل مع الأزمات القائمة من قبل، مما يضيف قدرا آخر من التعقيد إلى حالات هشة أصلاً بسبب سنوات من النزاع والتي تشارك في عمليات بناء السلام. تسبب الجائحة مشاكل جديدة وتفاقم المشاكل القائمة، مثل الانقسام الاجتماعي والاقتصادي، وعدم المساواة بين الجنسين، وتزايد انعدام الأمن للنساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى، والصحة العقلية والشواغل النفسية. تتطلب حالات الطوارئ المعقدة سريعة التغير على غرار مرض فيروس كورونا استجابة من جانب المنظومة بأسرها والمجتمع ككل من خلال التنسيق والشراكات والاستخدام الفعال لأدواتنا.

ونتفق على أن هناك علاقة قوية بين منع نشـوب النزاعات العنيفة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتؤيد مالطة جهود الاتحاد الأوروبي لدعم مبادرة الأمين العام لتنسيق استجابة على نطاق الأمم المتحدة، وترحب بالمقترحات الشاملة الواردة في وثائقه المتعلقة بالسياسات التي تتناول أثر مرض فيروس كورونا.

وكما أبرز الزملاء، فإن مرض فيروس كورونا يمثل تهديداً هائلاً للحياة في البلدان التي مزقتها الحروب. إن تأثير تفسي الفيروس قد يرقى إلى مستوى الكارثة. ويشكل مرض كورونا عقبة خطيرة أخرى أمام رفاه السكان المدنيين الضعفاء أصلاً في البلدان المنكوبة بالحرب مثل ليبيا وسورية واليمن، لا سيما عندما يأخذ المرء في الاعتبار حالة ضعف البنية التحتية الصحية وظروف الاكتظاظ في مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً. وقد أدى تفشي المرض مؤخراً إلى زيادة تفاقم الحالة الاقتصادية في مناطق النزاع، مما أدى إلى انخفاض في تسليم المعونة وشلح التحويلات المالية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر وإعاقة الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء.

وللتغلب على تلك التحديات، من الأهمية بمكان أن تكف جميع الأطراف المعنية عن الأعمال العدائية الجارية، وأن تتخذ إجراءات فورية لحماية المدنيين داخل المناطق الخاضعة لسيطرتها الفعلية، وأن تكفل عدم تسييس البنى التحتية الإنسانية من خلال رفع القيود المفروضة على العاملين في المجال الإنساني وإيصال المعونة المنقذة للحياة.

فالجائحات لا تحترم الحدود أو الوظائف أو الرتب. وهي تشكل خطراً على الجنس البشري بأسره وتزيد من تعقيد عمل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الذين يخدمون بالفعل في بيئات صعبة. وينبغي الترحيب بالجهود الدولية التي تسعى إلى معالجة هذه الحالة الخطيرة، مثل دعم الاتحاد الأوروبي لنداء الأمين العام في 23 آذار /مارس من أجل وقف إطلاق النار الفوري على الصعيد العالمي في ضوء الجائحة، فضلاً عن اتخاذ القرار 2532 (2020)، وتوفير منهاج عمل متين ينبغي النظر على أساسه في اتخاذ مزيد من الإجراءات.

وكما أكد الأمين العام في تقريره عن بناء السلام والحفاظ عليه، لا يزال سكان العالم يواجهون زيادة في الفقر وعدم المساواة والاستبعاد، فضلاً عن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن. ومن المؤسف أن الحالة قد تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا. وبات اللاجئون وغيرهم من الأشخاص المشردين بسبب النزاع من بين أكثر الفئات تهميشاً وضعفاً، وهم معرضون بشكل خاص للخطر خلال الجائحة.

وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن الأزمة في سورية اعتباراً من 13 تموز /يوليه، إلى جانب جائحة مرض فيروس كورونا وإغلاق عدد من المعابر التجارية، تعرض للخطر الشديد حماية مجتمعات النازحين التي تواجه بالفعل عقبات في تأمين سبل العيش. ويتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات، لخطر كبير يتمثل في التعرض للعنف وسوء المعاملة والإهمال. ويجب مواصلة دعم المفوضية وشركائها لضمان تابية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، لصالح الجميع.

وفي هذه الأوقات غير المسبوقة، تشعر المرأة بصورة غير متناسبة بتأثير هذه الأزمة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى تزداد في سياقات الهشاشة والنزاعات وحالات الطوارئ. ويجب أن تكون المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في صميم جهود الإنعاش إذا أردنا بناء عالم أكثر سلماً وعدلا وقدرة على الصمود وضمان التصدي الفعال للجائحة، وتعزيز بناء السلام.

وبتضم مالطة إلى الأمين العام في دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى صابغة رؤية مشتركة ومتعددة الأطراف، وإظهار التضامن واستخدام أنظمتنا وقدراتنا المشتركة في جميع أرجاء الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء على نحو كاف في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع وإدامة السلام. إن النهج المتكامل هو أمر أساسي إذا أردنا التخفيف من آثار الجائحات، كما أن إشارك الشركاء أمر بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى. نحن بحاجة إلى التضامن ويجب أن نعزز قدراتنا.

20-10786 **88/126** 

## بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

تود المكسيك في البداية أن تتقدم بالشكر إلى إندونيسيا على عقد هذه المناقشة. لا شك في أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) هي أحد أكبر التحديات التي واجهها المجتمع الدولي منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل 75 عاماً.

إن الدمار الناجم عن الجائحة هو تحد عالمي يتطلب حلولا عالمية. وهو لا يشكل أزمة صحية فحسب، بل وكذلك تحدّيا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا أمام التقدم نحو القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، والعديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى. إننا نواجه اضطرابا متعدد الأبعاد لم يسبق له مثيل، يتفاقم في حالات النزاع وما بعد النزاع.

ونؤكد مجددا دعم المكسيك الذي لا لبس فيه لدعوة الأمين العام والقرار 2532 (2020)، بشأن وقف عام وفوري للأعمال العدائية. والهدنة الإنسانية ضرورية للتصدى للجائحة.

ولا بد من التصدي الفعال للجائحة سعيا للحفاظ على مكاسب بناء السلام والتنمية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وبمرحلة ما بعد النزاع. ومن المرجح أن تزيد آثار الجائحة من حدة التحديات القائمة في مجالات العنف، وعدم المساواة، والفقر، والبطالة، والخدمات الصحية، وحقوق الإنسان، ونظم الحكم الديمقراطي، من بين مجالات أخرى. كما نواجه تحدي التضليل الإعلامي، الذي قد يعوق الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي على نحو ملائم للجائحة.

وبالإضافة إلى العواقب الصحية، تؤثر الجائحة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ويجب على الهيئات والوكالات المتخصصة ذات الصلة أن توفر استجابة منسقة وفي الوقت المناسب استنادا إلى ولاية كل منها.

ولجنة بناء السلام هي هيئة الأمم المتحدة الأقدر على المساعدة في التصدي لبعض تلك التحديات، حيث كان عملها كمفصل بين هيئات الأمم المتحدة وقدرتها على عقد الاجتماعات مفيدين في تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة الرئيسية في البلدان الخارجة من النزاعات. ويعزز هذا الحوار بدوره، العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، مما يسهم في شرعية المجلس. وتحث المكسيك مجلس الأمن على مواصلة الاستفادة من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام.

ولكي تتغلب منظومة الأمم المتحدة على الأزمة الحالية على سبيل الأولوية، يجب أن تفكر في سبل إتاحة اللقاح للجميع عندما يتوفر. ويجب أن نجعل اللقاحات والأدوية والأدوات الوقائية والاختبارات المخبرية والكواشف ومواد الدعم والإمدادات الطبية الأساسية والتشخيصات الجديدة متاحة للجميع، حيث لا أحد آمن حتى يصبح الجميع في مأمن.

وينبغي أن تشكل اللقاحات منفعة عالمية عامة، وينبغي أن تكون - كما قال الأمين العام - لقاحا للشعب، لأن الحل الأكثر فعالية يكمن في تطوير وإنتاج وتوزيع لقاح فعال. وفي ذلك الصدد، يجب أن نكفل التنفيذ الصارم لقرار الجمعية العامة 274/74، الذي قدمته المكسيك وشارك في تقديمه 179 بلدا.

وينبغي لمجلس الأمن أن يحافظ على دعمه للتدابير التي اتخذتها المنظمة لكفالة تمكن عمليات السلام من الاضطلاع بولايتها بفعالية في ظل الظروف الراهنة وأن تظل على يقظة لما قد تحدثه الجائحة من أثر على حالات النزاع المدرجة في جدول أعماله. ويجب أيضا ضامان المرونة وسرعة العمل في سياق متغير.

وترى المكسيك أنه من المهم، لدى تناول الصلات بين الصحة العامة والأمن الدولي، أن ينظر مجلس الأمن بعناية في المسائل التالية. كيف يمكن تعزيز التنسيق مع منظمة الصحة العالمية والهيئات الإقليمية الأخرى والمنظمات غير الحكومية للتصدي للجوائح وغيرها من التحديات الصحية في مناطق النزاع؟ وما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتيسير وصول المساعدات الإنسانية وكفالة سلامة العاملين في المجال الطبي في مناطق النزاع؟ وما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لمكافحة التطرف والتطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب وأعمال الجماعات الإرهابية في سياق الجائحة الحالية؟ وكيف يمكننا استخدام الأدوات المتخصصة المجتمع الدولي أفضل استخدام، مثل اللوائح الصحية الدولية، على أفضل نحو لكفالة اتخاذ القرارات على أساس اعتبارات تقنية وعلمية، وعدم تسييس جدول الأعمال هذا؟

وفي مواجهة هذه الحالة الصحية العالمية الطارئة المتعددة الجوانب، يجب أن نتوصل إلى حلول فعالة متعددة الأطراف تراعي الأسباب الهيكلية للنزاع وتشمل سلسلة السلام بأكملها، مع إدراج مفهوم السلام المستدام كمبدأ إرشادي للإجراءات الوقائية التي تتخذها الأمم المتحدة.

20-10786 **90/126** 

# بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

تود المملكة المغربية أن تهنئ جمهورية إندونيسيا على رئاسيتها لمجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس في هذا العام الذي يتسم بالتحديات. ونرحب بمبادرة الرئاسة الإندونيسية الرامية إلى تركيز اهتمام مجلس الأمن على الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام، ونود أن نشكر معالي السيدة ريتنو مرسودي، وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا، على ترؤسها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الهامة المناسبة من حيث التوقيت.

ولا شك في أن هذه الجلسة تشكل معلما رئيسيا آخر لمجلس الأمن في الاعتراف بأثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على بناء السلام، في أعقاب اعتماد المجلس بالإجماع في 1 تموز/يوليه القرار 2020) في حدث تاريخي.

وعلى مدى بضعة أسابيع فقط، شهدنا للأسف الأثر الضار لجائحة كوفيد-19 على الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. وهذا يجبرنا اليوم على الاعتراف بأن الجوائح على غرار كوفيد-19 تحمل سمات التهديدات المعاصرة والعالمية وغير المتوقعة والمتعددة الأبعاد التي يتعرض لها السلام والأمن، وينبغي اعتبارها كذلك، لأن هذه الآفة العالمية الاستثنائية أثبتت أنها لا تميز بين فئات الدول الأعضاء والسكان.

غير أن التحديات الجديدة والمتقلبة التي نجمت عن الأزمة الصحية العالمية تضر بشكل خاص بالمناطق والدول الأعضاء التي تكافح حاليا من أجل بناء السلام والحفاظ عليه؛ وحماية أمنها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية واستقرارها؛ وتحقيق أهدافها العالمية المستدامة.

وبالفعل، فإن هذا الواقع المؤسف قد دفع المجتمع الدولي إلى أن يدرك بسرعة أن لانتشار الجائحة أثرا تفاقميا لا يمكن إنكاره، وأنه يشكل عاملا مضاعفا للتهديدات، لا سيما فيما يتعلق بتحديات بناء السلام والحفاظ عليه بشكل يومي. وقد تمخض انتشار الجائحة عن عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة، وأدى إلى فرض تدابير تقييدية، ولكنها ضرورية، للاحتواء، مما أعاق الحياة اليومية وسبل العيش.

وفي الدول الأعضاء التي تمر بمرحلة انتقالية أو بمرحلة ما بعد النزاع أو بناء السلام، أدى الجمع بين التحديات القائمة من قبل والتحديات الناشئة إلى إجهاد كبير في المجالات الحيوية الخاضعة أصلا لضغوط كبيرة، مثل قطاع الصحة، وتقديم الخدمات، والأمن الغذائي. وبالنسبة للدول الأعضاء الأخرى، أدى أيضا إلى ارتفاع مستوبات عدم اليقين وهشاشة جهود تنفيذ عمليات السلام والعمليات السياسية الهامة.

وللأسف، يُخشى أن الطابع الملح للجائحة قد صرف انتباه المجتمع الدولي بعيدا عن أولوية البعد الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما بالنسبة للدول الأعضاء في سياقي بناء السلام والحفاظ عليه. ويجدر التنكير بأن الصلة بين السلام والأمن والتنمية قد أصبحت حقيقة واقعة، على النحو الذي يتم إبرازه باستمرار في الأمم المتحدة، بما في ذلك داخل مجلس الأمن.

ويمكن القول بثقة اليوم إن هذه الجائحة بإمكانها التأثير، ليس فقط على استدامة جهود السلام في المستقبل وفي الأجل الطويل، بل من المرجح أيضا أن تقوض مكاسب بناء السلام العالمية التي تحققت حتى الآن بشق الأنفس أو حتى أن تدفعها إلى الوراء. ولذلك يجب أن تستند خطوتنا الجماعية الأولى في

معالجة مسألة الجوائح والتحديات التي تواجه الحفاظ على السلام إلى تقييم دقيق مفاده أن الجائحة تنطوي على إمكانية كبيرة لزعزعة السلام والأمن على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يأتي باستجابات شاملة وكافية وفعالة للتصدي للتهديدات العالمية المشتركة التي لا يمكن التنبؤ بها في المستقبل، مثل الجوائح وآثارها المدمرة، إلا من خلال إجراء تقييم جاد. ولذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنثني كثيرا على حكومات ونساء ورجال وشباب الدول الأعضاء المتضررين من كل من الجائحة والتحديات التي تواجه الحفاظ على المسلام لجهودهم المتواصلة الرامية إلى احتواء ومنع انتشار كوفيد-19 والتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الصحية العالمية.

ولكن إذ تسعى الدول الأعضاء جاهدة إلى الحفاظ على السلام، فإنه لا يمكنها أن تكافح بمفردها الآثار الضارة للجوائح. فالطابع العالمي للجوائح يفرض على المجتمع الدولي أن يعمل في انسجام وأن يعمل على تحقيق استجابة متكاملة ومنسقة. ويرحب المغرب ترحيبا حارا في هذا الصدد بالجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة في المراحل الأولى من الجائحة للتخفيف من حجم وشدة الأزمة العالمية التي لا تعرف حدودا، بما في ذلك من المنظورات الإنسانية والصحية والإنمائية.

ويشيد المغرب إشادة خاصة بالانخراط الاستباقي للأمين العام وجهوده للتعبئة، حيث اتخذ خطوات ومبادرات ملموسة من على شاكلة خطته لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة المحتملة لــــكوفيد- 19، علاوة على تقريره "مسؤولية مشتركة وتضامن عالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19" الذي صــــدر في آذار /مارس 2020 والذي مهد الطريق لإطلاق "إطار الأمم المتحدة للتدابير الاجتماعية - الاقتصادية الفورية لمواجهة كوفيد-19" مؤخرا. فالإطار أداة هامة وسيكون بمثابة ذراع تنفيذي في سياقات بناء السلام والحفاظ عليه. ونرحب بنداءات الأمين العام العديدة، بما فيها تلك التي تدعو الناس إلى أن يتكاتفوا للتصـــدي لجائحة كوفيد-19 وإلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

ويود وفد بلدي أن يشيد إشادة خاصة، بالإضافة إلى الإشادة بالتعبئة الدولية الكبرى، بالرئيس الحالي والرؤساء السابقين لمجلس الأمن الذين لم يدخروا جهدا لضمان استمرارية تصريف الأعمال والشفافية في عمل المجلس طوال المراحل اللاحقة للجائحة. فعلى الرغم من كل التعقيدات الحقيقية والمفترضة التي فرضتها الجائحة، تم النهوض بمسائل ومناقشات هامة طوال أوقات مزدحمة بالعمل وحافلة بالتحديات. وثمة أهمية قصوى لأن يتقيد مجلس الأمن بولايته بإبقاء المسائل الملحة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين قيد نظره وبمواصلة التركيز على الآثار المحددة لكوفيد-19 في مختلف أنحاء العالم وعلى المسائل الأخرى المدرجة على جدول أعمال المجلس.

وقد تُوجت مجموعة الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن لتسليط الضوء بصورة مناسبة على آثار الجائحة وللمساعدة في معالجة آثارها على الحفاظ على السلام بالنجاح باتخاذ القرار التاريخي 2532 (2020) وتنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى. ونشكر الرئاسة الإندونيسية مرة أخرى على جعل مسألة الجوائح والحفاظ على السلام أولوبة لمجلس الأمن.

ولا يسع المغرب، بوصفه رئيس إحدى التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام، إلا أن يشيد بالدور الرائد الذي بادرت اللجنة بالاضطلاع به منذ بداية الأزمة الصحية العالمية بمحاولة تسليط الضوء على مختلف عواقب الجائحة في مختلف أنحاء العالم. وبالفعل، وعلى الرغم من التحديات المعروفة

20-10786 **92/126** 

جدا المتعلقة بالأزمة العالمية اليوم، فإن أمام أعضاء المجتمع الدولي - ولجنة بناء السلام - فرصا تاريخية للتوصل إلى سبل جديدة للتعاون ولبناء شراكات مبتكرة وفعالة من أجل المساعدة في الحفاظ على العمليات الجاربة لبناء السلام والحفاظ عليه.

ونجح القراران المزدوجان الاستشرافيان، 262/70 الصادر عن الجمعية العامة و (2016) 2282 الصادر عن مجلس الأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام، في إتاحة حيز للجنة بناء السلام لتنويع أساليب عملها وتعزيز كفاءتها ومرونتها، بحيث يمكن أن تنخرط بشكل متزايد في المسائل الإقليمية والجامعة ذات الصلة ببناء السلام والحفاظ عليه. ونص هذان القراران كذلك على تقديم دعم أكثر اتساقا وتتسيقا لأولويات بناء السلام الإقليمية وزيادة الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الأمر الذي ثبتت أهميته الحاسمة في الأزمة العالمية الراهنة.

وقد تمكنت لجنة بناء السلام - بفضل مركزها الفريد داخل منظومة الأمم المتحدة بحكم تصميمها - من الاضطلاع بدور بناء في الوقت الراهن، وذلك أساسا من خلال مواصلة الاهتمام بالتحديات التي تؤثر على دول أعضاء ومناطق بعينها؛ ومن المضي قدما بحشد الشركاء الرئيسيين؛ ومن الاستفادة من دورها الاستشاري، لا سيما لمجلس الأمن ولتشكيلاتها القطرية المحددة؛ ومن تجميع الخبرات الواسعة التي حصلت عليها حتى الآن للتوصل إلى طرق مبتكرة للمساعدة في الوقاية من آثار جوائح مثل كوفيد-19 والتخفيف منها، كما فعلت سابقا بالمساعدة التي قدمتها لمكافحة الآثار الضارة لتفشى الأمراض، مثل الإيبولا.

ولكن، وفي سياق الاستعراض الحالي لهيكل بناء السلام لعام 2020، يود المغرب أن يسلط الضوء على أهمية التفكير في الآثار الكارثية التي يمكن أن تحدثها الجوائح على الجهود والمكاسب التي تحققت في مجال الحفاظ على السلام من أجل تمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بشكل أفضل لحدوث جوائح غير متوقعة مستقبلا أو أزمات عالمية مثل الأزمة الحالية.

في الختام، وإذ تتشاطر نفس القلق إزاء تأثير الجوائح على الحفاظ على السلام، فإن المملكة المغربية، بقيادة الملك محمد السادس، تدرس أيضا ضرورة تنفيذ استجابة وقائية قارية لجائحة كوفيد—19 من أجل التغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة. ولأن المغرب يعطي أعلى الأولويات للقارة الأفريقية، أطلق جلالة الملك محمد السادس في 13 نيسان/أبريل مبادرة عملية المنحى مع القادة الأفارقة وفضع أعقاب تفشي جائحة كوفيد—19 مباشرة – استهدفت السماح بتبادل الخبرات والممارسات الجيدة ووضع إطار تشغيلي لدعم جهود البلدان الأفريقية في مختلف مراحل إدارة الجائحة. وأصدر جلالة الملك محمد السادس في 14 حزيران/يونيه تعليماته السامية، في إطار هذه المبادرة، بإرسال مساعدات طبية وقائية أساسية ومعدات وأدوية إلى 20 بلدا أفريقيا لدعمها في مكافحة فيروس كورونا. وتم تصنيع جميع المنتجات والمعدات الواقية في المغرب مؤخرا أن يقدم، علاوة على ذلك، مساهمة لصندوق بناء السلام انطلاقا من إيمانه الراسخ بأن زيادة التعاون والتضامن يمكن أن توفر استجابة للحفاظ على السلام والتصدي للتحديات المرتبطة بأرنمات عالمية مثل الجائحة الحالية.

وبقدر ما يمكن أن تكون عواقب الجوائح وخيمة على الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام وكفالة السلام والأمن العالميين، فإن أمام المجتمع الدولي فرصة تاريخية للتفكير في كيفية الاستعداد بشكل أفضل للأزمات العالمية المستقبلية وإعادة البناء بشكل أفضل، حيث شهدنا جميعا كيف يمكن لجائحة أن تعطل

عمليات بناء السلام الوطنية والإقليمية والتماسك الاجتماعي، ليس ذلك فحسب، بل كذلك أن تقلب حياتنا اليومية ونهج عملنا المعتاد رأسا على عقب تماما. ولذلك، فإننا نشيد بالإصلاحات الحاسمة التي انخرط فيها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في وقت مبكر بغية إعادة هيكلة الأمم المتحدة لجعلها ملائمة للتصدي للتهديدات المعاصرة الجديدة ولخدمة السلام والتتمية بجميع أشكالهما، لا سيما في وقت تحتفل فيه المنظمة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها.

ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما أكثر من أي وقت مضـــى بمد يد العون إلى الدول الأعضاء والمناطق التي تضررت من التحدي المزدوج المتمثل في النكسات التي تواجه الحفاظ على السلام ومكافحة الجائحة، مع الاحترام الكامل لأولوباتها الوطنية وملكيتها.

20-10786 **94/126** 

# بيان الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، كاريل فان أوستيروم

بداية، أود أن أهنئ إندونيسيا على توليها رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. ونشكر الرئاسة الإندونيسية على تنظيمها مناقشة اليوم الهامة والحسنة التوقيت.

لقد أصبح مرض الفيروس كورونا (كوفيد-19) عامل تباين وتسبب في خلافات جيوسياسية واضحة وأكثر حدة. ففي الميدان، يُنظر إلى هذه الجائحة باعتبارها سببا لتفاقم التوترات القائمة في المناطق الهشة وزيادة السخط الشعبي، علاوة على التهديد بعكس المكاسب التي تحققت في مجال بناء السلام. ونرى في المجتمعات التي تتعرض فيها حقوق الإنسان أصلا للضغط، اتجاها لزيادة الحد من حيّزها المدني.

إن الجائحة وآثارها المباشرة وغير المباشرة بحكم تعريفها مسألة تثير القلق العالمي، ما يعني أنه يجب علينا أن نوحد صفوفنا كمجتمع دولي للتصدي لها على نحو عاجل وشامل. وهذا يعني أولا وقبل كل شيء أننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية وفعالة، لا سيما في مجال بناء السلام والحفاظ عليه.

وعليه، نود أن نلفت انتباه مجلس الأمن إلى ثلاثة عناصر أساسية لكي تتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بدورها: أولا، الإصلاحات في الأمم المتحدة. ثانيا، تمويل بناء السلام وثالثاً، الصحة النفسية والدعم النفسى والاجتماعي.

وفيما يتعلق بإصلاحات الأمم المتحدة، فإن جائحة كوفيد-19 تعدّ اختبارا لهذه الإصلاحات من نواح عديدة. فالتحديات المطروحة متعددة الأوجه بحيث لا يمكن التصدي لها بصورة شاملة إلا بإشراك مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة. وبوسعها جميعا أن تسهم بطرق فريدة في تحقيق هدف الحفاظ على السلام. ويتطلب تحقيق السلام المستدام إحراز تقدم مواز في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان. ولذلك، يجب على الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة الموجودة في الميدان أن تواصل التعاون والشراكة أكثر من أي وقت مضى بتوجيه من المنسق المقيم. وبما أن صندوق بناء السلام قد أثبت فعاليته في الجمع بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة على الصعيد القطري، فإن ذلك أحد الأسباب التي تجعلنا من أكبر مانحيه. وبالمثل، قررنا أن نقدم الدعم الفوري لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالتصدي لكوفيد-19 والتعافي منه بوصفه استجابة الأمم المتحدة المركزية للعواقب الشركاء المعني بالتصدي لموفيد-19 والتعافي منه بوصفه استجابة الأمم المتحدة المركزية للعواقب

ثانيا، فيما يتعلق بتمويل بناء السلام، لا تزال جهود بناء السلام ناقصة التمويل إلى حد كبير، وللأسف، حتى إذا استمرت زيادة الاحتياجات نتيجة لهذه الجائحة. وتأمل هولندا أن تواصل تمويلها الكبير لمختلف أدوات بناء السلام المتعددة الأطراف. بيد أن الوقت يتسلم بعدم اليقين وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذا الصدد. وعليه، يجب علينا الاستفادة من استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لنناقش بجدية السبل الكفيلة بزيادة الوسائل المتاحة لبناء السلام بقدر كبير. ونتوقع أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور مهم في هذا الصدد.

ولم تُنفّذ بعد إلى حد كبير المقترحات المالية الواردة في تقرير الأمين العام لعام 2018 عن بناء السلام والحفاظ عليه (\$\S/2018/43). ونتطلع استنادا إلى تقرير الأمين العام الوشيك المتوقع في وقت لاحق

من عام 2020 إلى التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى لإيجاد سبل جديدة ومبتكرة لضمان تمويل أكثر هيكلية وبمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك المنح الرشيد لبناء السلام.

أخيراً، وفيما يتعلق بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، فقد بينت الجائحة ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، على النحو المبين في موجز السياسات الذي قدمه الأمين العام في هذا الصدد. وتكتسي الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي أهمية حاسمة في سياق بناء السلام لتهيئة الظروف اللازمة للحفاظ على السلام. ولتجنب دورة النزاع ومواجهة التفكك الاجتماعي في المجتمعات الهشة، فإن من الضروري إدماج الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في بناء السلام منذ البداية. وتؤدي مؤسسات الحكم المحلي والوطني، بما فيها المؤسسات العاملة في مجال الصحة وإدارة المظالم والعدالة الانتقالية والحوار والمصالحة، دورا محوريا في هذا الجهد.

وتبيّن من خلال جلستي المشاورات اللتين عقدناهما بشأن إدماج هذا العنصر الصحي في بناء السلام في سياق استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام – عُقدت إحداهما مع الخبراء والأخرى مع ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – أن العديد من المشاركين يرغبون في إدراج هذا العنصر الصحي بطريقة معززة في جهود بناء السلام.

وينبغي أن يؤخذ هذا العنصر في الاعتبار بطريقة هيكلية وصريحة في العمليات المتعلقة بتحليل بناء السلام والبرمجة والرصد والتقييم وتعلم الدروس. وتتطلع هولندا إلى مواصلة الإسهام في طرح هذه المسألة في المرحلة الرسمية لاستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام 2020 والعمل مع الكثير من المشاركين في مناقشة اليوم.

20-10786 **96/126** 

# بيان القائم بالأعمال بالنيابة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، سامسون س. إيتيغبوجي

بداية، أود أن أشكر البعثة الدائمة لإندونيسيا على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. ونعرب عن تقديرنا الخاص للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام والسيد بان كي – مون، الأمين العام السابق والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك فضلا عن جميع المتكلمين الآخرين، لتبادل وجهات نظرهم في هذا الموضوع الهام.

ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفته الوطنية.

وتعيد زيادة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الأشهر الأولى من عام 2020 بالفعل تشكيل سياساتنا ومجتمعاتنا واقتصاداتنا على الصعيدين المحلي والعالمي. لكن وبسبب عدم توفر الحصانة بين السكان، فمن المرجح أن يشكل هذا الخطر تهديدا عالميا لفترة طويلة. وأثرت هذه الحالة تأثيرا كبيرا أيضاً على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث كان هذا التأثير أكثر وضوحاً في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

فالأزمة الناجمة عن هذه الجائحة تتجاوز أثرها الصحي المباشر. وأثرت الاستجابات الأولية التي اتخذتها الحكومات لمكافحة الفيروس القاتل، بما في ذلك الإغلاق الفوري للحدود وللقطاعين الرسمي وغير الرسمي، على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي وفقدان الوظائف وزيادة عدم المساواة. وربما تزيد هذه المسائل حدة التحديات القائمة التي يواجهها الهيكل الاجتماعي في جميع البلدان، مما يسبب المزيد من المظالم حيث يصبح السكان الأكثر ضعفا أكثرهم تضررا. وتشكل هذه المسائل في بعض الحالات تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين، لا سيما عندما تحدث عبر الحدود الإقليمية الحساسة.

وتتجلى الآثار الناجمة عن أوجه عدم المساواة الناجمة عن هذه الجائحة داخل المجتمعات وعبر القارات وفيما بين البلدان في وجوه الفئات المحرومة والضعيفة، ولا سيما اللاجئين والمشردين داخليا وملايين الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء العشوائية في جميع أنحاء العالم. وللأسف، لم تبد الاستجابات الحالية للأزمة على المستويات الدولية والوطنية والمحلية حساسية كافية للنزاعات ولم تتخذ نهجا شاملا لبناء السلام. بل أدت إجراءات الإغلاق إلى زيادة مروعة في العنف ضد الشباب والنساء والأطفال، وأثرت على التوترات الاجتماعية والسياسية المستمرة مع عدم الاستجابة الفعالة لمعالجة أوجه عدم المساواة في حماية حقوق الإنسان حتى عندما تؤدي عدم معالجتها إلى تقويض القيم الديمقراطية.

وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات، حيث يعاني السكان بالفعل من مخاطر متعددة وذات الصلة بالجائحة، تفاقمت الحالة بسبب عدم الوصول إلى الأسواق وتعطيل سلاسل الإمداد وتقييد التنقل، مما أدى إلى إغلاق الأسواق. ويشكل عدم الحفاظ على التباعد البدني بين السكان حيث لا تتوفر المرافق الصحية ومرافق الصرف الصحي الكافية، لا سيما في المخيمات، سيناريو آخر من التحديات الأمنية مع احتمال ارتفاع معدل الإصابات التي قد تنتشر إلى المجتمعات المجاورة. ولذلك كشفت جائحة كوفيد-19 عن جوانب عدم المساواة، فضلا عن القدرة على الصمود والانتعاش.

وربما كانت النساء أكثر المتضررين من آثار الجائحة. وفي حين تعين على النساء الحفاظ على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للأسر على الرغم من فقدان الوظائف، فقد تعرضن على قدم المساواة للعنف المنزلي وغيره من الظروف السيئة. بيد أن المرأة تجلب منظورا فريدا لعملية بناء السلام. ولهذا السبب ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على المسائل الجنسانية في أطر السياسات التي تشمل اتخاذ القرارات ومبادرات بناء السلام.

وقد أبرزت جميع العوامل المرتبطة بالأزمة أنماطاً جديدة من التهميش بطريقة مباشرة جداً وتتيح فرصاً لإيجاد حوار شامل حول المسائل الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وضرورة وصول الحكومات إلى المناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات. ورغم أن خطر العنف قد يكون ازداد خلال الجائحة، فإن إعادة البناء على نحو أفضل هي أيضاً فرصة لتعزيز المجتمعات السلمية، بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى بذل جهود أكثر تأنياً من جانب الحكومات لضمان قدرة البلدان على اجتياز الأزمة الصحية وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية، مع تقليل النزاع الاجتماعي إلى أدنى حد.

وعلاوة على ذلك، فإن التحديات التي تفرضها الجائحة قد أعاقت بشكل كبير عمل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ولجنة بناء السلام، التي تعطلت جهودها لبناء السلام. وقد حدّت عمليات الإغلاق من تحركات بعثات حفظ السلام، وربما أدت أيضاً إلى تعليق الحوارات تشكيك السكان المحليين في حفظة السلام خوفاً من انتقال الفيروس. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تعليق الحوارات وحلقات العمل بالحضور الشخصي. وثمة عائق آخر تم تسليط الضوء عليه على مستوى عملياتي بوجه أكبر بين بعض الوكالات هو استخدام معدات الحماية، مما يحول دون التعرف على الوجه للسكان الذين يجري تقديم الخدمة لهم، مما يزيد من الشعور بعدم الثقة.

تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تعزز النهوض بخطة الحفاظ على السلام ضمن إطار الاستجابة لمرض فيروس كورونا وذلك باعتماد نهج قائم على مزيد التكامل والاتساق. وينبغي للنهج أن يكون شاملاً لجميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، إلى جانب الكيانات الخارجية الهامة، مثل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، وجماعات المجتمع المدني. وينبغي تسخير نهج شامل ومنهجي للتصدي للمخاطر المتعددة الأبعاد التي يتعرض لها السلام والتي تتولد عن جائحة مرض فيروس كورونا. ولا بُدّ من استغلال جميع الفرص في إيجاد الحلول الممكنة التي تعزّز بناء السلام والخفاظ عليه.

ومن أجل ضـــمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب ولكي تبقى خطة عام 2030 وأهداف النتمية المستدامة حجر الزاوية في الالتزام الدولي بالنتمية المستدامة مع تحرك العالم خلال حالة الطوارئ الصحية العامة التي سببها مرض فيروس كورونا وما بعدها، يجب علينا مواصلة العمل نحو بناء مجتمعات سلمية، لأنها دواء لكل داء في خطة عام 2030 في العقد الأخير من عملها.

وتؤيد نيجيريا تأييداً كاملاً النداء العالمي لوقف إطلاق النار الذي وجهه الأمين العام في 23 آذار /مارس لمكافحة مرض فيروس كورونا في البلدان المتضررة من النزاع. ومما يثلج الصدر أيضاً أن نشيد بمجلس الأمن لاتخاذه أخيراً القرار 2532 (2020) في 1 تموز /يوليه، الذي يطالب بوقف الأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله، ويدعو جميع أطراف النزاعات إلى الدخول في هدنة إنسانية

20-10786 **98/126** 

لمدة 90 يوماً على الأقل. كما يدعو القرار جميع الجهات ذات الصللة في منظومة الأمم المتحدة إلى التعجيل في التصدي للجائحة، مع التركيز على البلدان المحتاجة.

ونود أن نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، والمؤسسات المالية وغيرها على مساهماتها في جهود نيجيريا للتخفيف من آثار مرض فيروس كورونا كورونا. وستنشئ نيجيريا، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، صندوق نيجيريا للتصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بوصفه المنصة الوطنية والإطار التمويلي الوحيد الذي سيعزز التنسيق والتعبئة الفعالة للموارد ونشر استراتيجيات للاستجابة ذات الأثر. يمكن تغذية هذه الصناديق أو المرافق الملطفة التي تنشئها المنظمات الدولية والمؤسسات المالية في أطر قصيرة إلى متوسطة الأجل، أو حسيما تمليه الظروف التي تتكشف، من أجل الدول المحتاجة فيما تتعافى تدريجياً من التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة. وهذا يقلل أيضاً من النزاعات المتصلة بهشاشة الاقتصادات الموهنة.

وفي الختام، لا مناص من حقيقة أن التحديات التي سببتها الجائحة هائلة، وبما أنه لا يمكن لأي بلد أن يواجه المشكلة بمفرده، فإننا نحث على مواصلة الجهود المشتركة والتعاونية الجارية من أجل التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 وإيجاد حل ممكن لها، بما يتيح تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب. ولذلك نود أن نشكر الرئيس المنتخب للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، السيد فولكان بوزكير، على إدراكه للحاجة إلى العمل المستدام المتعدد الأطراف بشأن كوفيد-19 باعتماد موضوع هذه الدورة: "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال".

### بيان رئيسة لجنة بناء السلام، لويز بليس

أود أن أهنئ إندونيسيا على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر وعلى تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى في الوقت المناسب.

وبصفتي رئيسة للجنة بناء السلام، أود أن أعرب عن تقديري لجلسة التحاور غير الرسمية البنّاءة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، التي نظمتها ألمانيا وشاركت في استضافتها إندونيسيا والنيجر والمملكة المتحدة في 22 تموز /يوليه، ولتعزيز التعاون بين الهيئتين، ولا سيما للمساعدة في التصدي لحالة الطوارئ الصحية العامة الحالية والإسهام في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وسأطلع المجلس اليوم على آخر المستجدات بشأن الجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام لدعم الجهات المعنية الوطنية والإقليمية في التصدي لتحديات بناء السلام في السياقات المتأثرة بالنزاعات والتي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الأخيرة وعلى الملاحظات التي استخلصناها من العمل الذي أنجزناه حتى الآن.

وكما ورد في القرار 2532 (2020)، فإن هذا وقت حرج بالنسبة للبلدان المتضررة من النزاعات. إن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال بناء السلام معرضة للخطر، حيث أن أثر الجائحة قد أدى في حالات عديدة إلى تدمير سبل العيش، وتهديد التماسك الاجتماعي، وإجهاد قدرة مؤسسات الحكم، وأسهم في زيادة عدم الاستقرار. وقد تؤدي الأزمة إلى تفاقم التوترات وأوجه عدم المساواة الكامنة، بينما تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية أصلاً في البلدان المتضررة. وبشكل عام، فإن هذه الجائحة قد تؤدي إلى زيادة تأخر هذه البلدان عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد نشطت لجنة بناء السلام بشكل غير عادي على مدى الأشهر العديدة الماضية، حيث عقدت اجتماعات افتراضية على مستوى السفراء وعدّلت خطة عملها للتركيز صراحة على تأثير مرض فيروس كورونا على قدرات الحكومات وشركائها على الوفاء بأولويات بناء السلام في حالات الطوارئ وعلى الصعيد الوطني. وكانت لجنة بناء السلام من بين أولى هيئات الأمم المتحدة التي تحولت بسرعة إلى استخدام منصات افتراضية للتصدي للجائحة. وفي غضون أسابيع قليلة من إغلاق الأمم المتحدة، تمكنا من عقد اجتماع على مستوى السفراء لعقد مؤتمر بالفيديو عن بعد ركز على كيفية التخفيف من أثر الجائحة في سياقات بناء السلام.

وقد كررت لجنة بناء السلام دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي في اجتماعاتها المواضيعية بشأن تأثير مرض فيروس كورونا على بناء السلام والآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، واتخاذ إجراء عاجل في إطار خطته وتقريره "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19" من أجل التصدي للجائحة والوفاء بالأولويات الوطنية. وما فتئت لجنة بناء السلام تدعو إلى تعزيز الشراكات دعماً لاستجابات متماسكة وشاملة للجميع وتأخذ النزاعات في الاعتبار وتقر بأهمية عدم ترك أحد خلف الركب وتضمن حماية وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً. وفي هذا الصدد، من المهم بشكل خاص ضمان ألا تؤدي آثار الجائحة إلى عكس مسار التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

20-10786 **100/126** 

وبالإضافة إلى ذلك، عقدت لجنة بناء السلام، منذ نيسان/أبريل، سلسلة من المشاورات للاستماع مباشرة إلى أصوات البلدان والمناطق، بما في ذلك في منطقة وسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والبحيرات الكبرى الأفريقية وجزر المحيط الهادئ، عن كيفية تأثرها بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأود أن أشاطركم بعض الملاحظات على أساس تلك المناقشات.

أولا، البلدان المتضررة من النزاعات في أزمة، حيث أن التحديات التي تواجهها في الوفاء بأولوياتها الوطنية لبناء السلام قد تفاقمت وتضاعفت جراء كوفيد-19. وتواجه معظم البلدان والمناطق التي انخرطت فيها لجنة بناء السلام بالفعل أزمات إنسانية متصاعدة، ومستويات عالية من التشريد، ونقص في الغذاء، واقتصادات مُنهارة. ومن الملح أن نعمل على إنقاذ الأرواح ومنع عكس مسار مكاسب بناء السلام.

ثانيا، إن هذه الأزمة تشمل النظم التقليدية للأمم المتحدة التي تعمل بمعزل عن بعضها البعض وتتطلب استجابة عالمية منسقة ومتعددة القطاعات. وينطبق هذا أيضا على البلدان المتضررة من النزاعات، حيث تكون قدرات ومؤسسات الحوكمة ضعيفة والمجتمعات منقسمة بشدة. وإدراك أن اتباع الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية المعنية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لنهج متكامل ومتسق، بما يتفق مع ولاية كل منها ومع ميثاق الأمم المتحدة، أمر بالغ الأهمية لبناء السلام والحفاظ عليه ولازم لزيادة احترام حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والشباب، وتوطيد سيادة القانون، والقضاء على الفقر، وبناء المؤسسات، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان المتضررة من النزاعات. من المهم مواصلة تقديم الدعم الشامل لكل الركائز لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في الميدان، مع الاعتراف بأن لكل ركيزة قيمتها الأصيلة وولايتها المميَّزة.

وفي البلدان التي انخرطت فيها لجنة بناء السلام، كان تأثير الأزمة أشد وطأة على أشد الناس فقراً وضعفاً. وإذا ما اعتبرت الاستجابات الوطنية بطيئة أو غير كافية أو غير فعالة أو موزعة بشكل غير عادل، فإن التوترات القائمة قد تزداد تفاقما. ومن المهم ألا تكرر استجابات الحكومة للجائحة والمساعدة الدولية في هذا الصدد أوجه عدم المساواة القائمة أو الانقسام الاجتماعي أو تفاقمها. وهذا يعني تعزيز استجابة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن تحسين فهم ومعالجة الأسباب الجذرية المحتملة للنزاعات. كما يلزم الاهتمام بالجهود المتوسطة والطويلة الأجل لتعزيز المؤسسات الوطنية الشاملة للجميع والقابلة للمساءلة.

ثالثا، كان الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجائحة شديدا. وحتى بعد عقود من الدعم الدولي لبناء السلام، فإن مواجهة بلدان كثيرة لصدمة أو اثنتين فقط سيدخلها في أزمة عميقة. وهناك بلدان عديدة تتخرط فيها لجنة بناء السلام معرضة لخطر حدوث انكماش في النمو الاقتصادي بنسبة ثنائية الرقم، ولا توجد شبكة أمان اجتماعي أو حزمة من الحوافز الاقتصادية يمكن أن تُعوض تدمير سبل كسب الرزق لمجتمعات محلية بأكملها. وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تستخدم 90 في المائة من القوة العاملة في أفريقيا، من عواقب وخيمة وغالبا ما يتم تجاهلها في خطط الإنعاش. ويتطلب ذلك منا أن نولي اهتماما لسبل العيش والدخل والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع. وستنظر لجنة بناء السلام، عند الاقتضاء، في المخاطر الاجتماعية – الاقتصادية في مشورتها المقبلة إلى مجلس الأمن.

رابعا، الأخبار ليست كلها سيئة. ففي كل بلد ومنطقة تشارك فيها لجنة بناء السلام، استمعنا إلى قصص رائعة تشهد على قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ودور المجتمع المدني، وابتكارات القطاع الخاص. وقد كانت مختلف المشاورات بمثابة منبر قيّم لتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة

والابتكارات فيما بين البلدان من أجل إعادة البناء بشكل أفضل، بما في ذلك الدروس المستفادة من النجاح في مكافحة الإيبولا في غرب أفريقيا. ويجب أن نواصل دعم قصص النجاح هذه والتعلم منها ومحاكاتها.

وأخيرا، من المهم التصدي لهذه الأزمة من خلال تعزيز الشراكات والتمويل. هناك قلق كبير من أن تشهد السنوات القادمة ركودا عالميا وانخفاضا في تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية. وبالتالي، قد يتم تحويل الموارد من الاستثمارات الطويلة الأجل في بناء المؤسسات التي تساعد على الحفاظ على السلام إلى الاستجابة الإنسانية والطارئة على المدى القصير. والبلدان المتضررة من النزاعات هي بالفعل الأبعد عن تحقيق أهداف التتمية المستدامة، وتهدد هذه الجائحة بزيادة إبعادها عنها. وهي تحتاج إلى دعم مالي وتقني يمكن التنبؤ به ومستدام ومنسق.

وخلال المشاورات، أبرزت لجنة بناء السلام الحاجة الملحة إلى دعم البلدان في الحفاظ على قدراتها على مكافحة الجائحة، مع الاستمرار في مرافقتها في النهوض بأولوياتها الوطنية لبناء السلام في الأجلين المتوسط والطويل. وأكدت اللجنة على دعم اتباع نهج متسق ومنسق فيما بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما يتفق مع ولاية كل منها، ومع الميثاق. كما دعت لجنة بناء السلام إلى تقديم دعم مالي قابل للتنبؤ ومستدام ومنسق، وفي هذا الصدد، ترحب بسرعة جعل صندوق بناء السلام في وضع يسمح له بالمساعدة في معالجة أبعاد بناء السلام والحفاظ عليه في عمله في سباق الحائحة.

وقد شجعت الطابع البناء لتلك المناقشات، التي تستند إلى مبدأي الملكية والشراكة الوطنيين، بلدان ومناطق جديدة على التماس إجراء مشاورات مع لجنة بناء السلام، مما أدى إلى إجراء اللجنة لأول مناقشات إقليمية بشأن وسط أفريقيا وجزر المحيط الهادئ، بموافقة جميع البلدان المعنية. كما شجعت المشاورات الحكومات على أن تأخذ في الاعتبار احتياجات جميع شرائح المجتمع المعنية عند تصميم استجاباتها لكوفيد-19، وتنفيذ أولوبات بناء السلام التي تملك زمامها على الصعيد الوطني.

وأظهرت الاجتماعات قيمة لجنة بناء السلام بوصفها منبرا مرنا يستند إلى الطلب، يتيح التعاون عبر مختلف الركائز التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة، وبين مختلف الجهات الفاعلة، مثل البنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني المحلية والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية، وذلك لضمان تقديم الدعم السياسي والمالي المتعدد الجوانب والمنسق للبلدان في التصدي لمخاطر النزاعات وتحقيق الأولويات الوطنية. وفي هذا الصدد، تم الترحيب بمبادرة مكتب دعم بناء السلام الرامية إلى التعجيل بدعم البيانات المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وتقييم المخاطر وتحليلها.

وفي الوقت الذي أضحى فيه تأثير الأزمات المتعددة الجوانب الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على البلدان المتضررة من النزاعات كبيراً، وأصبح عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال بناء السلام والحفاظ عليه، أكثر صعوبة، أظهرت استجابة لجنة بناء السلام لكوفيد-19 أهمية وجودها كمنبر لعقد الاجتماعات، لتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة ذات الصلة لمواصلة المسار في دعمها لجهود بناء السلام والحفاظ عليه.

وأشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المتواصل لأعمال اللجنة.

20-10786 **102/126** 

# بيان الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة، إنريكي أ. مانالو

أطلقت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) العنان لأزمة لم يسبق لها مثيل كشفت هشاشة المجتمعات، وهددت على وجه الخصوص المكاسب التي تحققت بالفعل في التوصل إلى سلام عادل ودائم في مناطق متضررة من النزاعات.

وإدراكاً من الرئيس رودريغو روا دوتيرتي للتأثير المحتمل لجائحة كوفيد-19 على العمل من أجل تحقيق السلام، فقد أعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد مع الحزب الشيوعي الفلبيني والفروع التابعة له في الفترة من 19 آذار /مارس إلى 15 نيسان/أبريل، أي قبل أيام من إصدار الأمين العام نداءه من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في 23 آذار /مارس. وقال الأمين العام، مشيدا بتلك المبادرة، إن "النقيد بهذه الالتزامات سيكون أمرا حاسما في التمكين من الاستجابة الفعالة لأزمة كوفيد-19 والتعافي منها"، مشجعا "كلا الجانبين على البناء على هذا الزخم وترجمة عبارات النوايا الحسنة هذه إلى حل سياسي دائم". وقد أظهر وقف إطلاق النار التزام حكومة الفلبين بتقديم المساعدة الصحية العامة بسرعة وبدون عوائق، ولا سيما النقل الآمن للعاملين في مجال الرعاية الصحية، إلى المجتمعات المحلية المنكوبة التي هي أمس الحاجة إلى رعاية طبية فورية.

بداية، فإن المناطق المتضررة من النزاعات تتخلف في التنمية – الاقتصادية، والهياكل الأساسية، والتنمية الاجتماعية والبشرية والمستدامة. وقد دفع كوفيد—19 الحكومات إلى فرض قيود تؤثر على الأنشطة الاقتصادية من أجل حماية الصحة العامة، مع اضطرارها في الوقت ذاته إلى إعادة تقييم الاحتياجات ومضاعفة الجهود والموارد البشرية والمالية لمساعدة ودعم المناطق المتضررة من النزاعات في النهوض من جديد بمجرد تخفيف هذه القيود.

وعلى الرغم من انتشار كوفيد-19، تستمر النزاعات المسلحة وأعمال العنف. ولا تزال الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة من غير الدول وبين العشائر تندلع، مما يُشرد السكان ويؤثر على المدنيين وسبل كسب العيش.

ومع النكسة الحاصلة في تنفيذ اتفاقات السلام والمجتمعات المحلية التي تكتنفها تحديات جديدة وخطيرة ناجمة عن الجائحة، يبرز الشعور بالإهمال والمظالم ضد الحكومة، مما يمهد تربة خصبة للتطرف العنيف. ومن المهم، على هذا النحو، استكمال تنفيذ اتفاقات السلام من أجل مواصلة العمل الحاسم المتمثل في حل المشاكل التي طال أمدها والمتعلقة "بغياب السلام" ومعالجة أسباب النزاع المسلح.

إن تداعيات كوفيد-19 تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة في حالات النزاع، ولا سيما النساء. وفي حالات النزاع، تكون النساء والفتيات أمهات، أحيانا لربات أسر معيشية كأرامل أو والدات وحيدات، وبنات، بما في ذلك يتيمات؛ وشقيقات لسن مجرد متفرجات سلبيات ولا ضحايا فقط أو مستهدفات. وقد يجد المرء نساء مقاتلات وغير مقاتلات لا يزلن أعضاء في جماعات مسلحة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

إن أوجه ضعف النساء التي كانت موجودة قبل النزاع – مثل الافتقار إلى التعليم والفقر والتمييز والتهميش وعدم الاعتراف بحقوقهن – هي مائة ضعف في أوقات النزاع، مع حدوث التشرد الداخلي والعنف

الجنساني في حالات الطوارئ. وتزداد أوجه الضعف هذه خلال الجائحة لأن قدراتهن المادية والاجتماعية والاقتصادية على التعامل مع أدوارهن وأعبائهن المتعددة كمقدمات رعاية ومعيلات تكون محدودة أكثر أو مستنفدة أو موهنة وتقوض وإمكانية حصولهن على الخدمات الاجتماعية قيود الحجر الصحى المجتمعي.

ولمعالجة آثار النزاعات المسلحة وكوفيد-19 على المرأة والفئات الضعيفة الأخرى، لا بد من كفالة عمل الآليات التي أنشئت لتمكين المرأة وتعزيز المساواة الجنسانية وتعميمها. ويجب أن تظل المؤسسات المسؤولة عن حماية حقوق النساء والفتيات الإنسانية قبل حالات النزاع وخلالها وبعدها وعن منع العنف ضد المرأة، تعمل بكامل طاقتها لضمان استمرار مراعاة النهج المراعية للمنظور الجنساني وللثقافات وللنزاعات.

ومن المهم الاعتراف بأهمية دور المرأة والشباب والمسنين وذوي القدرات المختلفة والأقليات الثقافية والفئات الضعيفة الأخرى في فضاءات بناء السلام، سواء في منع نشوب النزاعات أو إدارتها أو حلها أو تحويل مسارها نحو السلام. ولا بد من الالتزام بالاستمرار في تعزيز وزيادة مشاركتها المجدية في جميع مراحل صنع القرار فيما يتعلق بالسياسات والبرامج والمشاريع التي تعزز السلام. وبهذه الصفة، يجب اتخاذ تدابير سريعة الاستجابة وحسنة التوقيت لمعالجة أثر الجائحة على هذه القطاعات الضعيفة، مع مراعاة أوجه ضعفها الإضافية بسبب تقاطعية الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة ولتعزيز قدراتها على التصدي لأثار الجائحة.

وفي سياق الفلبين، تؤدي عمليات حفظ السلام دورا في المساعدة الإنسانية. ففي حالات الاشتباكات بين العشائر - وهي حالات سائدة في مينداناو - تعمل بعثات حفظ السلام كمستجيبين أوائل في التخفيف من حدة النزاعات المسلحة، بالتواصل مباشرة مع أطراف النزاع والتوسط من أجل تخفيف حدة التوتر. كما إنها تساعد على بناء وتعزيز القدرات في مجال حل النزاعات من أجل التصدي لاستمرار العنف في الميدان والمساعدة في التوصل إلى اتفاقات سلام محلية بين الأطراف المعنية.

وينبغي السعي إلى تعزيز التنسيق بين حفظة السلام ووجدات الحكم المحلي لضمان حماية المجتمعات، ولا سيما الشرائح الضعيفة من السكان، من تهديدات النزاع المسلح ومن الإصابة بكوفيد-19. وثمة حاجة إلى مواصلة بناء القدرات بشأن النُهج المراعية للنزاعات وتعزيز السلام - بما في ذلك عمليات حل النزاعات لحفظة السلام والحكومات والجهات الفاعلة في مجال المعونة الإنسانية المشاركة في أعمال بناء السلام أو التي تقوم بتنفيذ تدخلات في المناطق المتضررة من النزاعات - لكفالة استمرار استفادة أصحاب المصلحة من فوائد السلام المتأتية من الاتفاقات المبرمة. ومن شأن هذا أن يساعد على تقليل النزاعات الأفقية المتكررة التي تؤثر بشكل غير مباشر على عملية السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي القيام بهذا إلى جانب حملة إعلامية وتثقيفية قوية بشأن المعايير الدنيا للصحة العامة والتوعية بالأمراض والوقاية منها.

ويُطلب من جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركائها، بما في ذلك الأمم المتحدة، تقديم الدعم للدول الأعضاء في الرابطة التي تسعى إلى تحقيق السلام والتنمية في المجتمعات المضطربة والتي تمزقها النزاعات من خلال تقديم الدعم الإنساني للتكيف مع مخاطر كوفيد-19. وسيكون هذا التدخل الإنساني أساسا لاستئناف النتفيذ الفعال لاتفاقات السلام المبرمة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع التعاون فيما بين الدول الأعضاء في التصدي للتصدعات التي تعاظمت بكوفيد-19. وهذه تشكل عبئا على التنمية، غير أنها تخلف آثارا دائمة على السلام. ومن شأن

20-10786 **104/126** 

توجيه الموارد إلى الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وحماية البيئة أن يكون في صالح السعى إلى تحقيق السلام في الأجل الطويل ويجب تشجيعه.

وينبغي للأمم المتحدة كذلك أن تواصل تقديم الدعم التقني والأساسي للتتمية المؤسسية للدول التي بها نزاعات داخلية، وينبغي لذلك أن يكون مصمما خصيصا ومحددا حسب السياق. ويمكن لمجلس الأمن أن ييسر تبادل المعارف والخبرات عن طريق تسخير الممارسات الجيدة للبلدان الأخرى ودروسها المستفادة في إدارة هذه الأزمات والتخفيف من حدتها.

وعلى الرغم من أننا في منتصف أزمة ولا يمكننا حتى البدء في تخمين نهايتها، فإنه ليس مبكرا على الإطلاق أن نضع خطة للتعافي من الجائحة. إننا نتأهب لانخفاض حاد في الناتج الاقتصادي وارتفاع حاد في تكلفة شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من حدة السقوط.

ومن شأن إيلاء أولوية خاصة للبلدان التي تعاني من النزاعات الداخلية من حيث المعونة المالية والمساعدة الإنسانية واللقاحات ضد كوفيد-19 أن يكفل استدامة مكاسب عملية السلام وبناء السلام.

وينبغي لإعادة ترتيب أولويات البرامج والتمويل أن تسمح بمواصلة مبادرات بناء السلام الحالية تخفيف المخاطر الناشئة عن النزاعات والجائحة. وينبغي لاستراتيجيات التمويل أن تكون مرنة ومسترشدة بتحليل النزاع والسياق، مع مراعاة الآثار الثانوية للجائحة كذلك. ويجب أن يستند توزيع الدعم على المجتمعات إلى تقييم يراعي ظروف النزاعات لمنع تصاعد النزاعات وإيلاء الأولوية للفئات الأشدضعفا وتهميشا.

ولسد الفجوة بين أزمة اليوم والمستقبل الذي نريده، يجب علينا أن نعالج مواطن الضعف التي كشفها كوفيد-19. وتعتقد الفلبين أن التصدي لتحديات الحفاظ على السلام في سياق كوفيد-19 يجب أن يرتكز إلى استراتيجيات سليمة، مع رؤية سياسية واضحة لبعثات الأمم المتحدة الميدانية وأن يدمج في ثقافة للمساءلة.

ونظرا للمخاطر المتعددة الأبعاد التي تواجه استدامة السلام، فإن القيادة والتعاون العالميين مطلوبان أكثر من أي وقت مضى لمكافحة أكبر اختبار يواجهه العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

# بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

إننا نشيد بإندونيسيا على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت، ونرحب بمعالي السيدة ريتنو مرسودي، وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ومعالي السيد بان كي – مون، والسيدة سارة كليف على إسهاماتهم الكبيرة في هذه المناقشة.

لقد أثرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أثرا هائلا على عمل الأمم المتحدة. فقد تعطلت الاستمرارية بالنسبة لعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، ولجنة بناء السلام. وقد واجهت، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، صنعوبات في تعديل عملياتها لمساعدة البلدان على التصدى للجائحة.

إن هذه الجائحة الواسعة النطاق لا تهدد مكاسب التنمية وبناء السلام فحسب، بل كذلك تتسبب في مخاطر كبيرة جدا بإعادة إشــعال النزاعات أو إشــعال نزاعات جديدة. وفي بعض البلدان، يمكن أن تعرقل الأزمة عمليات السـلام الهشـة، إن لم تعطلها. ولهذا السـبب أطلق الأمين العام نداء لوقف عالمي لإطلاق النار، كانت بولندا مؤيدا قويا له، لتعزيز الجهود المتعددة الأطراف للتصـــدي للجائحة وأثرها كمســالة ذات أولوبة.

ونرحب بكون أن مجلس الأمن اتخذ بالإجماع في تموز /يوليه القرار 2532 (2020) الذي يقر فيه المجلس بأن الجائحة يمكن أن تعكس مسار مكاسب بناء السلام التي حققتها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من النزاعات ويدعو جميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى التعجيل بالتصدي للجائحة، مع التركيز بشكل خاص على البلدان المحتاجة. وترى بولندا أن دور مجلس الأمن حاسم في التصدي لاستدامة السلام في العالم الذي شلته الجائحة العالمية.

تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع الإنساني في حالات النزاع الخطيرة في العالم وتهدد بزيادة التدهور الاقتصادي بطريقة يرجح لها أن تطلق العنان للعنف. وكما يذكر آخر تقرير للأمين العام عن بناء السلام وإدامته على نحو مثير للقلق (S/2020/773) لا يزال سكان العالم يواجهون الفقر المتزايد وعدم المساواة والاستبعاد، فضلا عن التهديدات للسلام والأمن. فبحلول نهاية عام 2019 شُرّد 79.5 مليون شخص قسرا، أي ضعف ما كانت عليه الإحصاءات قبل 20 عاما. وسوف ترتفع هذه الأرقام بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ.

وتعوق هذه الجائحة برامج المعونة وتحول الاهتمام والموارد التي يوفرها أصحاب المصلحة الرئيسيون الذين يكافحون الفيروس القاتل في الميدان، علاوة على وقف الدعم المقدم للاقتصادات الهشة التي مزقتها الحروب بالفعل. وتواجه تحركات قوات حفظ السلام والمبعوثين والوكالات غير الحكومية التي تقيدها عمليات الإغلاق، بالإضافة إلى عرقلة جهود الوساطة في توزيع المساعدة التي تمس الحاجة إليها إلى المدنيين الضعفاء. وما تزال الوكالات الإنسانية تكافح من أجل تلبية طلبات المساعدة، خاصة في الأماكن التي تنتشر فيها الجائحة وتصعب السيطرة عليها.

وبسبب القيود المفروضة على السفر، واجهت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام صعوبات في توفير الخدمات اللوجستية لتناوب القوات، في حين تعتبر هذه البعثات بالنسبة لبعض البلدان الضامن الوحيد

20-10786 **106/126** 

لتوفير الأمن والسلامة الصحية. ونرحب بتدابير التخفيف الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن وصحة جميع موظفى الأمم المتحدة مع الحفاظ على استمرارية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفعاليتها.

وتبين التقارير السابقة للأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة أدلة قوية على أن الأزمات القائمة قد فاقمت أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين وزيادتها. وأكدت البيانات الأخيرة كذلك ارتفاع مستويات العنف الجنساني. ويجب علينا بالتالي إيلاء الأولية القصوى لسلامة النساء والفتيات في سياق استجابتنا لجائحة كوفيد-19.

وتبعث الإحصائيات التي تم التحقق منها فيما يتعلق بالانتهاكات ضد الأطفال الواردة في تقارير الأمين العام على القلق الشديد، على الرغم من معرفتنا بأنها لا تجسد النطاق الكامل لتلك الانتهاكات. وتعرب بولندا عن شعورها بالقلق البالغ من الأثر الضار والمتعدد الأبعاد الذي تحدثه جائحة كوفيد-19 على الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مناطق النزاع المسلح.

وربما يقدم التحدي الحالي الذي تسببه الجائحة في مجال الأمن الصحي العالمي مثالا مناسبا لكيفية إدارتها من خلال الأطر المتعددة الأطراف. وبولندا مقتنعة بأن منظمة الصحة العالمية ستظل المنسق الرئيسي للاستجابة العالمية للجوائح.

ويتمثل أفضل طريق للمضي قدما في مواصلة الاستفادة من أصولها الحالية. ومن أهم تلك الأدوات اللوائح الصحية الدولية وبروتوكول تجارب التضامن التي تهدف إلى تخفيف العبء على النظم الصحية في البلدان عندما يتعلق الأمر بخيارات العلاج الفعالة في مكافحة جائحة كوفيد-19. وتواصل بولندا المشاركة وتقديم الدعم المالي إلى مبادرات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتضامن والقيادة في البحث عن الحلول العالمية واستجابة منظومة الأمم المتحدة لحالة الطوارئ التي سببتها جائحة كوفيد-19. ويجب علينا عدم السماح بتخلف أحد عن الركب في هذه المرحلة من الأزمة العالمية.

# بيان القائم بالأعمال بالإنابة للبرتغال لدى الأمم المتحدة، نونو ماتياس

تؤيد البرتغال البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف النقاط التالية بصفتها الوطنية.

إن لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثيرا مدمرا على الاقتصادات والمجتمعات المحلية. وسوف يعاني مرة أخرى من هم في أشد الحالات ضعفا أكثر من غيرهم. علاوة على ذلك، فإن من شأن الآثار غير المباشرة للجائحة وبعض الإجراءات المتخذة استجابة لها أن تساهم في زيادة التوترات والعنف وخطاب الكراهية، وربما تؤدي إلى تفاقم أسباب النزاعات القائمة والحد من القدرة على الصمود الاجتماعي والاقتصادى، بينما يستمر تصاعد العنف ضد النساء والفتيات.

وتتفاقم الأزمات الصحية في الأوضاع الهشة أصلا، حيث تعجز النظم الصحية الهشة عن التصدي لها، وكذلك تعجز الحكومات عن توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والعدالة والسلامة العامة والأمن الغذائي. ويؤدي ضعف الثقة في المؤسسات المحلية إلى زيادة عدم الاستقرار والاضطرابات.

وكان لإعادة تخصيص الموارد المالية والبشرية لدعم تدابير الوقاية والاحتواء خلال الجائحة أثر سلبي على قدرة الدول على التصدي لحركات التمرد والجماعات الإرهابية، علاوة على قدرة الدول على تلبية احتياجات سكانها ومجتمعاتها المحلية. ومن شأن زيادة إضعاف مؤسسات الدولة وقدرتها على توفير المنافع العامة أن يعرض للخطر استدامة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في الميدان – مثل منطقة الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال – في الأجلين المتوسط والطويل. ولا يمكننا ضمان إيصال المعونة الإنسانية واعتماد تدابير للحماية على نحو تام إلا بالالتزام بوقف لإطلاق النار، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام وشدد عليه القرار 2532 (2020).

ونظرا لطابع الجوائح العابر للحدود الوطنية وتزايد الترابط بين الدول، فإن الجزء الأكبر من الحل يكمن في التعاون الدولي. ويجب ألا يؤدي تقديم الدعم الدولي إلى البلدان والمناطق المتأثرة بالنزاعات خلال الجائحة وما بعدها إلى إغفال أهمية الدول وبناء مؤسساتها. وسيكون مثل هذا الدعم حاسما في منع توسع الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة، فضلا عن الحد من قدراتها على التجنيد. وستتيح مرحلة الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة فرصة لتعزيز القدرة على الصمود من خلال الإصلاحات المستهدفة في مجالات رئيسية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتغير المناخ والحكم الرشيد وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، وبالتالي توفير استجابة أكثر استدامة للعوامل المسببة لعدم الاستقرار.

ولا يزال هناك خطر من استغلال الجائحة ذريعة لتقييد الحيز السياسي والمدني وتقويض الالتزامات بعمليات السلم وكذلك الجهود المبذولة في مرحلة ما بعد النزاع مثل آليات المصلحة وإعادة الإدماج أو آليات العدالة الانتقالية، تحت ستار المتطلبات الصحية. وينبغي في ذلك السياق، إيلاء الاهتمام اللازم للأثر السلبي المحتمل للجائحة على الخطط والعمليات الانتخابية السياسية المتفق عليها سابقا. ويجب تحقيق التوازن بين التنفيذ الفعال والكافي للتدابير الصحية والحفاظ على عمليات بناء السلام الهامة.

وينبغي أن ندعو أيضا إلى تحقيق الأمن الصحي العالمي. وقد بينت الأزمات الصحية السابقة كيف أن التنسيق بين الجهات الفاعلة في مختلف مجالات الصلة بين التنمية والعمل الإنساني والسلام ونهج

20-10786 **108/126** 

الأمم المتحدة بأسره في المقر وفي الميدان على السواء - لا يزال ضروريا لضمان الاستجابة المنسقة والفعالة. ويوفر الإطار الدولي لحقوق الإنسان أيضا أساساً حاسماً لاستدامة السلام. ونرحب بالخطوات التي اتخذت حتى الأن ونشجع على مواصلة استخدام آليات حقوق الإنسان - الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل - بوصفها من ركائز السلام والأمن والنتمية في الأمم المتحدة.

ولا يزال بناء مجتمعات شاملة استنادا إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين أفضل وسيلة دفاعية ضد النزاعات والفقر وعدم المساواة والاستبعاد. وعلينا أن نواصل تركيز جهودنا الجماعية على منع نشوب النزاعات. وأصبحت التكلفة البشرية والمالية للاستجابة للأزمات بدلا من منعها واضحة. وعليه، تعتبر النهج الشاملة لعدة ركائز أساسية للحفاظ على السلام.

وتؤدي عمليات حفظ السلام دورا رئيسيا أيضا في هذا الصدد إلى جانب دعمها التقني واللوجستي المكثف للحكومات الوطنية وتأثيرها في ردع الجهات الفاعلة الرامية إلى زعزعة استقرار العمليات السياسية.

وتواصل لجنة بناء السلام الاضطلاع بدور فريد في الربط بين التنمية والأمن. ولهذا الربط أهمية حاسمة لضمان تنسيق العمل بين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في منع تكرار نشوب النزاعات. وتعتبر التشكيلات القطرية المحددة ضرورية لتنفيذ ولاية لجنة بناء السلام. ويعد تركيزها الميداني الملموس أحد الأسباب الرئيسية لذلك. ونحن بحاجة إلى هذه التعليقات المستدامة والمنتظمة بين المقر والجهات الفاعلة في الميدان. فهي تتيح تعزيز الملكية المحلية، فضلا عن تحقيق التكامل والتنسيق الأفضل للجهود الإقليمية والدولية. ولن يتسنى تحقيق استدامة السلام إلا بتنفيذ بناء السلام بالشراكة مع المجتمعات المحلية بما فيها النساء والشباب.

وعليه، ندعو إلى التضامن العالمي وبذل جهد جماعي موحد للتعاون والتصدي الحاسم للتحديات التي تفرضها هذه الجائحة. ومن المهم تجميع الموارد والتعاون بطريقة فعالة من خلال الآليات القائمة للعمل الإنساني في حالات الطوارئ وتكييفها مع جائحة كوفيد-19.

وبما أن هذا التهديد لا يعرف الحدود أصلا، فسوف يعجز التصدي الفردي له حتما عن التصدي للتحديات التي نواجهها. وعليه، نكرر الدعوة إلى التضامن العالمي وبذل جهد جماعي موحد في مواجهته.

# بيان الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثانى

[الأصل بالعربية]

نتوجه بالشكر للسيدة ريتنو ليستاري بريانساري مرسودي، وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا، على عقد هذه الجلسة الموضوعية الهامة وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة فيها، كما نعبر عن التقدير لكل من الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام السابق بان كي – مون على مشاركتهما، وكذلك نتوجه بالشكر للسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك، على إحاطتها القيّمة.

منذ مطلع العام الجاري، والأزمة الناجمة عن انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تتربع على قمة اهتمامات الدول والمجتمعات في أنحاء العالم. وبشكل لم يكن يتوقعه أحد، أصبحت في عداد اهتمامات الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن. وليس ذلك بسبب تأثير المرض على المصابين به فحسب، بل لأن آثاره تمتد لتطال الجميع في أنحاء العالم.

إن المطّلع على التقارير الصادرة مؤخراً عن مختلف هيئات ووكالات الأمم المتحدة يجد أن للجائحة آثارا متشعبة ومتداخلة في شتى النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتتموية، وبالتالي سيكون لها آثار طويلة الأمد على السلام واستدامته. وكما في سياق بناء السلام والحفاظ على السلام، حيث من غير المجدي الاقتصار على النواحي الأمنية بل يجب معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتتموية للأزمات، فإن الحاجة تبرز بالمثل لمعالجة مختلف الأبعاد في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19. ويجب أن تكون تلك الاستجابة متكاملة ومنسقة وأن تعتمد منظور الحفاظ على السلام لا أن تقتصر على الجانب الصحى فحسب.

ومن هذا المنطلق، فقد كانت استجابة دولة قطر لأزمة كوفيد-19 منذ البداية تنطوي على اتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيد المحلي التي تشمل التدابير الاحترازية وتسخير ما يلزم من موارد لتعزيز الرعاية الصحية مع اتخاذ طائفة من الإجراءات الأخرى للحد من آثار المرض مثل تطوير أساليب التعلم عن بعد للطلاب بعد إغلاق المدارس.

واقترنت تلك التدابير على المستوى الوطني بجهود حثيثة على الصعيد الدولي، بما في ذلك تقديم مساعدات عاجلة مالية وعينية للمساعدة في التصدي لخطر الجائحة. كما استمرت دولة قطر في جهودها الرامية إلى دعم التنمية المستدامة، أخذا بالاعتبار أن الاهتمام بأزمة فيروس كورونا ساهم في تشتيت الانتباه عن تلك الأولويات في وقت تشتد الحاجة إليها أكثر من أي وقت مضى لا سيما من أجل فعالية التصدي لفيروس كورونا وآثاره.

إن ثقل أزمة كوفيد-19 على كاهل البلدان والمجتمعات المتأثرة بالنزاعات والتي تمر بمرحلة انتقالية والخارجة من النزاعات هو ثقل مضاعف، وذلك نظرا لهشاشة اقتصاداتها وتردي أنظمتها الصحية والأزمات الإنسانية والتحديات الاجتماعية والأمنية واللوجستية التي تصعّب بل وتعرقل الإجراءات الوقائية والعلاجية لمواجهة الفيروس وآثاره.

وفي ظل هذه التهديدات المتعددة الأوجه التي تفرضها الجائحة، فإن أدنى ما ينبغي فعله هو وضع حد للنزاعات المسلحة واسكات المدافع من أجل توجيه كامل الجهود والطاقات نحو مكافحة العدو المشترك،

20-10786 **110/126** 

فيروس كورونا، وتجنّب أن يؤدي انتشار الجائحة إلى ضياع مكاسب بناء السلام. وهنا، نعيد التأكيد على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق نار شامل وعلى مضمون قرار مجلس الأمن 2532 (2020).

وبالنظر إلى تبعات هذه الجائحة وأية أزمات مماثلة مستقبلا على بناء السلام والحفاظ على السلام، فإن لمجلس الأمن وكذلك لجنة بناء السلام دورا هاما في الاستجابة المتكاملة والمنسقة. ومن نفس المنطلق، تأتي أهمية المهام التي تؤديها عمليات حفظ السلام لدعم جهود بناء السلام، وينبغي ضمان استمراريتها أثناء جائحة كوفيد-19. وقد ساهمت دولة قطر في تيسير تنقّل موظفي الأمم المتحدة للتخفيف من أثر الجائحة على عمل بعثات حفظ السلام، إدراكا منها لأهمية استمرارية عمل المنظمة الدولية في هذه الظروف بالذات.

يشكل فيروس كورونا تهديدا عالميا لا يقتصر على بلد دون غيره، وبالتالي لا يمكن التصدي له دون جهد دولي مشترك. وإن للأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها دورا لا غنى عنه في تنسيق الجهود للتصدي لانتشار الفيروس ومعالجة ما يتسبب به من آثار على استدامة السلام والتنمية. وفي هذا الإطار، فإن دولة قطر ملتزمة بدعم عمل الأمم المتحدة وتؤكد أهمية التعاون الدولي والإقليمي على الرغم مما تتعرض له من إجراءات أحادية تعرقل هذا التعاون والتنسيق تحت مظلة المنظمات الدولية والإقليمية. إن ما يحتاجه الجميع في ظل هذه الظروف الاستثنائية هو ضرورة تسخير كل الجهود والطاقات لمواجهة فيروس كورونا وغيره من المخاطر العالمية التي تهدد الأمن والسلام والاستقرار للجميع بدون تمييز.

# بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

يغتتم وفد بلدي هذه الفرصة ليثني عليكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة مجلس الأمن المفتوحة اليوم بشأن "الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام". ونود أيضا أن نشكر الحاضرين البارزين الذين قدموا إحاطات، الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والأمين العام السابق بان كي – مون، ومديرة مركز التعاون الدولي، في جامعة نيويورك، سارة كليف، على مداخلاتهم الواسعة والثاقبة اليوم.

إننا نتفق الآن بشكل جماعي مع الفهم بأن التحديات التي تواجه البلدان والفئات السكانية المعرضة للنزاعات قد تضاعفت بسبب استمرار جائحة كورونا (كوفيد-19). ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما متزايدا للحالات الفريدة لهذه البلدان الضعيفة، ويرى وفد بلدي أن مناقشة اليوم ضرورية، لأنها تجسد استجابة مشتركة لهذا التحدي.

وكما لوحظ في القرار 2532 (2020) المتخذ بالإجماع، من الأهمية بمكان الاعتراف بأن تغشي وباء فيروس كوفيد-19 يمكن أن يعكس مسار المكاسب التي حققتها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من النزاع في مجال بناء السلام. وإذ تضع جمهورية كوريا ذلك في الاعتبار، تأمل أن يتمكن مجلس الأمن من مواصلة تركيزه على هذه المسألة وأن يسهم في تعزيز قدرة هذه البلدان على الصمود. ونأمل أيضا أن نرى المزيد من المناقشات التعاونية والبناءة بشأن هذا الموضوع الحاسم تمضى قدما.

وفي ظل هذه الخلفية، تود جمهورية كوريا أن تبرز النقاط الأربع التالية.

أولا، يجب أن نقيّم بعناية آثار الجائحة على النزاعات المحلية والدولية. علاوة على ذلك، واستنادا إلى التقييم المشترك لمخاطر النزاعات، يجب علينا أيضا أن ندمج منظورا لحساسية النزاعات عندما ننشئ استراتيجيات دولية للاستجابة للبلدان المحتاجة. ونظراً للصدمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19، فإننا نواجه احتمال حدوث طفرة في النزاعات. وبذلك، فقد حان الوقت لزيادة استثماراتنا في عملية بناء السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من أجل منع عكس مسار مكاسب بناء السلام التي حققناها على مر السنين. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أيضاً أن ننظر في آثار كوفيد-19 على عدم المساواة، التي يمكن أن تكون، بطبيعة الحال، محركاً للنزاع من تلقاء نفسها. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان اعتماد نهج شامل في أي خطة للاستجابة لمساعدة البلدان المعرضة للنزاعات. وبزيادة مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، يمكننا أيضا أن نساعد في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع على نحو أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلدي أن يشكل استعراض هيكل بناء السلام لعام 2020 فرصة هامة لفتح صفحة جديدة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها لإدخال منظور يراعي الحساسية إزاء النزاعات في النهج الشامل على نطاق المنظومة.

ثانيا، يود وفد بلدي أن يؤكد على أنه مع استمرار هذه الجائحة التي لم يسبق لها مثيل، من الأهمية بمكان تعزيز تماسك لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن وتعزيز العلاقة التكاملية بين الهيئتين. ونغتم هذه الفرصة لنثني على قيادة لجنة بناء السلام في سرعتها ومرونتها عند الاستجابة للأزمة. ونأمل

20-10786 112/126

أيضا أن تتمكن لجنة بناء السلام من حفز قدرتها الفريدة على عقد الاجتماعات لتكون بمثابة محور ربط بين الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة. وكما لوحظ ذلك في الرسالة الموجهة من فريق الشخصيات البارزة المستقلة إلى رئيس مجلس الأمن،

"ونعنقد كذلك أن لجنة بناء السلام ومجلس الأمن سيستفيدان من تعزيز التفاعل بينهما، لا سيما فيما يتعلق بولايات عمليات السلام" (8/2020/678، المرفق الثاني، صفحة 13).

ثالثا، نود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى دور الأمم المتحدة وأهمية بناء قدراتها، ولا سيما في مجالي التكنولوجيا والرعاية الصحية. وقد شهدنا مؤخرا اتجاها تعتبر فيه ولايات بناء السلام عنصرا هاما في بعثات عمليات حفظ السلام. ولا تزال جائحة كوفيد-19 تفرض قيودا على تنفيذ ولايات بناء السلام مثل المشاركة مع المجتمع المحلي. ومع مراعاة ذلك، من الحيوي الأن مضاعفة جهودنا في تطبيق أحدث التكنولوجيات، ولا سيما لمساعدة البعثات في المجالات المتصلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وجمع المعلومات الاستخبارية وتعزيز التكنولوجيا الرقمية. ومن شأن هذه الجهود أن تقطع شوطا طويلا نحو تقديم الدعم في الوقت المناسب إلى العاملين في الميدان الذين يسعون إلى الاضطلاع بولاياتهم في وقت كوفيد-19.

وبالإضافة إلى ذلك، وبغية دعم القدرات الطبية للبلدان المضيفة الضعيفة، يجب أن تذهب عمليات حفظ السلم إلى أبعد من ذلك في بناء قدراتها الطبية الخاصة. وتأمل جمهورية كوريا، بوصفها البلد المضيف للمؤتمر الوزاري لحفظ السلام لعام 2021، المقرر عقده في سيول في نيسان/أبريل المقبل، أن يزداد الاهتمام بهذا الموضوعين – التكنولوجيا والقدرات الطبية – وتتطلع إلى مواصلة إجراء مناقشات متعمقة بشأن هذين الموضوعين في الاجتماع الوزاري.

رابعا، فيما يتعلق بحالة التمويل المتصلة باستدامة السلام، يساور وفد بلدي القلق من أن تمويل بناء السلام قد يتضاءل نتيجة للطفرة في المعونة الإنسانية الناجمة عن كوفيد-19. ونأمل أن نواصل مناقشة الحلول المبتكرة بغية تحقيق تقدم كبير بشأن هذه المسألة. وتمشيا مع التزام كوريا الوطني القوي ببناء السلام، الذي يشمل فترة رئاستنا للجنة بناء السلام ثم رئاستها بالنيابة، فإننا فخورون بأننا لا نسهم في صندوق بناء السلام كل سنة فحسب، بل أيضا بزيادة مساهماتنا السنوية. ومع ذلك، يساورنا القلق لأن تمويل أنشطة بناء السلام، بما في ذلك المساهمات المقدمة إلى صندوق بناء السلام، لا تلبي بعد الطلب الحالي للبلدان المحتاجة. ولذلك، فإن توسيع قاعدة المانحين وتنويعها أمران أساسيان، لا سيما إلى جانب استمرار التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

واقترح الأمين العام أنطونيو غوتيريش، في تقريره عن بناء السلام والحفاظ عليه، الوارد في الوثيقة \$\$/2018/43، استكشاف فرص تقديم مساهمات من جانب القطاع الخاص. وبالنظر إلى الحقائق المالية الراهنة، نأمل أن يُنظر في ذلك الاقتراح على النحو الواجب.

إن كوفيد-19 أزمة مستمرة تصيب قطاعي بناء السلام والتنمية المستدامة في المجتمع الدولي بقوة. ومع ذلك، يمكننا أيضاً استخدام هذه الأزمة كفرصة لإعادة تركيز مناقشتنا على استعراض هيكل بناء السلام لعام 2020. وفي هذا الصدد، نأمل أن يكون نهج الحفاظ على السلام أكثر رسوخا في منظومة الأمم المتحدة. وستواصل جمهورية كوريا، بوصفها عضوا في لجنة بناء السلام وعضوا في مجموعة أصدقاء التضامن من أجل الأمن الصحي العالمي، السعي إلى الإسهام بنشاط في تعزيز السلام المستدام لمواجهة هذه الجائحة التي لم يسبق لها مثيل.

# بيان الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة، أيون جينغا

يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليثني عليكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة مجلس الأمن المفتوحة اليوم بشأن "الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام".

وأود أيضـــا أن أعرب عن بالغ تقديري للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. والسيد بان كي - مون، الأمين العام السابق؛ والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك.

تؤيد رومانيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وسادلي الآن ببعض الملاحظات بصفتى الوطنية.

لقد كان لجائحة كوفيد-19 أثر مدمر على نطاق العالم، حيث أثرت بشكل خاص على المجتمعات الضعيفة – المكونة من النساء والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهمشين، والمشردين واللاجئين – وفاقمت من أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل. وكما سبق التأكيد، فإن الجائحة تضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى الحالات الهشة بالفعل. والجائحة ليست مجرد أزمة صحية؛ حيث يمكن أن تشكل عواقبها المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك البطالة وانعدام الأمن الغذائي وعدم الحصول على الخدمات الأساسية وعدم القدرة على إرسال التحويلات المالية، عوامل مضاعفة للمخاطر وتزيد من التوترات وعدم الاستقرار. وتؤدي الجائحة من خلال مفاقمتها لأسباب الصراعات، بشكل مباشر إلى تقويض النسيج الاجتماعي وتؤدي الجائحة من خلال مفاقمتها لأسباب الصراعات، بشكل مباشر الى تقويض النسيج الاجتماعي للمجتمعات. وتمتد آثارها المدمرة لتشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن الطريقة التي نتصدى بها لهذا التحدي غير المسبوق ستمثل أحد أكبر الاختبارات لتضامننا العالمي وقدرتنا على الاستجابة الجماعية.

ونحن نرى أن الجائحة تشكل تهديدا كبيرا لمكاسب بناء السلام والتنمية التي تحققت بشق الأنفس. فالقرار 2532 (2020) يقر بأن من المرجح أن تعرض جائحة كوفيد-19 السلام والأمن الدوليين للخطر. وقد لوحظت بالفعل حالات تعطل في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة مؤثرة على عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ومؤثرة على عمل لجنة بناء السلام. فيمكن للجائحة أن تزلق البلدان إلى حافة النزاع المسلح، ولا سيما البلدان الخارجة من النزاعات أو البلدان الهشة.

ونقف تماما في ذلك السياق وراء نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصيعيد العالمي. ويتعين على الأطراف المتحاربة أن تتراجع عن الأعمال العدائية، وأن تسكت المدافع، وأن تركز على العدو المشترك، وهو الجائحة. فيمكن لوقف إطلاق النار أن يتيح المزيد من الفرص لبناء السلام من خلال فتح نوافذ ثمينة للدبلوماسية، كما ذكر الأمين العام نفسه.

وقد بينت الجائحة حقيقة أن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والعنف والنزاع يمكن أن تؤثر على كامل الطيف السياسي والتنموي وحقوق الإنسان. ومن ثم، يجب أن تكون الصلة بين تطوير العمل الإنساني والسلام هي الإطار الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تعمل فيه من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع واستدامة السلام. وتتطلب الاستجابة الكافية نهجا يشمل كامل المنظومة وكل المجتمع. وبجب أن نبتعد عن التفكير بعقليات

20-10786 **114/126** 

التقوقع. ونحيي في ذلك الصدد جهود الأمين العام الرامية إلى تنفيذ استجابة على نطاق الأمم المتحدة، وندعم التدابير المقترحة في وثائق سياساته لمعالجة أثر الجائحة باستخدام استجابة متعددة الأبعاد ومتعددة الركائز.

وعلى الرغم من الصورة المفجعة، فإننا نعتقد أن الأزمات يمكن أن تكشف عن فرص. ونرى على الصعيد المؤسسي أنه بإمكان لجنة بناء السلام، في دورها الاستشاري لمجلس الأمن، أن تزود المجلس برؤى خاصة بشأن الحالات الإقليمية والقطرية. فللجنة بناء السلام قدرة فريدة على النهوض بالمزيد من الاتساق والتنسيق، مما يسهم في بناء شراكات أقوى بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. ونكرر تأكيد دعمنا القوي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ولعملية استعراض هيكل بناء السلام لعام 2020، ودروهما الفعال في إيجاد أوجه تأزر بين الجهات الفاعلة في المجالات الأمنية والسياسية والتنموية.

وبالإضافة إلى ذلك، نشجع استمرار مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونؤكد على أهمية استخدام قدراتها الحالية والمحتملة للتصدي للجائحة. فالمنظمات الإقليمية في وضع جيد - نظرا لإلمامها بمناطقها - يمكنها من فهم تفاعلاتها المحددة. كما إنها تقدم صورة عميقة ودقيقة للرؤى والمتغيرات الإقليمية. ويمكن للمجتمع الدولي بأسره أن يستفيد من خبرات مختلف المنظمات الإقليمية في تطوير أفضل الممارسات والنهج تجاه الشواغل الإنمائية والأمنية.

لقد ظلت رومانيا تدعم المنظمات الإقليمية دعما قويا. وقمنا في عام 2005، في ظل رئاســـة رومانيا للمجلس، بالترويج لقرار الأمم المتحدة الأول بشــــأن التعاون مع المنظمات الإقليمية، القرار 2005). واليوم، أصبحت ممارسة التعاون مع المنظمات الإقليمية ذات طابع مؤسسي كأحد الأركان الأساسية لهيكل السلام والأمن، غير أن رومانيا كانت أول بلد يُؤسس لذلك البند في جدول أعمال المجلس في عام 2005.

وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وإذ نجد أنفسنا أمام تحديات مختلفة وأكثر تعقيدا، فإن هذه الأزمة تسلط الضوء على فرصة إعادة البناء بشكل أفضل. فقد جعلت الجائحة أوجه عدم المساواة والتصدع في المجتمع أكثر وضوحا، مما يسهل على الحكومات التركيز على أهداف محددة في محاولة لإعادة البناء. ونعتقد اعتقادا راسخا أن بإمكاننا أن نفعل ذلك باعتماد استجابات محورها الناس ومراعية للنزاعات وبإتاحة الفرصة للبلدان لإعادة التفاوض بشأن عقودها الاجتماعية من خلال حوار جامع وشامل.

وقد تحدث الأمين العام أنطونيو غوتيريش عن الحاجة إلى تعددية الأطراف الشبكية، تعمل فيها الأمم المتحدة يدا بيد مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية والوكالات المتخصصة والمجتمع المدني من أجل نقل تعددية الأطراف إلى الشعوب. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يمر بأزمة، ولكن لدينا الآن فرصة فريدة للتكاتف وتشكيل "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها" عن طريق تجميع طاقاتنا وقدراتنا ومهاراتنا.

## بيان نائب الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، روبيرت شاترنوتش

أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام في هذه الأوقات الصعبة غير المسبوقة بالنسبة لنا جميعا. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والأمين العام السابق بان كي - مون، والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، على إحاطاتهم الثاقبة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي قدمه المراقب عن الاتحاد الأوروبي (المرفق 29). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

إننا نشهد يوميا عواقب مباشرة وثانوية لجائحة كوفيد-19 تتفاعل مع الأزمات الإنسانية الموجودة مسبقا، الأمر الذي يضيف قدرا آخر من التعقيد إلى حالات هشة أصلا ولحوكمة ونظم صحة ضعيفة ويؤثر بشكل غير متناسب على أضعف السكان الذين يعانون من عدم الحصول على الخدمات الأساسية والرعاية الصحية، ما يؤثر على سبل عيشهم وحمايتهم الاجتماعية. إن الجائحة تهدد بعكس مسار استدامة السلام ومكاسب التنمية التي حققتها البلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان الخارجة من النزاعات.

ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دور خاص في هذه الظروف الصلعبة دعما لجهود المجتمعات المحلية الرامية إلى إدارة الجائحة. إن سلوفاكيا تؤيد النهج القوي والشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة لضمان استمرار العمليات السياسية المعقدة والحفاظ على الاستقرار وحماية المدنيين واحتواء الجائحة.

وأود أن أعيد تأكيد دعم سلوفاكيا لإصلاحات الأمين العام الرامية إلى جعل عمليات الأمم المتحدة للسلام أداة أكثر فعالية في تعزيز السلام والأمن والنهوض بدعم العمليات السياسية في البلدان المضيفة. ونشيد إشادة كبيرة بقيادة الأمين العام في هذا المجال، بما في ذلك من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي حظيت بشعور قوي بالملكية وسط الدول الأعضاء.

وظلت سلوفاكيا بلدا نشطا يسهم بقوات وبأفراد شرطة منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة. فلدينا حاليا حفظة سلام منتشرين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثات منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وشاركنا في بعثات عسكرية ومدنية للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتؤيد سلوفاكيا تأييدا تاما استعراض عام 2020 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي يتيح فرصة مناسبة للتكيف مع التحديات المباشرة التي تمثلها الجائحة فيما يتعلق بالحفاظ على السلام. ويؤكد بلدي الحاجة إلى إقامة شراكات أقوى مع المؤسسات الصحية والمالية الدولية والوطنية ويعيد التأكيد على ما تضطلع به لجنة بناء السلام من أدوار استشارية وكجهة وصل وفي تنظيم الاجتماعات دعما لاستجابة دولية منسقة ومتسقة للأزمة.

ويتعين علينا أن نعزز الروابط بين بعثات حفظ السلام من أجل استخدام أكثر فعالية لصكوك السلام والأمن والاستقرار، بما في ذلك من خلال التخطيط والتنفيذ والتقييم المتكامل لضمان الاتساق والتناسق. وتتطلب جائحة كوفيد-19 عمليات سلام للأمم المتحدة تكون فعالة وسريعة الاستجابة.

20-10786 **116/126** 

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي لنا أن نواصل العمل على تيسير عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام وأن نكفل اتباع نهج مشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة وأصداب المصلحة الآخرين.

ويجب أن تنظر جميع استعراضات ولايات حفظ السلام في استراتيجيات الخروج التي تسعى إلى المساعدة على إرساء الأساس للسلام المستدام الطويل الأجل. وترى الدول الأعضاء بصورة متزايدة أن إصلاح قطاع الأمن، على النحو الوارد في القرار (2014) 2151، يشكل أولوية هامة لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق بإنهاء بعثات حفظ السلام في الوقت المناسب. وقد حددت سلوفاكيا منذ سنوات أن مسألة إصلاح القطاع الأمني تعتبر أحد العناصر الرئيسية لمنع نشوب النزاعات بطريقة فعالة وللنجاح في إعادة البناء والاستقرار بعد انتهاء النزاع. وتبين الخبرة العملية للكثير من بعثات وعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بوضوح أن إصلاح قطاع الأمن بقيادة وطنية وبطريقة شاملة أمر أساسي لتطوير مؤسسات قطاع الأمن الخالية من التمييز والممثلة للسكان والقادرة على الاستجابة الفعالة للاحتياجات الأمنية المحددة.

وكما قال الكثيرون، فإن حفظ السلام أداة فريدة من نوعها، ولكن من الأهمية بمكان السعي إلى إيجاد حلول سياسية طويلة الأمد. ويجب أن تواصل ولايات بعثات حفظ السلام التحول مع السياق والاحتياجات في الميدان.

ويتعين على هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام التكيف مع أشكال التحديات الجديدة التي يواجهها العالم مثل تغير المناخ والتدهور البيئي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للكيفية التي تسبب بها جائحة كوفيد-19 ظهور مشاكل جديدة وتضخيم المشاكل القائمة مثل الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين وزيادة انعدام الأمن للنساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى.

وتؤيد سلوفاكيا بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف الأعمال العدائية وتنفيذ وقف إطلاق النار العالمي فضلا عن الاستجابة العاجلة والمنسقة لجائحة كوفيد-19 من خلال ثلاثة مسارات للعمل: التصدي لحالة الطوارئ الصحية والتركيز على الأثر الاجتماعي للأزمة والاستجابة الاقتصادية لها، والعمل على إعادة البناء بشكل أفضل.

وتشجع سلوفاكيا على الاستجابة الجماعية لأزمة الجائحة التي قد تتيح أيضا، إذا ما تم التصدي لها على نحو ملائم، فرصا للنهوض بعمليات السلام وتعزبز تعددية الأطراف.

## بيان البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

نود أن نشكر الرئاسة الإندونيسية لمجلس الأمن على هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. ونشكر الأمين العام على بيانه، فضلا عن الأمين العام السابق بان كي - مون والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، على إسهاماتهم القيّمة.

ومهما تكن الطريقة التي نعبّر بها، فلا شك أن العالم يواجه أكبر تحد وخطر منذ إنشاء الأمم المتحدة، ولم نكن مستعدين لمواجهتهما. وأدت أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى أزمة صحية حادة وترتبت عنها عواقب اجتماعية واقتصادية مدمرة.

ويكتسي دور بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أهمية بالغة في معالجة حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع. ومن الواضح سلفا أنّه لا يمكن التّصدي للجوائح بوصفها مسألة صحية فقط. ومع تفشي جائحة كوفيد-19 يواجه الناس الذين يعيشـــون في مناطق النزاع الآن خطرا آخر يهدد حياتهم، وأصــبحنا نواجه تحديا مزدوجا فيما يتعلق بتنفيذ جهود بناء السلام ومواصلتها في جميع أنحاء العالم.

وتشدد سلوفينيا على دور حفظ السلام بوصفه أداة تمكن المجتمع الدولي من صون السلام والأمن. وسلوفينيا ملتزمة بمواصلة مشاركتها في عمليات حفظ السلام وتحسين تدريباتها ذات الصلة. ونؤيد مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لجعل هذه العمليات آلية أكثر مصداقية لإرساء السلام في مناطق الأزمات في أجزاء كثيرة من العالم. ولكن من الضروري للغاية أيضا أن ننشر حفظة سلام مدربين تدريبا جيدا ومجهزين تجهيزا جيدا، وأن تتوفر لهم ولايات قوية وواسعة النطاق تشمل عنصرا لحقوق الإنسان.

وتوصلنا في سلوفينيا بالفعل إلى استنتاج يحتم علينا تعزيز قدرتنا على الصمود. تحقيقا لتلك الغاية، فنحن نستثمر في قدرات إضافية في مجال النقل الجوي للقوات المسلحة السلوفينية. وبوسع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تقدم إسهاما هاما بتوفير مستوى أعلى من الشفافية وتعزيز قدرتها على الإنذار المبكر.

ويشكل ضمان الحصول على المياه النظيفة كعامل رئيسي لضمان الأمن الصحي والغذائي العالمي تحديات مباشرة وطويلة الأجل تفرضها جائحة كوفيد-19 في مجال بناء السلام والحفاظ عليه في البلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان الخارجة منها. ويعتبر استخدام المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ولا سيما غسل اليدين، من بين أكثر التدابير فعالية وكفاءة من حيث التكلفة لمنع انتشار مرض كوفيد-19 ومختلف الأمراض المعدية الأخرى.

وأجبرتنا الجائحة أيضا على أن نكون أكثر إبداعا وأن نفكر بطريقة مختلفة، فضلا عن البحث عن حلول بديلة. وينبغي أن تقترن مساعينا لوقف انتشار الجائحة بتعزيز التعاون بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين من خلال دبلوماسية المياه بوصفها آلية لبناء السلام والصحة. وبينت أزمة كوفيد-19 أيضا الدور الأساسي للتعاون الفعال بين الوكالات المتعددة الأطراف والأمم المتحدة في مجال المياه الذي يفتقر إلى هذا التعاون.

20-10786 **118/126** 

وأود أن أختتم بياني بالقول بأن تعددية الأطراف ليســـت بالية بل على العكس، فهي الضـــامن الضــروري للحوار الديمقراطي وحفز الحلول التقدمية للكثير من المشــاكل والتحديات التي نواجهها بوصــفنا المجتمع الدولي. كما أن تعددية الأطراف، باعتبارها مجموع التعاون الدولي وفي محورها الأمم المتحدة، ليست ترفا ولا خيارا بل إنها ضرورية.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، فإن دعم وتنفيذ الاتفاقات والمعايير الدولية وكفالة سيادة القانون، بما في ذلك من خلال جهود بناء السلام المستمرة والتخفيف من التهديدات الجديدة والمتصلة بمرض فيروس كورونا للسلام الهش، تشكّل جميعا الأساس لمجتمع دولي ديمقراطي فعال.

# بيان القائم بالنيابة بالأعمال بالإنابة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، بابلو غوتييريث سيغو بردوياس

[الأصل بالإسبانية]

أؤيد البيان الذي قدمه المراقب عن الاتحاد الأوروبي (المرفق 29).

وأود أن أشكر الرئاسة الإندونيسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمواصلة تقييم التهديدات التي تشكلها جائحة مرض فيروس كورونا على تعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والأمين العام السابق بان كي – مون والسيدة سارة كليف، مديرة مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك على بياناتهم.

وإسبانيا ملتزمة بتعددية الأطراف الشاملة، خاصة وأن الجائحة تشكل الآن تهديدا لتعددية الأطراف. ويجب حل الأزمة الحالية عن طريق الاتفاقات العالمية والجهود المشتركة. وفي ذلك الصدد، كان القرار 2532 (2020) إنجازا عظيما. وستواصل إسبانيا دعمها القوي لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

ولا تزال دعوة الأمين العام هامة لأن التصدي للجائحة يجب أن يستند إلى الصلة بين السلام والمساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان. وتشمل الأزمة الحالية ثلاثة تحديات رئيسية.

أولا، من شأن القيود المفروضة على التنقل أن تسهم في الحد من حقوق الإنسان وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي.

ثانيا، لقد أجبرنا التباعد البدني على إعادة تصور طرق جديدة للتوسط الفعال في عمليات السلام.

ثالثا، يجب أن يقترن وقف إطلاق النار العالمي بأدوات عمل إنساني كافية وآليات إنمائية ذات صلة من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود.

ويجب أن تسترشد أعمالنا دائما بالأمم المتحدة. وتعتبر لجنة بناء السلام عنصرا أساسيا في إدارة الأزمة. ويجب أن تستند إجراءاتنا إلى نهج متكامل يعترف بالمشاركة الفعالة للمرأة في التصدي للجائحة وفي عمليات السلام ويمكنها من ذلك. وبالمثل، يجب علينا توسيع نهجنا ليشمل آليات للوقاية وتعزيز واحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين مع إيلاء اعتبار خاص للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أنه يجب على المجتمع الدولي - في مواجهة أكبر أزمة في القرن الحادي والعشرين - أن يعزز تعددية الأطراف ومركزية الأمم المتحدة ودور منظمة الصحة العالمية. وعندئذ فقط سنتمكن من التغلب على هذه التحديات.

20-10786 **120/126** 

# بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالفرنسية]

أود أن أنقدم بالشكر لإندونيسيا على تنظيمها المناقشة العامة اليوم ولمقدمي على الإحاطات على إحاطاتهم التي قدموها.

لقد تطورت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة مع عواقب غير مؤكدة على المديين المتوسط والطويل. وقد شكلت بالفعل تحدياً رئيسياً للسلم والأمن الدوليين، وكذلك لجهود منع نشوب النزاعات واستدامة السلام. وتهدد هذه العواقب بعكس مسار المكاسب التي تحققت في بناء السلام والتنمية، وبزيادة قمع حقوق الإنسان، وزيادة التوترات الاجتماعية والسياسية، وإذكاء نزاعات جديدة. إن دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، وتقريره عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، ووثيقته السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتقارير الواردة من البعثات الميدانية والأفرقة القطرية، تبرز هذه المخاطر بوضوح. إن أثر الجائحة محسوس في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

والاستدامة والوقاية هما في صميم أي استجابة فعالة ومستدامة للجائحة. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته في المجالات الثلاثة التالية:

أولاً وقبل كل شيء، ترحب سويسرا بما لقيه نداء الأمين العام من صدى بالإجماع في القرار 2020). ويتضمن القرار تدابير هامة بشأن تقديم المساعدة الإنسانية وتخصيص حيز للدبلوماسية. ويجب أن يترجم إلى تدابير متابعة محددة للحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، كما هو الحال في منطقة الساحل وسورية واليمن والسودان، حيث تزداد حدة العنف وتتدهور الحالة الإنسانية. ويجب على المجلس أن يطالب أطراف النزاعات المسلحة بضمان وصول سريع ومستدام للمساعدات الإنسانية حتى يتسنى تلبية احتياجات المكان. ويجب على المجلس أن يضع كل ثقله وراء جهود الوساطة والجهود المبذولة لضمان استدامة السلام.

ثانياً، من أجل الاستجابة المنسقة والمتكاملة لمرض فيروس كورونا، تدعو سويسرا المجلس إلى تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، مثل البنك الدولي والمنظمات الإقليمية والسلطات الوطنية والمجتمع المدني. وينبغي أن يشمل هذا التعاون تحليلاً مشتركاً يكشف عن المخاطر التي تشكلها الجائحة، ويأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية – الاقتصادية ويعالج الأسباب الجذرية للنزاعات. وتضطلع لجنة بناء السلام، التي كانت نشطة بشكل خاص منذ بداية الجائحة، بدور استشاري رئيسي في دعم مجلس الأمن في هذا الصدد.

ويتعين على مجلس الأمن أن يعمل بشكل أفضل مع هيئات وآليات حقوق الإنسان التي تبرز بحق الأثر المتسارع الذي يحدثه مرض فيروس كورونا على انتهاكات حقوق الإنسان، التي كثيراً ما تكون علامات إنذار مبكرة بوقوع نزاع في المستقبل. كما أبرزت المشاورات التي نظمتها سويسرا لاستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في جنيف دور الأوساط الإنسانية وأوساط نزع السلاح. وتدعو سويسرا المجلس إلى زيادة إدماج هذه المصادر المختلفة للخبرات، بما في ذلك دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في عمله.

ثالثاً، إن الجهود الرامية إلى أخذ مرض فيروس كورونا في الاعتبار عند تجديد ولايات البعثات آخذة في التقدم، ولكنها لا تزال غير كافية. وتدعو سويسرا المجلس إلى تعزيز ولايات البعثات لتمكينها من القيام بدور قيادي في التصدي للجائحة، وتحسين قدرة البلدان التي تشارك فيها على الصمود، وفي الحفاظ على السلام. إن تعزيز هذه الولايات دعماً لمؤسسات الدولة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة، وحماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان، وإشراك النساء والشباب، أمر أساسي من أجل التصدي المستدام للجائحة ولبناء السلام.

ويجب علينا معاً أن نعزز التضامن وأن نحافظ على دعمنا لجهود الوقاية وبناء السلام، بما في ذلك من خلال التمويل الكافي للكيانات ذات الصلة مثل صندوق بناء السلام. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، فإن مرض فيروس كورونا هو أيضاً فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل وزيادة الالتزام باستدامة السلام.

20-10786 122/126

## بيان البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة

بداية، ترحب تايلند بتقرير الأمين العام الذي صدر مؤخراً عن بناء السلام والحفاظ عليه بداية، ترحب تايلند بتقرير الأمين العام الذي صدر مؤخراً عن بناء السلام والحفاظ عليه (\$5/2020/773) الذي قدم في ظروف جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وكما أبرز التقرير، فإن الجائحة وعواقبها يمكن أن تؤدي إلى زيادة التوترات والعنف وقد تؤدي إلى تفاقم الدوافع القائمة للنزاع وتقوض القدرة على الصمود الاجتماعي والاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فمن المرجح أن تتسبب الآثار الاقتصادية والأمنية والاجتماعية لمرض كورونا في زيادة عدم الاستقرار في البلدان المعرضة للنزاعات. ولذلك فإن هذه الجائحة تؤكد الحاجة إلى إقامة شراكات قوية بين جميع الجهات المعنية لإيجاد حلول ملموسة على المديين القصير والطويل لمواجهة الجائحة.

وتود تايلند أن تبرز رؤيتنا وخبرتنا التي يمكن أن تسهم في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي لتأثير جائحة مرض فيروس كورونا في سياق بناء السلام.

أولاً، تشجع تاياند عمليات حفظ السلام على مواصلة الاضطلاع بولاياتها مع زيادة مساعدة البلدان المضيفة في استجابتها لفيروس كورونا على المدى القصير والطويل. وفي ظل جائحة كورونا، لا تزال عمليات حفظ السيلام أداة لا غنى عنها في الاستراتيجيات المتعددة الأطراف للمساعدة على تهيئة بيئة مستدامة لتحقيق السيلام والتنمية المستدامة، بما في ذلك دعم جانب الصحة العامة. ونعتقد أن مهام بناء السلام المبكرة التي يضطلع بها حفظة السلام من شأنها أن تسهم بشكل مفيد في تنمية البلدان المضيفة على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال أنشطة بناء القدرات، واللوجستيات، والتوعية، ودعم إنشاء الهياكل الأساسية للرعاية الصحية.

وقد ساعدت تايلند، من جانبها، من خلال سرية الهندسة العسكرية الأفقية التابعة لها، في بناء مرافق فحص مرض فيروس كورونا في مجمع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، استجابة للجائحة في مرحلتها الأولى. كما أنشأت مركزاً للتعلم في معسكر البعثة لكي نتقاسم مع المجتمع المحلي أفضل ممارساتنا في مجالات الزراعة وإدارة المياه والأراضي والرعاية الصحية، فضلاً عن فلسفة اقتصاد الاكتفاء للمساعدة على تحسين سبل عيش الناس. ونؤمن حقاً بأن هذا هو وجه حفظ السلام المستدام والتطلعي.

ثانياً، ترى تايلند أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يكون نهجاً مبتكراً آخر لإقامة شراكات لبناء السلام. ونظراً لضرورة تعبئة الجهود المشتركة لتعزيز السلام والتنمية الشاملين للجميع، يمكن أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب طريقاً مكملاً لإعادة تتشيط وتجديد الدعم من أجل استدامة التتمية والسلام الشاملين. ونشجع أيضاً على تعزيز تبادل الآراء والحوار بين البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومجلس الأمن، فضلاً عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بغية تحقيق التآزر وكفالة التكامل. وتعكف تايلند، بوصفها شريكاً إنمائياً في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على المشاركة البناءة في التركيز على تعزيز تنمية المجتمعات المحلية بالأمن والمرونة، وزيادة التفاهم المتبادل وإرساء شروط أساسية لتهيئة سياقات للسلام والاستقرار.

وعلى نفس القدر من الأهمية، تؤمن تايلند إيماناً راسخاً بأن السلام لا يوجد في فراغ. فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. ولذلك فإن اتباع نهج شامل يركز على الناس في

حفظ السلام أمر حتمي في رأينا. كما أن الملكية الوطنية الشاملة شرط مسبق لنجاح بناء السلام واستدامة السلام.

ثالثاً، يمكن أن تكفل النُهج الشاملة لعدة جهات معنية إيجاد حلول في الأجل الطويل في المناطق المتضررة من النزاع. وفي الدول المتأثرة بالنزاعات، التي أُضعفت فيها بالفعل نُظم الرعاية الصحية، ستؤدي الجائحة إلى تفاقم حالة الفئات الضعيفة، ولا سيما المسنين، الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس. وستواجه النساء والأطفال، فضلا عن الأشخاص ذوي الإعاقة، صعوبات أكبر في الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. ولذلك، يتحتم على جميع أصحاب المصلحة إقامة شراكات قوية وتبادل أفضل الممارسات وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية للفئات الضعيفة من خلال نُهج التتمية المستدامة. ويجب أن نولي أهمية لإشراك الفئات الضعيفة في كل عمليات السلام في جميع المراحل من أجل ضمان التقدم المتسق في بناء السلام وإيجاد حلول طويلة الأجل لجميع التحديات، بما في ذلك أزمات الصحة العامة.

أخيرا وليس آخرا، يمكن أن تعزز حلقة الوصل بين أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة النُهج المتعددة الركائز فيما يخص الجائحة في سياق السلام والأمن. ويمكن أن تفرز جائحة كوفيد-19 تحديات بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية تتجاوز التحديات المتعلقة بالآثار الصحية والإنسانية المباشرة. وبناء على ذلك، يتطلب التصدي للجائحة اتباع نُهج شاملة للمنظومة من أجل التأهب الفعال والحلول الفعالة. ومن شأن اتباع نهج متعدد الركائز أكثر قوة وتماسكاً أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة في دعم البلدان لتصبح أكثر استدامة وقدرة على الصمود، مما سيسهم في إيجاد مجتمع أكثر سلاماً. وفي الواقع، سيكون الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام في عام 2020 معلما هاما آخر لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة كي تشرع رسميا في استكشاف سبل زيادة تعزيز العمل في مجال بناء السلام. وتؤمن تايلند بضرورة دمج بناء السلام والحفاظ عليه في جميع الركائز التي تقوم عليها مشاركة الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع وبجميع أبعاده.

وفي الوقت الذي نواجه فيه التحديات الراهنة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، فإن تحقيق هدف الحفاظ على السلام لم يكن مطلقا أكثر صلة أو أهمية مما هو عليه الآن. ولذلك، وبغية تحقيق هدف الحفاظ على السلام بشكل أكثر فعالية، يجب علينا أن نكيف طموحاتنا لتتناسب مع نقاط قوتنا واحتياجاتنا وأن نعزز قدراتنا ونُحدثها وأن نحافظ على أهميتنا.

20-10786 **124/126** 

# بيان الممثلة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، لانا نسيبة

تود الإمارات العربية المتحدة أن تشكر إندونيسيا على ضمانها استمرار تركيز مجلس الأمن على مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثيره على أكثر الناس ضعفا. ومن الواضح تماماً بالفعل أن الجائحة تفاقم الأوضاع التي تؤدي إلى نشوب النزاعات وأعمال العنف وتُؤججها، من الجوع إلى تعطيل الخدمات الأساسية إلى خطاب الكراهية. وتؤكد هذه الآثار ضرورة أن تعتمد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمة نفسها نهجا كليا إزاء السلام والأمن. وبناء على ذلك، نود أن نتشاطر أربع أفكار بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن وشركائه أن يعملوا على استدامة السلام وتعزيزه في مواجهة الجائحة وغيرها من الصدمات.

أولا، نرحب بالسابقة التي أرساها القرار 2532 (2020) ودعوته إلى وقف إطلاق النار في مواجهة الجوائح. وكانت الإمارات العربية المتحدة من أوائل البلدان التي أيدت النداء الأصلي للأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي استجابة لكوفيد-19، حيث نعتقد أن فترات الهدنة الإنسانية أداة قوية لوقف تصعيد النزاعات وتوفير حيز للعمليات السياسية وإبطاء انتشار الأمراض، وكلها لها فوائد كبيرة بالنسبة لبناء السلام.

ثانيا، ينبغي للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة مواصلة تمكين المنسقين المقيمين من أجل تيسير الاستجابة الدولية لكوفيد—19 وتعزيز عمل المنظمة بشأن التأهب وبناء السلام. والمنسقون المقيمون هم أفضل من يضمن التنسيق الوثيق بين الركائز الإنمائية والإنسانية والأمنية للأمم المتحدة بغية تحقيق نتائج جماعية. وكبعد من أبعاد التنسيق، نتوقع من رؤساء البعثات المأذون لهم من مجلس الأمن بأن يتصلوا بصورة منتظمة بالمنسقين المقيمين من أجل تحديد المساهمات التي يمكن أن يقدموها في التعافي عقب الجائحات وفي السلام والأمن على المدى الطويل، من ناحية، وما تحتاجه البعثات من دعم من الوكالات الأخرى، من ناحية أخرى. وينبغي أيضا أن يكون دور المنسقين المقيمين في الصدارة تماما في ضمان أن يكون عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مُتَوافقا مع عمل الأمم المتحدة بشكل عام في أي بلد من البلدان.

ثالثا، يجب أن نعجل بالجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السلام والأمن. وقد أثبت المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى أن المساواة بين الجنسين أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم والانتعاش الاقتصادي، وللأسف رأينا أن للجائحة – شأنها في ذلك شأن الأزمات الأخرى – تأثيرا غير متناسب على النساء والفتيات. وبناء على ذلك، فإن الجائحة دافع آخر لضمان اطلاع المجلس دائما على دور المرأة في عمليات بناء السلام والسلام وأن يكون لدى البعثات التي صدر بها تكليف عن المجلس ما يكفي من الموارد في المجال الجنساني وأن تكون لأنشطة الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن مقاييس جنسانية واضحة ترتبط بتقييمات أداء الموظفين. ولدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني، جعل بلدي من المساواة بين الجنسين متطلبا شاملا لمساعداته الخارجية بحلول عام 2021، بما في ذلك في البلدان المتضررة من النزاعات، وأكملنا دورتين من دورات التدريب على حفظ السلام للنساء بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مدرسة خولة بنت الأزور العسكرية للمرأة في أبو ظبي.

رابعا، نحث الأمم المتحدة على التحرك صوب العمل الاستباقي. وإذا كانت هناك تحذيرات موثوقة بشان الصحة وتغير المناخ والعنف وغيرها من العوامل التي تزيد من حدة النزاع أو تخلق بيئة مواتية له، فينبغي أن تقابلها زيادة في الأنشطة المنسقة في مجالي التنمية وبناء السلام وفي المجال الإنساني من أجل منع نشوب النزاعات أو التخفيف من حدتها. كما تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق تلك الغاية خلال هذه الجائحة: فمن بين أكثر من 100 بلد شحنا إليها مساعدات طبية منذ شهر آذار /مارس، نسبة كبيرة منها من البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. وهدفنا هو الحد من اشتداد الهشاشة جراء الجائحة. وبالمثل، يمكن أن تؤدي الإنذارات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر إلى سرعة إنشاء مجلس الأمن للولايات وتعبئته للموارد. وقد اتخذ مكتب نتسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرها من الوكالات الإنسانية خطوات نحو نهج استباقي، بما في ذلك في إحاطاتهم أمام مجلس الأمن. ويمكن الاسترشاد بتجاربهم لمعرفة الكيفية التي يمكن من خلالها للمجلس ومنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة تخصيص الموارد والموظفين في وقت أبكر بغية منع نشوب النزاعات.

20-10786 126/126